حبيب سويدية

الحرب القذرة

شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة
بالجيش الجزائري 1992-2000





ترجمة: روز مخلوف

حبيب سويدية

الحرب القذرة



حبيب سويديّة

الحرب القذرة



الحرب القذرة

شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري 1992-2000

يقدم حبيب سويدية، وهو مظلي سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري، في هذا الكتاب، شهادة مرعبة لضابط عاش يوماً بيوم تلك الحرب القذرة التي مزقت بلده منذ العام 1992.

يروي ما رآه من تعذيب وإعدامات عرفية وتلاعبات واغتيال مدنيين، رافعاً الغطاء عن أحد أكثر «المحرمات» في المأساة الجزائرية التي حرصت السلطات الحاكمة على ألا يقترب أحد منها، ونعني بها آلية عمل الجيش الجزائري من الداخل.

يكشف وقاحة الجنرالات فيما يتعلق بتقديرهم الخاطئ لعواقب ما يجري، يكشف دمويتهم وآلية حشو الأدمغة التي يخضعون لها جنودهم، كما يسلط الضوء على يأس الجنود المكرهين على القيام بأفعال بربرية، وعلى ما يفتك بهم من مخدرات وعمليات تطهير داخلية.

كان لهذه الشهادة دويٌّ عالمي كبير، بعيداً عن التضليل الإعلامي الذي منع الرأي العام الأوروبي من إدراك البعد المخيف للحرب الدائرة فيما وراء المتوسط.

الناشر



الحرب القذرة

• حبيب سويدية
• الحرب القذرة
• ترجمة روز مخلوف

• طُبع هذا الكتاب بالاتفاق مع: ÉDITIONS LA DÉCOUVERTE
9 bis, rue Abel-Hovelacque - 75013 Paris - France
• Imprimé 2001
• الطبعة الأولى 2003
• موافقة وزارة الإعلام رقم 73371
• الناشـــــر : ورد للطباعـة والنشـر والتوزيـع
سوريــة ـ دمشق ☎ 3321053
• الإشراف الفني : د. مجد حيدر
• التـــــوزيع : دار ورد ☎ 3321053 ـ 5141441 ـ ص.ب 30249

حبيب سويدية

الحرب القذرة

شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة
بالجيش الجزائري، 1992 - 2000

تقديم فرديناندو أمبوزيماتو

ترجمة روز مخلوف

العنوان الأصلي للكتاب

LA SALE GUERRE

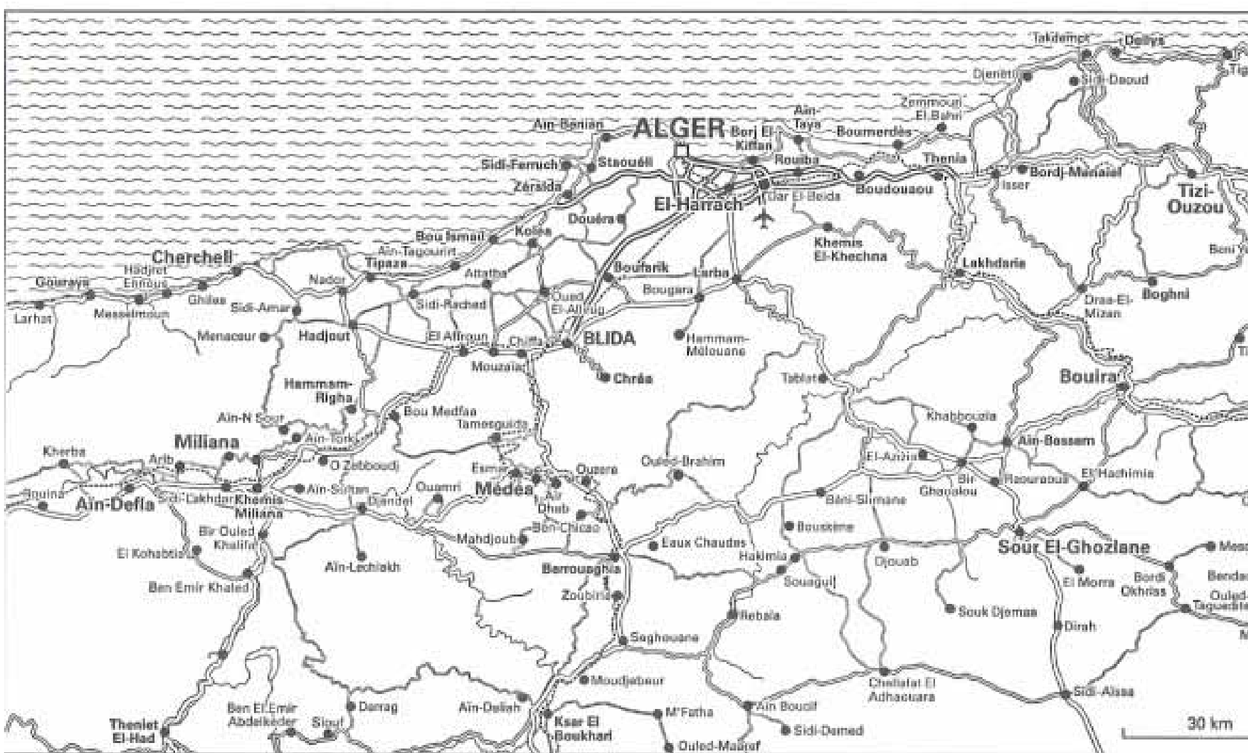
دفاتر حرة

إلى جميع ضحايا هذه الحرب القذرة.

إلى جميع المدنيين والعسكريين الذين رفضوها

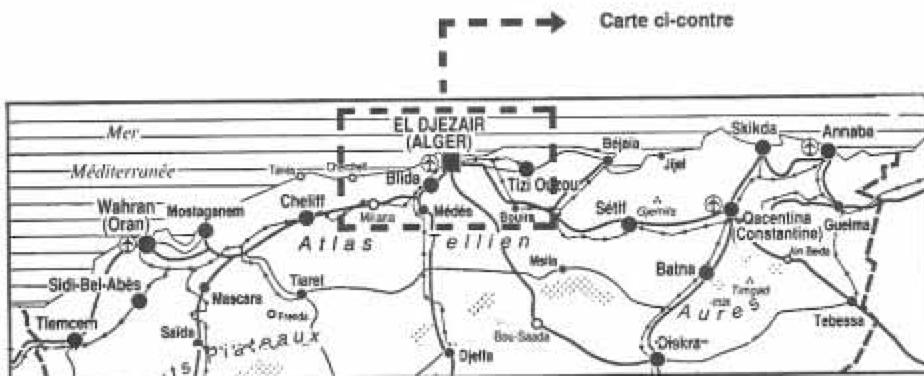
وتمّ اغتيالهم بصورة جبانة.

إلى جميع سجناء العدالة.



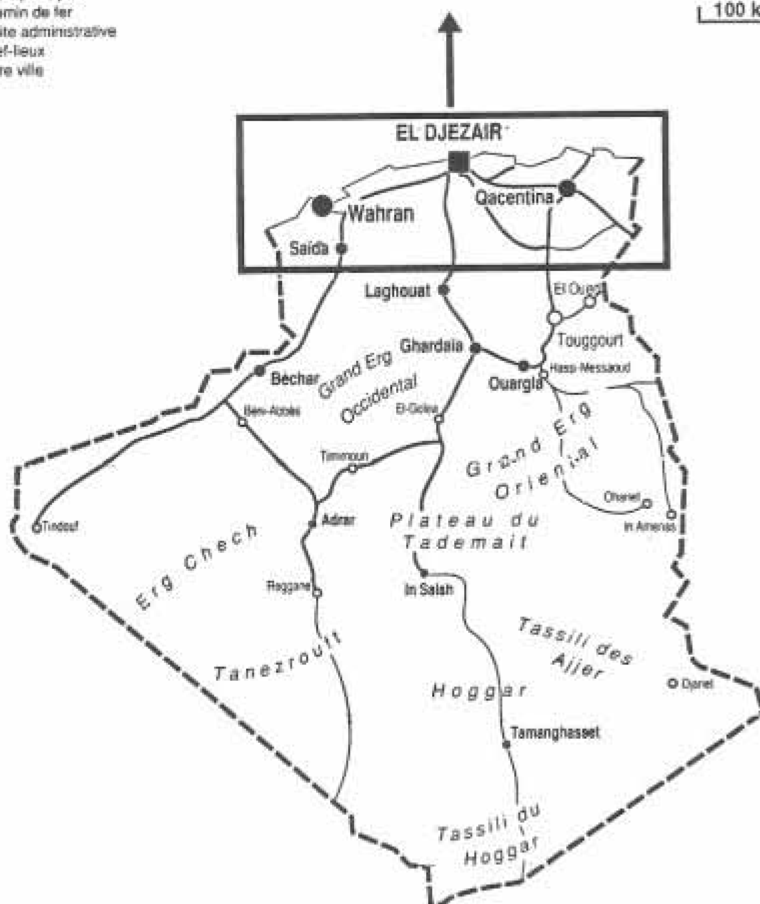
Takdempt
Dellys
Djenet
Sidi-Daoud
Zemmouri
El Bahri
Aïn-Taya
Boumerdès
Aïn-Benian
ALGER
Bordj El Kiffan
Rouiba
Thenia
Sidi-Ferruch
Staouéli
Bordj-Menaiel
Isser
Tizi-Ouzou
Zéralda
El-Harrach
Dar El Beida
Boudouaou
Douéra
Bou Ismaïl
Koléa
Khemis El-Khechna
Cherchell
Aïn-Tagourirt
Tipaza
Boufarik
Larba
Lakhdaria
Gouraya
Hadjret Ennous
Nador
Attatba
Bougara
Draa-El-Mizan
Boghni
Larhat
Messelmoun
Ghilas
Sidi-Amar
Sidi-Rached
Oued El-Alleug
Menaceur
Hadjout
El Affroun
Chiffa
BLIDA
Hammam-Mélouane
Mouzaïa
Chréa
Tablat
Bouira
Hammam-Righa
Bou Medfaa
Khabbouzia
Aïn-N Sour
Tamesguida
Miliana
Aïn-Torki
Aïn-Bessem
Kherba
Arib
O Zebboud
Ouled-Brahim
El-Adjiba
Esmar
Ouzera
El Hachimia
Aïn-Sultan
Ouamri
Médéa
Bir Ghbalou
Raouraoua
Bouïna
Aïn-Defla
Sidi-Lakhdar
Khemis Miliana
Djendel
Aïn Dhab
Béni-Slimane
Ben-Chicao
Bouskène
Bir Ouled Khalifa
Mahdjouba
Eaux Chaudes
Sour El-Ghozlane
El Kohabtia
Aïn-Lechiekh
Berrouaghia
Hakimia
Djouab
El Morra
Bordj Okhriss
Ben Emir Khaled
Souaguil
Zoubiria
Rebala
Souk Djemaa
Dirah
Seghouane
Moudjebeur
Chellalat El Adhaouara
Sidi-Aïssa
Ben El Emir Abdelkader
Derrag
Aïn-Deliah
M'Fatha
Aïn Boucif
Theniet El-Had
Siouf
Ksar El Boukhari
Sidi-Dened
Ouled-Maaref
30 km

Carte ci-contre



Route principale
Chemin de fer
Limite administrative
Chef-lieux
Autre ville

100 km



مقدمة

فرديناندو أمبوزيماتو(*)

الحرب القذرة شهادةٌ مثيرة على المأساة الجزائرية لواحدٍ من أبطالها: حبيب سويدية، ضابط سابق في القوات الخاصة المكلفة بمكافحة الإرهاب الإسلامي، يروي فيها أحداث سنوات الحرب التي أمضاها بدءاً من 1992، وكذلك سنوات السجن التي عاناها.

بصفتي قاضي تحقيق، اهتممتُ سنين عديدة بملفات الإرهاب الأحمر والأسود، الإيطالي والدولي، وبعلاقات هذا الإرهاب بالأجهزة السرية لبلدان عديدة. قرأتُ آلاف المستندات القضائية، ومَحاضر اللجان البرلمانية، ومقالات الصحافيين والخبراء، وتكلمتُ مع مئات الإرهابيين. رغم ذلك كله أدركتُ استمرارَ وجود ثغرات هائلة في معرفة الأوجُهِ العديدة لظاهرة الإرهاب، لتنوُّعها

(*) فرديناندو أمبوزيماتو، نائب وسيناتور سابق، رئيس الشرف المساعد لمحكمة النقض العليا في إيطاليا، هو الآن محامي جزاء في إيطاليا وخارجها، متخصص في قضايا الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. من العام 1964 حتى العام 1986 عمل قاضياً واشتهر بتحقيقاته عن المافيا والإرهاب في إيطاليا. حقّق في عديدٍ من قضايا الإرهاب الكبيرة (اغتيال ألدو مورو، الاعتداء على جان بول الثاني، مقتل بيازا نيكوسيا في روما، إلخ.) المتصلة بالمافيا في السبعينات والثمانينات. وبصفته مستشاراً للأمم المتحدة شارك في إرساليات عديدة في مسألة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب المضاد. هو مؤلف كتاب: قاض في إيطاليا. سلطة، فساد، إرهاب. الملفات السوداء للمافيا (منشورات فالوا، باريس، نيسان 2000). ترجمته من الإيطالية آنا بوظو.

في مختلف مناطق العالم، لا سيما في الجزائر حيث اعتقدنا أننا نعرف كل شيء منذ وقت طويل.

الحقيقة ليست سهلة

وأنا أقرأ كتاب حبيب سويدية، اكتشفتُ الفارق الشاسع بين الواقع الجزائري والطريقة التي قدَّمتْهُ بها وسائلُ الإعلام، عمليات القتل اليومية بحق مواطنين عزَّل ونساء وأطفال، هي بالنسبة لغالبية الأوروبيين من عمل إرهابيين إسلاميين متعصبين ودمويين، أما أنا فلم أشكّ قط بأنّ أجهزة مؤسسات الوقاية والقمع، أو جزءاً منها على الأقل، قد تكون متورطة إلى ذاك الحدّ في هذه المجازر، كما يبين المؤلف. روايته الفعالة تهزّ العديد من القناعات في أكثر من جانبٍ جوهري: إنها تثير تساؤلاتٍ عدّة وتطرح على الضمير المدنيّ للأوروبيين مسألةَ ما لم يُفعَل لإيقاف المجازر، وما يمكن فعله اليوم.

إظهارُ الحقيقة، أمام ظاهرةٍ قد تصل عاجلاً أم آجلاً إلى أوروبا، واجبٌ أخلاقي، لكنه ضرورة سياسية أيضاً. في جميع الأحوال الحذر مطلوب في هذا النوع من التفكير، لأن علينا تجنب الانتقال من حقيقة ملائمة لظرفٍ معين إلى حقيقة أخرى لم يَقُم عليها الدليلُ بعد، خاصةً فيما يتعلق بجرائم إرهابية لم تتبناها جهة ما بشكل واضح. لكن من المهم ألاّ نقع في الخطأ المعاكس: الادعاء بأننا نستطيع إثبات واقعةٍ ما، دون براهين رياضية، مُطلقة، صوَّانية.

لأن الحقيقة التاريخية ليست بسيطة ولا تَبْسيطية، وليست «منطقية» دوماً: هناك حقائق لا تُصَدَّق بالنسبة للإحساس العام، إلا أنها حقيقية. الحقيقة ليست سهلة، لأن الواقع والناس ومصائرهم، ليست أشياء بسيطة. عدم أخذ تعقيدِ الحياة بعين الاعتبار قد يعني فقط رفضاً للحقيقة، من المؤكد أننا لا نستطيع الاكتفاء بوجهات

النظر والآراء، لكننا لا نستطيع، أمام قصة يرويها شخصٌ عاشَها، كهذا الضابط الشاب، أن نغلق أعيننا، حتى لو توجَّب علينا تقييمها تقييماً نقدياً.

هذا ما حاولتُ فعله هنا حين ربطتُ هذه القصة بأحداث أخرى مُثبَتة تاريخياً، كي أثمِّن تناغُمَها أو تناقضاتها المحتَمَلة. إن لم يقُدْنا التحليلُ المتأنّي لهذه الحكاية إلى يقينٍ مطلق قد يكون سابقاً لأوانه، فإنه يقودنا على الأقل إلى حقيقة محتملة جداً بشأن الطبيعة المعقدة للإرهاب الجزائري، حقيقة تسمح بتجنُّب فخ التلاعب والـ «أومرتا»[*] اللذين غالباً ما يُستَخدَمان ستاراً لدواعي المصلحة العليا التي تصبح، بمقتضاها، جميعُ الوسائل، مشروعةً أو غير مشروعة، جيدةً في سبيل التغلب على الإرهاب.

تبدو لي شهادة حبيب سويدية عالية المصداقية، لسببين رئيسيين. في المقام الأول إن دقة الأحداث التي يرويها، كبيرة إلى درجة يصعب معها التصديق بأنه اختلقها. الناشر من جانبه، وقبل أن يقرر نشر هذه الرواية، قد أجرى بالضرورة كل أشكال التحقُّق الممكنة، ووصل إلى قناعة بأنه أمام شهادة صادقة ومعَلَّلة بقوة. وفي المقام الثاني، إن كل ما يرويه متناغم بصورة مطلقة مع ما ينقله منذ سنين مراقبون مهتمون بالواقع الجزائري (المنظمات غير الحكومية التي أجرت تحقيقات على أرض الواقع، ومنظمة العفو الدولية وغيرها، من جهة[**]، ومن جهةٍ أخرى، خبراء المسألة من علماء اجتماع وعلماء سياسة ومؤرخين وصحافيين، والعديد منهم جزائريون[***]).

(*) التستر على الجرائم.

(**) انظر في: منظمة العفو الدولية، اتحاد دولي لحقوق الإنسان، Human Rights Watch، مراسلون بلا حدود، الجزائر، الكتاب الأسود، لاديكوفيرت، باريس 1997.

(***) انظر كتاب: (الإسلاميون الجزائريون، بين صناديق الاقتراع والمقاومة)، سيفرين لاباط، منشورات سوي، باريس، 1995. وكتاب (عنف وسياسة في الجزائر: ←

أصول العنف الإسلامي

يصف الكتاب الأفعال الشرسة التي ارتكبها الإرهابيون الإسلاميون وقوات الأمن المكلفة بمحاربتهم. لكن الجديد الذي أتى به خصوصاً هو أنه يبين للمرة الأولى، من الداخل، العمل المحدد الذي يقوم به، أثناء الحرب، الجهازُ العسكري ومنظماتُ الأمن الجزائرية التي بقيت حتى ذلك الوقت كتيمةً إلى أقصى حد. لكن حبيب سويدية لا يُغفِل السياقَ التاريخي والاقتصادي المتميزَ بتَمَركُزِ الثروات بين أيدي بضع جماعات، ونهاية فترة الديمقراطية المعترِضة، بإلغاء الانتخابات وانقلاب كانون الثاني العسكري 1992، وإشراف الجيش على تركيبة الحكومات والقضاء، والتضليل الإعلامي، وصمت وسائل الإعلام وجمود المجتمع الدولي.

هكذا بدت للعيان العلاقاتُ المعقدة بين الإرهاب والفساد وقسم من السلطة السياسية العسكرية، بدا الإرهابُ بمثابة أداة كفاح للجماعات الإسلامية المسلحة ضد «النظام» وفي الوقت نفسه أداةً تستخدمها سلطةٌ خفية، ليس للدفاع عن الديمقراطية بل للبقاء في السلطة: إلى جانب الأفعال الدموية التي ارتكبها الإسلاميون، كان عدد من تلك الأفعال التي نُسبت إليهم، من عمَلِ تلك السلطة الخفية إنما بهدف تصفية خصومها السياسيين، حسب سويدية.

يذكِّرني هذا بفيلم «معركة الجزائر» من إخراج جيلو

← استراتيجية التوتر؟) آنا بوظو. والعدد 26 ، شهر أيلول 1997 من (Giano، Pace، مشكلة شاملة)؛ ميكائيل ويليس (The Islamist Challenge in Algeria)، مطابع جامعة نيويورك، نيويورك، 1997؛ ويرنر روف (Die algerische Tragodie Agenda - Verlag)، برلين، 1997؛ لهواري أدي، (الجيش الجزائري يُصادر السلطة)، لوموند ديبلوماتيك، شباط 1998؛ لويس مارتينيز، (الحرب الأهلية في الجزائر)، كارتالا، باريس 1998؛ لوسيل بروفوست، (حرب الجزائر الثانية)، فلاماريون، باريس، 1998؛ جلال مالطي، (الحرب الجديدة في الجزائر. عشرة مفاتيح للفهم) لاديكوفيرت، باريس 1999؛ جيما مارتان مونيوث، (الدولة العربية، أزمةُ شرعية ومعارضة إسلامية)، Bella terra، مدريد، 1999.

بونتكورفو 1966: فعلى مدى ساعتين، وأمام أعيننا كأوروبيين بعيدين عن نزاع «حرب الجزائر الأولى»، حوّل هذا الفيلمُ أسطورةَ أفراد الفيلق الأبطال، إلى شظايا، ووضعَنا للمرة الأولى أمام الواقع الرهيب للقمع العسكري الفرنسي. من المفيد في الواقع أن نذكّر إلى أية درجة تُعيد «الحربُ القذرة» التي أشعلها الجنرالاتُ الجزائريون منذ 1992، والتي يشهد عليها حبيب سويدية، الطرق التي استخدمها، من 1945 إلى 1962، العسكريون الفرنسيون (ومن بعدهم الأمريكيون في ڤييتنام، وتلامذتهم الأمريكان اللاتينيون أتباعُ «مدرسة الأمريكيَّتين» في بنما في السبعينيات): انتفاضات مضادة، تلاعب، ثوار مزيفون، إلخ.

لكن العنف الإسلامي يبقى حقيقة واقعة من المهم فهم جذورها وإلاّ استحال إيجاد علاج مناسب. على هذا المستوى، يُعتبر الوضع الجزائري مختلفاً جداً عن أوضاع البلدان الأوروبية التي عاشت العنف أيضاً أو مازالت تعيشه. نخطئ حين نؤكد بأن الملهم الحصري للإسلاميين الذين حملوا السلاح، هو التعصب الديني. لا شك بأن المكوِّن الديني مهم في الجزائر، لكن هنالك أيضاً بواعث اجتماعية وسياسية أكثر عمقاً تضع أنصارَ الكفاح المسلح بصورة جذرية، في وجه سلطةٍ يرون بأنها كافرة وفاسدة، هذا هو ما خلقَ الإجماعَ بينَ صفوف أكثر الطبقات فقراً من السكان الذين يفهمون الوضع جيداً فيما وراء المظاهر.

لم يكن هناك قط إجماع بين الجماعات الإسلامية الجزائرية حول وسائل محاربة السلطة، وبعد جدل داخلي طويل، انتهت الغالبية الكبرى لهذه الجماعات إلى الانخراط في العملية الانتخابية، ولم تحتل الأقلية الأكثر راديكاليةً واجهةَ الحدث إلاّ بعد إلغاء الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الأول 1991 وانقلاب كانون الثاني 1992، مقدِّرةً بأنه لم يعد أمامها بديل: هذه السلطة التي يُمارسها منذ الاستقلال، بصورة معادية للديمقراطية،

حفنةٌ من الجنرالات، بدعم خارجي لاسيما من شركات النفط متعددة الجنسيات، يجب محاربتها بالسلاح.

هكذا غاصت الجزائر في دوامة الإرهاب ـ القمع، هذه «الحرب القذرة» التي يرويها لنا حبيب سويدية: «ظهرت عدة جماعات إسلامية [...] في الأسابيع التي تلت وقف المسار الانتخابي، أُضيفت إلى جماعات تفوقُها راديكاليةً، كانت موجودة منذ زمن طويل وانخرطت في الكفاح المسلح، مثل جماعة «التكفير والهجرة» المكونة بصورة رئيسية من قدماء «الأفغان»، أو «كتائب القدس»، وهي حركة شيعية يُقال بأنّ تمويلها يأتي من إيران و«حزب الله» اللبناني. ويؤكد سويدية بأن هذه الجماعات كان لها استقلالها الذاتي إزاء الـ FIS (الجبهة الإسلامية للإنقاذ). لكن قيل منذ ذلك الوقت بأنها مختَرَقة أو مُتَلاعَب بها من قبل الأمن العسكري SM».

التطرُق إلى تلك الشائعة التي تتحدث عن التمويل الأجنبي لأولى الجماعات الإسلامية المسلحة، الأمر المحتمل جداً، ليس جديداً، المهم أكثر هو الإشارة إلى الشائعة التي تتحدث، منذ بداية 1992، عن اختراق هذه الجماعات من قبل مكاتب الأمن السرية للجيش (الأمن العسكري). اختراق يعطينا حبيب سويدية عنه شهادات عديدة دقيقة جداً في المرحلة اللاحقة. ومنذ تلك الفترة شهدنا تصعيداً مخيفاً للعنف، يبدو تَصوُرُ نهايةٍ له، مستحيلاً اليوم.

«استراتيجية التوتر»

غداة انقلاب كانون الثاني 1992، بدأت هجماتٌ ضد رجال الشرطة والعسكريين، وكان القمع الحكومي فظاً. لم يكن لجنود وضباط القوات الخاصة في الجيش الوطني الشعبي خبرة بمكافحة الإرهاب، مما جعلهم مادة سهلة للتلاعب، ولم يكن للسكان أي ثقة بهذه الوحدات التي تتدخل دون أي احترام لحريات المواطنين: عمليات توقيف وتمشيط وتفتيش واسعة تطوُل أشخاصاً بناءً على

مجردِ اشتباهٍ بشَراكَتِهم مع الإرهابيين، وليس بناءً على حجج قانونية. ومنذ عام 1992 استهدفَ جوهرُ عمليات القمع السكانَ المدنيين الذين يُفترض أنهم يدعمون الجماعاتِ المسلحةَ، أكثر مما استهدف هذه الجماعات. استخدمت السلطةُ الأمنَ العسكري والوحدات الخاصة في الدرَك والشرطة لإيقاف آلاف الشبان المقاتلين أو المتعاطفين مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ممن لاتقع عليهم أية مسؤولية في القتال المسلح، أو لتعذيبهم وتصفيتهم، أو إرسالهم إلى معسكرات الاعتقال في الجنوب. مَثُلَ كثيرٌ منهم أمام محاكم عسكرية وحكم عليهم بالإعدام إثر محاكمات عُرفية، في خرقٍ لحقوق الإنسان ومبادئ المحاكمات العادلة المعرَّفة في قواعد الأمم المتحدة وميثاق 1950 الأوروبي لحقوق الإنسان.

كان لهذا التجريم الظالم والشامل للمعارضة، تأثير معاكس لما هو مُنْتَظَر. كثير من الشبان لم يكن أمامهم مخرج سوى الصعود إلى الجبال: لقد راكَمَ مَن فقدوا ذويهم أو تعرضوا لعمليات توقيف ظالمة أو تعذيب، راكَموا قدراً من الكره دفَعَهُم إلى الكفاح المسلح، هذا ما دعا حبيب سويدية إلى تعريف الجيش بأنه «العامل الرئيسي في تجنيد الإرهاب الإسلامي»، التعريف المنطقي جداً.

وفي الحقيقة، كانت هذه الاستراتيجية أداةً في أيدي الهرم العسكري ونخبة قليلة من أصحاب الامتيازات، للاحتفاظ بالسلطة. إنها تشبه على نحوٍ فريدٍ تلك الاستراتيجية التي تبنَّتْها في إيطاليا في السبعينات، «سلطةٌ خفية» إنما حقيقية: فقد لجأت هذه السلطة،عندما راحت الألوية الحمراء تعيث فساداً، إلى عمليات قتلٍ جماعية (هجمات عمياء يُشكُّ بمرتكِبها) من أجل تعزيز أركانها بفضل الذُهان العام الناجم عن انعدام الأمن المعَمَّم، ومن أجلِ منع أي تغيير، عن طريق تحويل اهتمام البلاد عن المشكلات الاجتماعية التي لم تُحلّ.

كما في الإرهاب الإيطالي ما بعد الحرب، ضمنتْ مكاتبُ

استخبارات الجيش لنفسها دوراً مركزياً في تطوُّر الإرهاب الجزائري، وبهذا الشكل دعَمَت السلطةَ: لقد برَّرَ التلاعبُ بالعنف إجراءاتٍ قمعية متزايدة القسوة. تقنيةُ الأمن العسكري الجزائري القائمة على السماح بوقوع عمليات ينفّذها متطرفون إسلاميون، بل تشجيع تلك العمليات (كما، ربما، في عمليتَيْ مطار هواري بومدين ومقبرة سيدي علي في خريف 1992). هذه التقنية هي استراتيجية العنف. لقد جُرِّبت في إيطاليا حيث تلقّى مرتكِبو المذابح، طوال سنين، عونَ قطاعاتٍ معينة من الجيش، في التزوُّد بالأسلحة والمتفجرات، أو في إيجاد ملجأ في الخارج.

في الجزائر، نالت هذه الاستراتيجيةُ التي ربما تورَّط فيها بضعُ جنرالاتٍ عديمو الذمة، بالتعاون الوثيق مع مكاتب الأمن، نالتْ من مواطنين أبرياء، لكنها نالت أيضاً من عسكريين شجعان وشرفاء كانوا يعتبرون أنفسهم حُماةَ الحريات الديمقراطية. كثيرون منهم كانوا ضحايا تَعَدِّياتٍ لا اسم لها. حُرِموا من الحرية أو أُعدِموا. لم يكن هناك حدٌّ لشراسةِ بعضِ عناصرِ الوحدات الخاصة المكلفين بتطبيق استراتيجية التوتر مع رخصةٍ بالقتل، وخاصةً ضد الشبان. وقد تمَّت صيانة هذه الاستراتيجية بِسَنِّ تشريعٍ خانِقٍ للحريات يقضي بخَفْضِ عمرِ المسؤولية الجزائية في الأعمال الإرهابية، من ثمانية عشرة عاماً إلى ستة عشرة، وبات مجردُ الشك بوجود صلات بعملٍ أو شخصٍ إرهابي، أو عدم التبليغ عن فعل إرهابٍ عَلِمَ به الشخصُ، جريمةً. لا تُحدِّد هذه القوانينُ المناقضةُ لكل مبادئ الحق، إطلاقاً، السلوكَ الإجرامي الذي ستتم معاقبته: إنها تُجَرِّمُ لمجردِ الشك، وقادتْ إلى زيادة الاعتداءات وتجاوزات السلطة.

في إيطاليا، كانت سياسةُ القمع بدون تمييز التي اتَّبَعتْها السلطة، هدفاً للألوية الحمراء، إنما بلا نجاح. وقد رمتْ، من خلال فضحِها، إلى تأليب الرأي العام ودفعِ البلاد خارج دروب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، لكن هذه السلسلة الحلزونية

من الإرهاب ـ القمع، تمَّ تحطيمها من قِبل القوى الديمقراطية وخاصةً القضاة. دافع هؤلاء عن دولة القانون رغم قلقهم من اغتيال عشرات القُضاة ورجال الدَّرَك والشرطة، مقدِّرين وجوبَ تطبيق التشريعات الجارية بدلاً من اللجوء إلى تشريعات استثنائية، وعارضوا إدخال حكم الإعدام، بينما ابتُدِعت في الجزائر قوانين تهدف إلى تجريم المعارضة الإسلامية، أي ما يزيد عن ثلاثة ملايين مواطن (رُبْع الناخبين) ممن صوَّتوا للحزب الإسلامي.

«السلطة الخفية»

مرورُ حبيب سويدية بالقوات الخاصة وضعَهُ في مواجهة الحقيقة: أراد محاربة الإرهابيين الإسلاميين لكنه كان يجهل أنه سيضطر للتصرف مثلهم. ثمة عدد مما رواه من الجرائم المثيرة للغضب كان مجهولاً حتى اليوم من قبل المواطنين الأوروبيين: لم يكن هناك، كما قلت، تحليلات موضوعية، سواء في التغطية الإعلامية أو في البحث عن الحقيقة.

لم يفهم الناسُ عموماً في إيطاليا سبب ذلك المسلسل من العمليات التي نالت من السكان المدنيين والمؤسسات في الجزائر، ولا الهدف منه، فيما لم يَعرف أيُّ بلد آخر من بلدان المتوسط، خلال كل هذه السنين، وضعاً مماثلاً من العنف المدمِّر. والحقّ بأننا عند قراءة هذا الكتاب، سنرى بأن الطابع المستوطِن لهذا العنف لا يُفسَّر برغبةٍ بعضِ أبطاله في فرضِ نظام سياسي مختلف: على العكس، لقد صانَهُ أولئك الذين يملكون السلطة بهدف البقاء فيها، عن طريق خنقِ كل مبادرة للمجتمع المدني، باسم المقتضيات الأمنية.

كان هناك في الجزائر دوماً إذن، مركزٌ خفي للسلطة تَصرَّفَ بعنجهيةٍ قصوى لكي يصوغ مجرى الأحداث. وَضَعَ الأقفالَ في وجه المجتمع، وصَفَّى المعارِضين داخل النظام وخارجه، لكنه لم ينجح في إيقاف مجرى التاريخ. وهنا ثمة سؤال يفرض نفسه: من يصنع

التاريخ؟ علّمَنا المؤرخون أنّ التاريخ العريض تقوده كُبرى الحركات الأيديولوجية، دينية وسياسية ونقابية، من خلال تطور الطبقات الاجتماعية والمجتمعات والدول، من خلال الكفاح الذي هو مُحرِّكُهُ الأول والمُعبر عنه، معاً. التاريخ ليس صنيعةَ مؤامرات صغيرة أو كبيرة: نظريةُ المؤامرة العالمية رؤيةٌ قاصرة وغير مقبولة.

لكن العالم، في نصف القرن الأخير، شهد تغيّراً عميقاً، وفي الكواليس لعبت السلطاتُ الخفيةُ، بارتباطاتها العالمية، دوراً متنامياً. وعيُ هذا الدور لا يعني الرجوع إلى رؤية قاصرة لتطور المجتمعات، بل يعني ببساطة، أَخْذُ هذا العامل التاريخي المتغير، السلطة الخفية، بعين الاعتبار عند قراءة هذه الأحداث، لأن هذه السلطة لا تتردد في استخدام الإرهاب: إرهابُ المعارضة، الذي تدّعهُ يتطور، بل تحرّكُهُ بيدٍ خفية؛ وإرهابُ الدولة، الذي غالباً ما يموّه لكي يُنسَب إلى قوى المعارضة المدمِّرة.

إلى ذلك، من الشائع أن يتداخل فاعِلو مختلفِ أشكال السلطة الخفية: تتشابك الحركاتُ التدميرية مع قوى الدولة السرية مع دوائر السلطة السياسية العسكرية والفساد أو مع دوائر الجريمة المنظمة من نوع المافيا. ويَحفلُ تاريخُ السنوات الأخيرة في الجزائر، مثلما يبدو عبر رواية حبيب سويدية، بالأحداث التي تشي بهذا التراكُب في القنوات تحت الأرضية، التي تنتهي دوماً إلى إيجاد وسيلة للتواصل فيما بينها. في لحظة معينة تتقاطع المصالحُ المتعارضة، وسنكتشف في نهاية الكتاب أنّ عدداً من المحرِّكين الأساسيين« للحرب القذرة»، الذين كانوا أكبر المسؤولين عن استراتيجية العنف، في هذا المعسكر أو ذاك، قد اغتَنوا وأصبحوا من القِلّة المهيمِنة والتي لا تُمَسّ.

وأياً كانت الاختلافات كبيرة بالطبع، فربما يكون النموذج الإيطالي، من وجهة النظر هذه، موضِحاً. ففي المحفل الماسوني

P2، عام 1981، تحدثَتْ لجنةٌ برلمانية دُعيتْ لإبداء الرأي، بجلاءٍ عن «السلطة الخفية»: فلكي تَصِف بنيةَ السلطة، أشارتْ إلى وجود هرَمين متناظِرين، أحدهما في مستوى أدنى، وهو معروف، والآخر في مستوى أعلى، ونجهل عنه كل شيء، هو السلطة السرية. وهو مكوَّن من أولئك الذين يسيّرون السلطة خارج مؤسساتها، وأيضاً عن طريق المؤسسات. منطِقُ العالمِ الدائر حول السلطة السرية (والكلام عن لجنة 1981) لا يقع ضمن نطاقِ فَهْمِ البشر الزائلين. في هذا العالم المضطرب يتعايش مستوىً شرعيّ مكوَّنٌ من سياسيين ومصرفيين وأصحاب وسائل إعلام ومقاولين ومرابين ورجال خدمات وموظفين، ومستوىً غير شرعي ذو صفة عسكرية، يتحرك فيه رجال مافيا وإرهابيون وقتلةٌ مأجورون. يشكل هؤلاء اليد الضاربة للمستوى الأول.

في إيطاليا، كانت السلطة الخفية مؤلفة لمدة طويلة من مختلف السلطات الخفية: إضافةً إلى المافيا، بعض قطاعات السلطة الرسمية ومكاتب الاستخبارات والسلطة الاقتصادية. هذه السلطة الخفية ليست سلطةً مضادة، بل السلطةَ الشرعيةَ ذاتَها التي تسمح لنفسها، دفاعاً عن مصالحها ووصولاً لأهدافها، باللجوء إلى وسائل غير مشروعةٍ تَمنَعُها ممارسةُ السلطة الشرعية من استخدامها. كلما أرادت السلطة الشرعية تصفية خصم، لجأت إلى الاغتيال بيدِ قتلةٍ من السلطات الخفية، مؤسساتيةً أم لا، وكان الهدف المُعلَن دوماً هو الحرية والعدالة؛ لكن وسيلة الوصول إليه هي الجريمة.

إنني مقتنع بأمر: يجب محاربة الإرهاب بلا تدابير مؤقتة ودون تردد، وأيضاً بكشف النقاب عن أولئك الذين يستفيدون منه بحجة محاربته. يجب ألاّ تتوهم أوروبا ولا الولايات المتحدة: عاجلاً أم آجلاً سوف تدفع كل منهما غالياً ثمن تظاهُرِها بعدم رؤية شيء وعدم فهم شيء. رؤيةُ الإرهاب قومياً ومحلياً، أمرٌ تمَّ تجاوزه اليوم: لاغنى عن التعاون الدولي، إلاّ أنّ عليه، في كل سياق، تَجَنُّبَ

الفخاخ الدعائيةِ، وفهمَ الأوجاع الاجتماعية العميقة التي تصدر عنها أسبابُ الجهاد الإسلامي.

ما العمل؟

سيكون طريق حل الأزمة الجزائرية طويلاً وصعباً. ولا يُعقَل، أمام المذابح المستمرة للمدنيين، وفي وضعٍ اقتصادي واجتماعي متدهور ومأساوي سِمَتُهُ الفساد والجريمةُ المنظمة، لا يُعقَل أن تتمكن السياسةُ المسماة بـ «الوفاق المدني» التي يتبعها الرئيس بوتفليقة، والتي لا تحسب حساباً للمشاكل السياسية، من وضع حد لحمَّام الدم. يستحيل ذلك طالما أن أُسَرَ آلافِ ضحايا الإرهاب وآلاف المختَفين، ما تزال بانتظار إحقاق العدالة.

من الواضح أن حلاً سياسياً دائماً للمشكلة الجزائرية على المدى البعيد، لا يمكن أن يأتي إلاّ من الجزائر نفسها. هذا الحل يفترض وضع ميثاق اجتماعي واضح ومتين قائم على رفضٍ قاطعٍ للعنف من أين أتى، وعلى الاعتراف بكل القوى السياسية التي تعترفُ بهذا المبدأ، بهدف إقامة دولةِ قانون جديرة بهذا الاسم: إنني مقتنع بأن غالبية الجزائريين مستعدون لذلك، لكن قوى المجتمع المدني التي تستطيع حملَ هذا المشروع، هي اليوم معطوبة ومشتتة. لقد أدّت سلسلة الإرهاب ـ القمع، في الواقع، إلى إضعاف قسمٍ من هذه القوى وخروجها إلى المنفى، وهي قوى أساسية في الكِفاح ضد الإرهاب كما في إعادة الشرعية الديمقراطية، مهما كانت انتماءاتها السياسية. وفي ظروفٍ عادية، لو وُجدتْ في الجزائر مؤسساتٌ ممثِّلة حقاً للشعب ومنتَخَبة بحرية، وأمام ما كشفه حبيب سويدية ونصر الله يوس بخصوص مجزرة بن طلحة(*)، لقامتْ لجنةُ تحقيقٍ في الحال، بمبادرةٍ من البرلمانيين الجزائريين أنفسهم، لإثبات

(*) نصر الله يوس، من قتل في بن طلحة؟ الجزائر، وقائع مجزرة معلنة، منشورات لاديكوفيرت، باريس، 2000 ـ يصدر عن دار ورد.

المسؤوليات السياسية لهذه الأحداث الشديدة الخطورة، لكن هذا الهدف لا يبدو واقعياً على المدى القصير.

ما هي اليوم إذن، إمكانات كشف مرتكبي الجرائم التي اقترفها الإرهابيون وقوى الأمن، وملاحقتهم جزائياً؟ يجب أن نحدد قبل كل شيء، ودون أدنى لبس، أن الأمر يتعلق بجرائم ضد الإنسانية، وفقاً للتعريف المحدد جداً الذي تقدمه المادة 7 من القانون الأساسي لمحكمة الجزاء الدولية (CPI)(*)؛ ويجب أن نذكّر بأن الوضع الجزائري قد بُحث بشكل واضح في مؤتمر الأمم المتحدة الذي تبني هذه المادة، في روما(**)، تموز 1998. ولهذا الغرض، ستكون محكمةُ الجزاء الدولية CPI، التي قامت خصوصاً لحماية السكان من الجرائم المرتكبة خارج أوقات الحروب المعلنة، أداةً جوهرية، لكنها لم تصبح إجرائيةً بعد. ولن تنسحب أهليَّتُها إلاّ على الجرائم المرتكبة بعد بدء العمل بها(***).

مع ذلك، لا يعني هذا أنه لا يمكن عمل شيء، لأن الرأي العام العالمي لم يعد مستعداً أن يقبل بقاءَ أفعالٍ لا إنسانية تُرتكب ضد السكان المدنيين العُزَّل، بحجة محاربة الإرهاب، بلا عقاب. هذه الثقافة هي من مكتسبات عصرنا، وهي الركيزة التي تم الاستناد عليها في تأسيس المحكمة التي كنتُ نصيراً ورعاً لها. لقد سمحتْ،

(*) يمكن العثور على النص الكامل لهذا القانون على العنوان التالي:
WWW. diplomatiejudiciaire.com/DJ/StatutCPI1.htm

(**) المبعوثة الأوروبية للشؤون الإنسانية، إمّا بونينو، ذكّرتْ بأن «الأمر يتعلق بأحداث دراماتيكية حقيقية في الجزائر» وطالبت «بالاّ تتحوّل الحدود الوطنية إلى أدواتٍ للإفلات من العقاب»، مضيفةً بأنّ «من يريد سلاماً دائماً - وليس مجرد هدنة بانتظار الانتقام - عليه أن يُحلّ حداً أدنى من العدالة! إذا لم نتجاوز ثقافة الإفلات من العقاب، فثمة خطر من أن تتغلب الرغبةُ بالانتقام، عاجلاً أم آجلاً، على الرغبة بالسلام» (بنود المؤتمر الديبلوماسي مُطْلَقِ الصلاحية للأمم المتحدة حول إنشاء محكمة دولية جُرمية، 15 حزيران - 17 تموز 1998، ص 10).

(***) لن تتدخل هذه المحكمة إلاّ بعد مصادقةِ ستين دولة على الميثاق الذي تبنى النظام الأساسي للـ CPI (الذي أيّدته 139 دولة). في بداية كانون الثاني 2001، صادقت سبع وعشرون دولة، من بينها الجزائر، على الميثاق.

منذ ذلك وصاعداً، بالقيام بعدة أفعالٍ جزائية دولية ضد المجرمين، يجسّدُها ما قامت به محكمتا رواندا ويوغوسلافيا الجزائيتان الدوليتان، أو «محكمة الاجتهادات القضائية» في قضية بينوشيه التي ابتدعها إصرارُ القاضي الإسباني بالتاسار غارثون.

ضمن هذا المنظور، تقدم روايةُ حبيبب سويدية مجموعةً قيِّمة من «إشعارات بوقوع جرائم»، مع إشارات محددة إلى أسماء وأمكنة وتواريخ يمكن أن تفيد الضحايا أو عائلاتهم كأساس لإجراءات جزائية في محاكمِ البلدان الغربية بين محاكم أخرى. يشير المؤلف في خاتمته أصلاً، إلى استعداده لـ «تقديم كل تفاصيل الجرائم» من تعذيب واغتيالات وحالات اختفاء،التي [كان] شاهداً عليها، وجميع الدلائل المتعلقة بمرتكبيها وبضحاياها.

ربما نفكر أيضاً بإطلاقٍ فوري للجنةِ تحقيقٍ دولية، بموافقة الحكومة الجزائرية. ولا تنقصنا السوابقُ المماثلة. ففي حالة البيرو، عام 1993، جَعلتْ الإدارةُ الأمريكية منح المساعدةِ المالية، بموافقة الحكومة البيروفية، مشروطاً بإرسالِ لجنةٍ من أربعة خبراء مستقلين مكلفين بالتحقيق حول وضع حقوق الإنسان في موضوع محاربة الإرهاب، كنتُ عضواً فيها، مع فرنسيّ وأمريكي وأرجنتيني. جاء التقرير قاسياً وقد تثبّتنا من العديد من حالاتِ الإعدام وخرق حقوق الإنسان، كانت النتيجة تجميد التمويل الذي كانت دولٌ مختلفة قد وعدتْ به البيرو لتعزيز مؤسساتها. أثبت الزمنُ صلاحية هذا الإجراء: ولقد أكد شعبُ البيرو صواب رأينا عندما قام لاحقاً بإبعاد الرئيس الجانح ألبرتو فوجيموري.

لا تبدو الأممُ المتحدة حالياً في وضعٍ يمكّنها من القيام بإجراءٍ مماثل إزاء الجزائر، رغم إلحاحه. وإن كان يمكن لهذا الوضع أن يتغير. لِنَتَمنَّ ذلك. أما الاتحاد الأوروبي فيستطيع التحرك: تُلزِمه بصورةٍ ما، أهميةُ علاقته الاقتصادية والتجارية والسياسية مع الدولة الجزائرية. إنه يستطيع ويترتّب عليه، أمام الالتزامات الدولية

التي وقَّع عليها باسم شعوبِ أوروبا، ربْط مساعداته للجزائر، بشرطِ احترامِ حقوقِ الإنسان في مكافحة الإرهاب. هكذا فمن المؤسف جداً أن يتمّ في كانون الثاني 2001، على عجَلٍ منحُ مساعدةٍ قدْرُها 8 مليون يورو إلى الجزائر، في إطار التعاون الدولي المضاد للإرهاب، دون أي شرطٍ من هذا النوع.

ستتاح فرصٌ أخرى: وكما فعلت الولايات المتحدة مع البيرو، على الاتحاد الأوروبي أن يطلب بأن تكون مساعدته للحكومة الجزائرية مشروطةً بإرسال لجنةٍ دولية غير سياسية مكونة من خبراء أقوياء الحجة، مكلّفين بإثبات الأحداث التي جرى فيها خرق لحقوق الإنسان، والتثبُّت من مرتكبيها، أياً كانوا. لن يكون الأمر بأي حالٍ تدخلاً، بل واجباً يفرضه التضامن مع الضحايا.

روما، 15 كانون الثاني 2001

مقدمة

أدعى حبيب سويدية، أنا ضابط سابق فى القوات الخاصة للجيش الجزائري، عمري واحد وثلاثون عاماً. ولدتُ عام 1969 في ولاية تُبسّة، على بعد حوالى 650 كم شرقي الجزائر، قرب الحدود التونسية، وكَوْني متطوعاً عام 1989 في صفوف الجيش الوطني الشعبي، لم يخطر لي أنني سأكون شاهداً مباشراً على المأساة التي أصابت بلدي.

يعرف المهتمون بالوضع الجزائري، حتى لو لم يعترفوا بذلك دوماً، حجم الفظائع المرتكَبة ضد الشعب، من قِبل الإرهابيين الإسلاميين وقوات الأمن. وإذا سُلِّطت الأضواء الإعلامية، بحقّ، على جرائم الإرهابيين، وأُدينت بالإجماع، فقد قُلِّل كثيراً من شأنِ جرائمِ الجانب الثاني (الجيش، الشرطة، الدرك، الميليشيا). لقد بقيَ المجتمع الدولي، عدا بعض المفكرين وبعض المسؤولين في منظماتٍ غير حكومية، صامتاً إزاء هذه الفظائع.

رأيتُ زملاءَ لي يُحرقون طفلاً في الخامسة عشرة من عمره، حياً. رأيتُ عسكريين يذبحون مدنيين وينسبون هذه الجرائم إلى الإرهابيين. رأيتُ عُقَداءَ يقتلون أشخاصاً بدم بارد، لمجرد الشُبهة. رأيتُ ضباطاً يعذِّبون إسلاميين حتى الموت. رأيتُ أشياء كثيرة جداً. لا أستطيع السكوت. وهذه أسباب كافية لتحطيم حاجز الصمت.

لماذا انتظرتُ إذن حتى اليوم كي أشهَد؟ لأنني لم أستطع القيام

بهذا من قبل: سُجِنتُ بغير وجه حق أربع سنين (من 1995 حتى 1999)، فاضطررتُ مؤقتاً للصمت، ومنذ عام 1993 قلتُ لنفسي بأني لا بدّ أن أتكلم يوماً عن كواليس «الحرب الأهلية»، فهمتُ حقاً، ذاك العام، بأن هذه الحرب لم تكن مجرد صراع بين العسكريين الطيبين الذين جاؤوا لإنقاذ الديمقراطية، وبين الإرهابيين الإسلاميين الأشرار المصممين على تحطيمها. لو كان الأمر كذلك لما غادرتُ بلدي قط، ولحاربتُ الإرهابيين حتى آخرهم.

باستطاعتي اليوم الرد على تلك الأصوات التي ما زالت تعلو، في الجزائر وفي أماكن أخرى، لتبييض نظام الجنرالات. وإذا قررتُ، مع هذا الكتاب، أن أشهد، فذلك بالدرجة الأولى من أجل تحرير ضميري، لأني لا أريد بأي حال، أن أشعر بأني شريك في جرائم ضد الإنسانية. فلقد قامت بالفعل منذ عام 1992 سياسةُ تصفيةٍ للمعارضة الإسلامية دعا إليها الجنرالاتُ الجزائريون بالتواطؤ مع بعض «الشخصيات السياسية». يردد هؤلاء وأولئك في الكواليس بأن المرء «لا يستطيع مكافحة التيار الإسلامي مسلحاً بإعلانِ حقوق الإنسان». وهذا يلخّص تماماً عقلية «أصحاب القرار» الحقيقيين في الجزائر.

مع ذلك فليست مهمتي قطعاً في تبرئة الإرهابيين الإسلاميين من جرائمهم، ولا في تجريم مجموعِ الجيش الوطني الشعبي. أنا في موقع يمكّنني من معرفةِ أنّ الإسلاميين قد ارتكبوا الفظائع، وبالعكس أيضاً أنّ في جيشنا جنوداً، وصفَ ضباط، وضباطاً يتمتعون بسماتٍ خُلقية ومهنية عالية، وهذا النوع من العسكريين مهمّشٌ للأسف، ويكاد لا يكون له أي سلطة قرار.

أعتقد أيضاً بأنّ تاريخ بلدي لا يحتاج مرة أخرى إلى تقنيع. هل يجب التّذكير بأنّ المصائب الحالية للجزائر تعود في قسمها الأعظم إلى عملية التنكُّر هذه التي لحقت بالتاريخ غداة الاستقلال؟

اليوم يجب النظر إلى الحقيقة مواجهةً، يجب أن ننتهي من الأكاذيب إذا أردنا أن يعمَّ بلدنا السلام.

قناعتي هي أنّ جيشاً يُفترض أنه «وطني وشعبي، حامي سلامة أرض الوطن واستمرارية مؤسسات الجمهورية» لا يحق له اللجوء إلى الإرهاب لمحاربة الإرهابيين. ليس هناك منطق ولا استراتيجية عسكرية يمكنها أن تبرر قيام الجيش باغتيال آلاف المواطنين بذريعة «استئصال الإرهاب». لاشيء، لاشيء مطلقاً يمكن أن يبرر الموت المجاني لعشرات آلاف المدنيين

«يجب ترهيب الإرهابيين» ذاك هو شعار السلطة. بهذه السياسة لم يفعل الجنرالاتُ شيئاً سوى أنهم حاربوا من حملَ السلاح، وأرهبوا أقساماً بكاملها من المجتمع. لأنّ هدفهم الحقيقي، وسأبينُ ذلك، ليس تصفية الإرهاب، على العكس تماماً، بل استئصال المعارضة الإسلامية المسماة بالراديكالية، التي لم تقبل التحالف معهم والتي تهدد سلطتهم.

يبدو الوضع لكثير من الجزائريين وكثير من المراقبين الأجانب، مشوشاً للغاية، هذا التشوش كان في الحقيقة مقصوداً ومخططاً له من قبل كبار أصحاب النياشين. منذ عام 1992 قاد الجنرالات «حرباً سرّية»: رجال مقاومة مزيفون، بثُّ سموم من كل نوع، اختراق الجماعات الإسلامية المسلحة والتلاعب بها. هذا الستار من الدخان مَكّنَهُم من شَنّ حربٍ وحشية على نحوٍ لا يُصدَّق دون أن يتعرضوا لعقاب. ما نجهله هو أنهم اعتمدوا فقط على بضعة آلافٍ من الرجال المسلحين: رجال الوحدات الخاصة من البوليس والدرك وخاصةً رجال الأمن العسكري و «القوات الخاصة» التي انتميتُ إليها في الجيش. نحن الذين وَقَعَ علينا عبء تنفيذ الجانب القذر من العمل، نحن الذين أجبَرَنا الجنرالاتُ على القيام بحربهم القذرة، وكل ذلك من أجل المال، لأن علينا ألاّ ننسى أنه منذ 1990 لم

تكفَّ عشائرُ السلطة عن تنازُعِ مال النفط. فقد سمح مناخُ اختلال الأمن للمافيا السياسية العسكرية، بوضعِ يدِها بهدوء على الاقتصاد الجزائري، وسمح خاصةً باحتواء الغضب الاجتماعي. صحيح أنّ «التَّحوُل الاقتصادي» سيُفقِر بالضرورة أقساماً كاملة من المجتمع، فأي شيء أفضل من دفقٍ في العنف لتمرير اللعبة؟ إنّ تعبير «حرب ضد المدنيين» هو الأصحّ في رأيي، لتلخيص المأساة الجزائرية، فالفقراء وحدهم في الحقيقية هم من دفعوا الثمن، ومن جميع وجهات النظر، أما مالكي السلطة الحقيقية وأقرباءهم وأسرهم، فلم يكن هناك ما يخشونه سواء من الإرهابيين أو من الفقر.

في يوم 7 نيسان 2000، بعد بضعة أيام من وصولي إلى فرنسا، بدأتُ أعمل للحصول على وضع لاجئ سياسي، لم يعد وارداً بالنسبة لي أن أعود إلى الجزائر، ففي أحسن الأحوال سوف أُسجَن، ولستُ مستعداً لإرضاء هذه الرغبة للجنرالات. بعد أول مقالٍ نُشر في الصحف يُعلن عن رغبتي في تقديم شهادتي(*)، حلّ ضباطٌ من مديرية الاستخبارات والأمن، ومديرية الأمن العسكري السابقة، في بيت عائلتي في تبسة، استجوَبوا أمي العجوز وأختي وجيراني وبعض أصدقائي، حتى أنهم قطعوا خط عائلتي الهاتفي فمنعوني من الاطمئنان على أهلي. هذا الأسلوب، المألوف، لا يدهشني كثيراً. ألم يقم الجيشُ باغتيالِ الآلافِ من أقرباءِ أشخاصٍ يُفترض أنهم إرهابيون؟ ألمْ يَتَّهِم العسكريين الذين جرؤوا على التصَدّي لِتعليماتِ الجنرالات غير الشرعية، بكلِّ الشرور؟

في حزيران 2000 قررتُ وضع هذا الكتاب، وقت «زيارة الدولة» التي قام بها رئيسنا عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا. أثارت هذه الزيارةُ التي تناقلتْها وسائل الإعلام، حنقي. وجدتْ فرنسا الرسميةُ في بعض كلام بوتفليقة الرنّان، ذريعةً جديدة لنسيان خروق حقوق

(*) جان بيير توكوا، «أصبحنا متوحشين»، لوموند، 3 حزيران 2000.

الإنسان الخطيرة التي ارتكبتها السلطة الجزائرية، ومرة أخرى تغلبت المصالحُ السياسية الاقتصادية على ما تبقّى. و«ما تبقّى» هو الموت العنيف لـ 150000 شخص على الأقل واختفاء آلاف غيرهم، فضلاً عن عمليات التعذيب والإعدام التعسفي. من أجل هذا كله أردتُ تقديم شهادتي هنا.

1

خطواتي الأولى باللباس العسكري

أنا من تبسة، تِفِستة القديمة، وفيها عاشت أسرتي وأجدادي دوماً. إنها منطقة عاشت قديماً بشكل رئيسي من الزراعة. كان القمح فيها وافراً سمح للسكان المحليين بتلبية احتياجاتهم بطريقة ما، لكن الأمور بدأت تتغير مع السنين. كانت السياسة الزراعية المتبعة منذ عام 1972، والمسماة بالثورة الزراعية، كارثةً. هذا الفشل أرغم الفلاحين على هجرِ أراضيهم والتوجه نحو المدن الكبرى بحثاً عن عملٍ أقل عسراً وأوفر مردوداً. أدت الهجرة الفلاحية إلى إخلاء الحقول من العاملين فيها واحتضارِ الزراعة. واليوم غدت تبسة شهيرة بفضل التهريب (trabendo) بين الجزائر وتونس، الذي تعيش عليه آلاف الأسر منذ عشرين عاماً. في تبسة كل شيء يُشترى وكل شيء يُباع، حتى الأسلحة.

في الثمانينات أصبح حجم البطالة هائلاً، وبدا الجيش والشرطة والدرك الهيئاتِ الوحيدةَ في الدولة التي يمكنها تقديم عمل ثابت لأولئك الذين يتقدمون كل عام إلى سوق العمل. لذا اختار مئاتٌ من الشبان البذلة العسكرية. «إمّا التّرابندو أو البذلة» كما كان يُقال آنذاك، أما أنا فقد حددتُ خياري منذ وقت طويل، أردتُ أن أكون عسكرياً.

مَيْلي العسكري

راودتني فكرة الانخراط في الجيش الوطني الشعبي منذ العام 1985، لم أكن آنذاك أتجاوز السادسة عشرة. وكَمُراهق كانت تحرّكني روحٌ وطنيةٌ عميقة. وانطلاقاً من سذاجةِ ومثاليةِ من هم في سني، كان طموحي الوحيد هو خدمة بلدي. إنني من أسرة متواضعة لكني لم أختر مهنة الجندية من أجل المال، فرواتب العسكريين تثبت أساساً أنه لا يمكن للعسكري الإثراء، طبعاً إذا لم يتجاوز القانون.

إيماني بالجزائر وقناعاتي، كانت آنذاك كافية لتصنع مني جندياً. كنت أكنّ احتراماً شديداً للجيش الجزائري. تعلّمنا في البرامجِ المدرسية وفي التاريخ الرسمي أنّ الجيش الوطني الشعبي، السليلَ الفاضلَ لجيش التحرير الوطني، هو الدعامة الرئيسية للجزائر، وسيتبين لي لاحقاً أن الجزائر لا تملك جيشاً، لأنّ... الجيش هو الذي يملك الجزائر.

لطالما مارس الثوارُ القدماء الذين خرجوا من جيش التحرير، والذين ينحدر غالبيتهم من شرقي البلاد، رقابتهم على الجيش الوطني الشعبي، بفضل «شرعيتهم التاريخية»، وذلك قبل استبعادهم على يد «الفارّين من الجيش الفرنسي» الشهيرين، كالجنرال العربي بلخير وبن عباس غزيّل ومحمد تواتي وخالد نزار ومحمد العماري. ونتيجة حكم عشيرة الـ BTS، سنين عديدة، للجيش الوطني، بقي هذا الجيش يعملُ زمناً طويلاً وفق معايير جهوية بل عشائرية، ترمز الـ BTS إلى المنطقةِ المثلثة المكوّنة من باتنة، تبسّة، سوق أهراس، وهي ثلاث مدن شرقي البلاد يتحدّر منها العديد من ذوي الرتب العالية من العسكريين، الجنرالات خالد نزار، اليمين زروال، بن عباس غزيّل، طيب درّاجي، عبد الملك غنيزية وكثيرون غيرهم ينحدرون من هذا المثلث الشهير.

يعلم الله وحده أهمية ذلك في موازين القوى في قلب الجيش الوطني الشعبي. لكن الأمور بدأت تتغير في التسعينيات، حين قامت

علاقاتٌ أكثر دقة بين مختلف المناطق لتجنُّب انفجار المؤسسة العسكرية من الداخل. فقد أصبحتْ منطقة القبائل والوسط الكبير ووهران ممثلةٌ اليوم تمثيلاً واسعاً في مختلف بُنى الجيش وخاصةً في مديرية الاستخبارات الأمنية (مديرية الأمن العسكري السابقة(*)) وقوات الدرك. بدأت أسطورة الـ BTS تمَّحي شيئاً فشيئاً، وإنْ بقي «قدماء جيش الحدود» حاضرين (عام 1962، وقت الاستقلال، صادَرَ مسؤولو جيش الحدود السلطةَ لصالحهم).

في عام 1985 قررتُ دخولَ مدرسة أشبال الثورة في قوليعة وهي مدينة صغيرة من مُتيجة، تبعد حوالى خمسين كيلومتراً غربي العاصمة. دعيت مدرسة أشبال الثورة بهذا الاسم بعد الاستقلال من قِبل الرئيس السابق هواري بومدين. أثناء فترة الاستعمار الفرنسي كانت هذه المؤسسة التعليمية تدعى «مدرسة أبناء القوات المسلحة».

منذ عام 1962 استَقبلت مدرسة أشبال الثورة بصورة رئيسية أبناءَ الشهداء الذين سقطوا أثناء حرب التحرير (1954 إلى 1962)، وأيضاً أبناء كبار المسؤولين. عمدَ الضباط ومسؤولو الحزب الواحد جبهة التحرير الوطني والمُتاجرون من أصحاب النفوذ، إلى تسجيل أبنائهم فيها، كذلك قامَ أحياناً آباءٌ «مَدعومون» بوضع أبنائهم فيها للسيطرة على مراهقتهم الصعبة أو ضمان مستقبل عسكري لأولادهم.

فضلاً عن ذلك، كان باستطاعتهم، بفضلِ فرص الترقية التي ينالها طلاب تلك المدرسة، ضمان نجاح أبنائهم في البكالوريا وإرسالهم بالتالي، بمنحةٍ من الدولة، للدراسة في كبرى الجامعات الأمريكية أو الفرنسية. لكن مدرسة الأشبال استقبلت أيضاً أطفالاً من

(*) يعرف الجزائريون جميعاً أن هذا الجهاز هو المركز الحقيقي للسلطة في بلدنا منذ الاستقلال. الجميع يخشون رجالَ الـ SM المتواجدون في كل مكان، وسأجد مناسبة للكلام عن ذلك. في العام 1990 أطلق اسم مديرية الاستخبارات والأمن DRS على الأمن العسكري SM، مع ذلك لا يزال غالبية الناس يتكلمون عن الـ SM أو «الجهاز». لهذا السبب أستخدمُ هذه التعابير الثلاثة بلا تمييز فيما يأتي من هذا الكتاب.

طبقات متوسطة. وهكذا درستُ فيها. أمضيتُ فيها عاماً دراسياً كتلميذ داخلي (من 1985 إلى 1986). كان التعليم فيها ممتازاً وإن كانت البرامج هي نفسها في المؤسسات التعليمية الأخرى. الاختلاف الوحيد هو الصرامة والانضباط. سارت المدرسة وفق نظام عسكري: مَبيت، تجمُّع الصباح، رفعُ العلم، التحية العسكرية، إلخ.

كانت تلك إذن هي المرة الأولى التي أرتدي فيها البذلة العسكرية. إلا أنّ فرحي كان قصير الأمد لأن مدرسة الأشبال أُغلقت في نهاية عام 1986 بقرارٍ رئاسي. كان الشاذلي بن جديد (الذي خلف هواري بومدين عام 1979) قد قرر إغلاقها. ورغم أن عسكريين ممتازين درسوا فيها لكن الشاذلي لم يأبه بذلك، فقد أراد محوَ آثار سلفهِ. أرسلَ الطلاب إلى بيوتهم فاضطروا لدخول المؤسسات المدنية، كانت المسألة بالنسبة لي مسألة تأجيل فقط، لأنني كنتُ سألتحق بصفوف الجيش فور حصولي على البكالوريا.

عصر تعدد الأحزاب

في آذار 1989، بعد خمسة شهور من أحداث تشرين الأول أكتوبر 1988 المأساوية، تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ. هزَّت أحداث أكتوبر البلاد بعمق: خلال أسبوع، سقط خمسمئة شاب (171 حسب الحصيلة الرسمية) برصاص الجيش. وبعد وصول الناس إلى حد القَرَف في أكتوبر، بات كل إنسان يقول عالياً ما كان يقوله من قبل بصوت منخفض. منذ ذاك وصاعداً أصبح كل شيء مسموحاً، حتى أنه أصبح بالإمكان وصف الشاذلي بن جديد بالأحمق دون تأنيب رجال الأمن العسكري الذين كانوا في السابق حاضرين جداً وعديمي التسامح جداً. أصبحنا نقول بأنه أوانُ الانفتاح الديمقراطي، إلاّ أنه كان بالأحرى أوان الفوضى وتفسُّخ الدولة.

لا شك بأن عشرات الأحزاب ولدت، وأُنشئت صحفٌ خاصة وكان هناك قدر أكبر من الحريات. وكجزائريّ لا يمكنني إلاّ أن

أبتهج لهذا التطور، لكني كنتُ عاجزاً، مثل كل الشبان في سني، عن تصور الهوة التي تتجه إليها البلاد. لم أكن قريباً من أي تيار سياسي، وكنتُ أتساءل حول مستقبل الجزائر. أيُّ حزبٍ يستطيع قطع الصلة مع ممارسات الماضي؟ من يجب أن نصدّق؟ هذه الأسئلة أساساً ماتزال اليوم معاصرةً.

لم يُحِل الدستورُ الجديد الذي تم تبنيه في 23 شباط عام 1989، إلى الاشتراكية كَمَرجِع، ففتَحَ عصرَ تعدد الأحزاب. كانت مختلف التشكيلات السياسية ستشارك في الانتخابات المحلية التي أُعلن أنها ستجري في حزيران 1990، وفي الانتخابات التشريعية للسنة التالية. ثلاثة عشر مليون ناخب يفترض أن يُدلوا بآرائهم في دورتين على مدى عام. بهذا الشكل لم يكن أمام أحزابٍ، بدا معظمُها كأنه يخرج من العدم، سوى بضعة شهور لإعدادِ نفسها وخوضِ أول معركة انتخابية مفتوحة في الجزائر المستقلة.

منذ البداية خلَقَ ظهورُ الحركة الإسلامية أشواقاً. فالمواطنون، وخاصةً الشباب، ما عادوا يطيقون إدارة جبهة التحرير الوطني، وكانوا يصرُحون بذلك. وسرعان ما فَتَنَهم خطابُ الجبهة الإسلامية للإنقاذ. بات شبان الأحياء الشعبية ومَقصِيُو المجتمع كالمسحورين بالإسلاميين. لم أكن كذلك إلاّ أنني مثل كثير من مواطِنيَّ، كنتُ مقتنعاً بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستكسب الجولة في الانتخابات القادمة.

لكن السياسة لم تكن آنذاك شغلي الأول. كان عليّ التركيز على البكالوريا. ولأني في تبسَة، لم أنتبه حقاً إلى حالة غليان المجتمع. كان الشبان يزدادون تعصباً شيئاً فشيئاً، وبدأت الجلابية تحل في معظم الأحيان محل الجينز. لم تعد الموضة في الشعر المدهون بل في اللحى الكثة. بدأ الشبان يفضّلون ارتياد المساجد بدلاً من ملاعب كرة القدم. عادات جديدة راحت تنتشر دون أن يبدو أن ذلك يسبب إزعاجاً لأي مخلوق وخاصةً للسلطة.

قلعة شرشال

في تموز 1989، بعد بضعة أيام من إعلان نتائج البكالوريا رسمياً، قدّمتُ طلب تطوع إلى قائد أكاديمية شرشال العسكرية ذات المكانة العالية. وبعد أسبوعين، استُدعيت إلى الأكاديمية، في 29 آب، لتقديم امتحان الدخول.

كان علينا، خلال ثلاثة أيام، أن نثبت أننا نمتلك القدرات الجسدية والفكرية لاتباعِ تأهيلٍ عسكري داخل هذه المدرسة. أربع مئة وخمسون مرشحاً قدموا امتحان الرياضيات والفيزياء والكيمياء والإنجليزي والتاريخ، إضافةً إلى امتحان رياضة، بقي منا مئتان. وبعد فحصٍ طبي يثبت قابلياتي الجسدية، قُبلتُ في أكاديمية شرشال بمعدل 12 من 20.

في أيلول 1989، وقّعتُ عقدي مع الجيش الوطني الشعبي، التزمتُ لخمسٍ وعشرين سنة وكنتُ أتمنى أن أصبح يوماً جنرالاً! أصبحتُ مذاك وصاعداً عسكرياً، وتحققت أمنيتي التي طالما تمنيتها... وكما فعل رفاقي، استلمتُ أمتعتي (بزّتان، حذاء وجوارب وملابس داخلية وحزام وقفازات وقبعة، إلخ،) قبل الاستقرار في غرفة برفقة ثلاثة طلاب ضباط آخرين، اعتباراً من ذلك صرتُ جزءاً من الدفعة الثالثة والعشرين.

تزامنت أسابيعي الأولى في الجيش مع تغييرات سياسية جديدة: أُقصِي قاصدي مرباح الذي عُينَ رئيس وزراء بُعيد أحداث تشرين الأول، وعُينّ مكانه مولود حمروش الذي كان الجزائريون يسمونه «رجل المظلة» إشارةً إلى السنوات التي أمضاها مديراً لبروتوكول الرئاسة حين كان أحياناً يحمل المظلة للرئيس بومدين. جرى تحليل مطول لهذا التغيير في الأكاديمية. كان غالبية العسكريين يكنون احتراماً شديداً لقاصدي مرباح الذي أدار جهاز الأمن العسكري القوي والشرطة السياسية في ظل حكم بومدين. كان يجسّد قوة النظام وبصورة خاصة استقرارَهُ. سرت شائعاتٌ تقول بأنه كان يعدُ لانقلابٍ يطيح بالشاذلي.

سأمضي ثلاث سنين من حياتي كطالب ضابط في أكاديمية شرشال، المدينة الساحلية الواقعة على بعد 90 كيلومتراً غربي الجزائر. شرشال معروفة في الجزائر بآثارها الرومانية ومينائها وشواطئها وطبيعة السمك الذي يتم اصطياده من مياهها، وبأكاديميتها العسكرية التي يعود تاريخها إلى فترة الاستعمار. كانت آنذاك تسمى مدرسة شرشال لطلاب الضباط. بعد الاستقلال فعل العقيد هواري بومدين، قائد الجيوش، كل شيء من أجل تحديثها، وبعد أن أصبح رئيساً عام 1965، إثر انقلابه على أحمد بن بلاّ، جعل من أكاديمية شرشال أهم أكاديميةٍ في القارة الأفريقية، بمساعدة السوفييت.

الضباط الجزائريون الذين تأهّلوا بعد الاستقلال، مروا جميعاً تقريباً في شرشال. أُطلق على الأكاديمية أيضاً اسم قلعة الشجاعة والأسود. كذلك أهّلتْ هذه «القلعةُ» المفخَرَةُ للجيش الوطني الشعبي، العديدَ من الضباط الأفارقة والعرب. تلقّى فيها بوركينيون وفلسطينيون وليبيون وماليُّون ونيجيريون وكثيرون غيرهم تأهيلاً عسكرياً. روي بأنّ عسكريين أفارقة يأتون إلى شرشال للدراسة فيها وحين عودتهم يتمكّنون من القيام بانقلاب عسكري ويصبحون رؤساء.

عندما وصلتُ إلى شرشال عام 1989، كان يقودها الجنرال عبد المجيد شريف، أحد أصغر الجنرالات الجزائريين في ذلك الوقت. والضباط الأعلى الذين قادوا الأكاديمية هم من بين أكثر ضباط الجيش شهرةً. بين عامي 1981 و 1982 قادها الجنرال اليمين زروال والذي سيصبح رئيساً في المستقبل. أيضاً الجنرال طيب دراجي الذي سيصبح في المستقبل قائد قوات الدرك الوطني، قاد الأكاديمية بين 1986 و 1987.

إذا كانت المدارسُ العسكريةُ الأخرى تابعة لقيادةِ المنطقة العسكرية التي تتواجد فيها، فقد وُضعت أكاديمية السلاح منذ الاستقلال تحت القيادة المباشرة لوزارة الدفاع الوطني والقائد

الأعلى للقوات المسلحة، أي رئيس الجمهورية، وهو أمر طبيعي إذا كان هذا من الجيش (محمد بوضياف، علي كافي أو عبد العزيز بوتفليقة رؤساء مدنيون لم يكن لهم أي سيطرة عليها). يشير هذا إلى الأهمية الاستراتيجية للأكاديمية في نظر الجنرالات. إنها تكوّن ضباطَ الجيش ويمكن أن تتحول في حالات النزاع، إلى ثكنة للعمليات العسكرية. إنها تمتلك أصلاً وسائل دفاعها الخاصة وتُعدُّ ترسانتها مدهشة: لديها عربات وسلاح مدفعية، ومنظومة دفاع مضاد للطيران ورادارات، تمنحها قوة رمي وكفاية ذاتية.

تمتد الأكاديمية، الإمبراطورية الحقيقية، على عدة هكتارات، لها شوارعها العريضة والصغيرة وحاراتها، كل شارع فيها سُمي باسم شهيد أو تاريخ مشهود؛ شارعها الرئيسي هو شارع الأول من نوفمبر (تشرين الثاني)، تاريخ اندلاع حرب التحرير عام 1954.

تضم المدرسة عدداً يتراوح بين ستمئة وثمانمئة طالب ضابط، وأربعمئة عسكري من جميع الرتب يعملون فيها طوال العام، لكنها تضم أيضاً مدنيين متعاقدين مع الجيش؛ يسمى هؤلاء «الطاقم المدني المستوعَب». يعيش فيها على الدوام إذن أكثر من ألف شخص. تديرها على الصعيد الإداري، ثلاث إدارات: واحدة مكلّفة بالتعليم العسكري، وثانية بالدراسات العلمية، والأخيرة بالرياضة، وتتألف كل دفعة من نحو مئتي رجل. بعد التأهيل يُخرّج الطلاب برتبة ملازم، فيُنقَلون إلى مختلف هيئات الجيش البري، وإلى قوات الدرك أو إلى مديرية الاستخبارات الأمنية.

حياة الطلاب الضباط

حياة الأكاديمي يحكمها إيقاع خاص. كانت أيامنا كطلاب ضباط ممتلئة حقاً بحياة هي نصف ثكنة ونصف جامعة. الاستيقاظ في الساعة 4 صباحاً. خروج في الهواء الطلق مدة ساعتين، يليها حمّام وفطور في الساعة 7. عند الساعة 7 و20 دقيقة: اجتماع وتحية

العلم (اللحظة المقدسة من النهار). في الثامنة علينا الالتحاق بقاعات الدروس. تجري الدراسات النظرية في قاعات تضمّ الواحدةُ نحو ثلاثين طالباً، أي ما يشكل شعبةً، يقوم أحدُنا كل أسبوع بدورِ «تلميذ الشعبة» الذي عليه، كمسؤول أمام الضباط المدرّسين، الإجابة عن كل المشاكل المتعلقة بشعبته: غياب، مرض، مخالفة للنظام، إلخ... كما كان يمثّل الشعبةَ لدى قيادة الأكاديمية.

يتضمن تأهيلنا دروساً علمية (رياضيات، فيزياء، كيمياء...)، وعسكرية (أسلحة، طبوغرافيا، هندسة عسكرية...) ورياضية (فنون القتال، فروسية، رماية...). تُمضي كل دفعة عاماً من التعليم المشترك، ثم عامَيْ اختصاص (منذ ذلك حدث تغيير: يُمضي طلاب الضباط عامَين يتلقون فيهما تعليماً مشتَركاً وعامَيْ اختصاص. وجُعل لكل اختصاص قسم هو عمارة مكونة من طابقين (على طلاب الضباط في السنة الثانية والثالثة اختيار واحدة من التخصصات الستة الممكنة: مشاة، مدرّعات، مدفعية ميدان، دفاع جوي، هندسة عسكرية، نقل عسكري). هناك أيضاً المَهاجِع المكونة من طابقين لكل دفعة. على الذاهبين من كتلة إلى أخرى، التحرك في صف بترتيب تسلسلي، مرددين صيحة «واحد اثنان، واحد اثنان» رسمية، أو مدندِنين بأناشيد وطنية.

تستمر الدروس حتى الثانية بعد الزوال، وبعد ربع ساعة يبدأ الغداء. بعد الطعام نكون أحراراً حتى الرابعة، علينا بعدها الالتحاق مجدداً بقاعات الدرس لمذاكرات إلزامية. يقدم العشاء في السابعة والنصف ويشير ذلك إلى نهاية النهار. في اليوم التالي نبدأ من جديد...

إذا كانت الدروس العلمية ودروس الرياضة، كلاسيكيةً، فالدروس العسكرية خاصةٌ. لقد جاء القسم الأساسي من سلاح الجزائر من الاتحاد السوفييتي وبلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية السابقة، لذا كنا نتلقى التأهيل النظري والعملي على الأسلحة

الروسية، بدءاً من بندقية الكلاشينكوف الهجومية حتى صاروخ سام ودبابات T72. غير أنه كان علينا أيضاً الخضوع لتأهيلٍ نظري على الأسلحة الغربية المنشأ، لاسيما الأمريكية والفرنسية، فأعداء الجزائر المحتملون هم دوماً الولايات المتحدة وحلفاؤها. أما العدو اللدود فكان (ومازال) الجار المغربي. أسلحة هذا الجار غربيّة المنشأ. وقد جعل الجيشُ الجزائري محورَ استراتيجيته الدفاعية التصدي لحربٍ محتملة ضد المغرب، فوُضِعت الوحدات التي تشكّل القوةَ الضاربةَ للجيش الوطني الشعبي، مثل اللواء الثامن المدرّع (الذي اتخذ قاعدةً له في سيدي بالعباس، وأصبح الفرقةَ الثامنة المدرّعة)، ولواءي المشاة الثاني والأربعين والثامن والأربعين (اللذين أقاما قاعدتيهما بين بِشار وتندوف)، وُضعتْ في حالة استنفار قصوى دائمة.

كنا أيضاً نخضع لتأهيل لمعرفة تكتيك الجيوش الأخرى واستراتيجيتها وتقنياتها العسكرية، ونهتم بنقاط قوة وضعف الأسلحة التي يستخدمها خصومنا المحتَمَلون، من بنادق M16 وطائرات «كوبرا قتالية مروحية» و«أباشي» ومصفحات من نوع M113، أو عربات فرنسية من سلسلة AMX. أسلحة الدمار الشامل أيضاً تُشكّل أحد اهتماماتنا: كنا ندرس طرق الحماية إزاء هجومٍ بكتيري أو نووي محتمل.

هدف الأكاديمية هو تأهيل ضباط جاهزين للعمل فور نهاية دراستهم. كنا كل شهر نجري تمارين على جبل سيدي يحيى، وهو منطقة عسكرية مطلة على الأكاديمية. توضع تحت تَصَرُّفنا معدات رماية ألكترونية لها أصواتٌ تَخلق جوَّ معركة أرضية، لتضعنا نفسياً في ظروف حرب حقيقية، فنمضي أسابيع في حفر الخنادق والتدرب على الكمائن. كان لهذه المناورات موضوعات محددة تماماً نُقسَّم فيها إلى مجموعتين تمثلان المتحاربين (كان أعداء الجزائر دوماً من حلفاء الولايات المتحدة)؛ وعلى كل مجموعة أن تضع بسرعةٍ موضع التطبيق استراتيجيةً تمكِّنها من التغلب على «الخصم».

سأواجه بعد نهاية دراستي، مع الإرهاب، ظروفَ حياةٍ أكثر صعوبة مما جرى إعدادُنا له.

في موضوع التسلية، لم يكن لدينا من خيار سوى النشاطات الثقافية والرياضية التي تعدّها الأكاديمية، كنا إذن نُمضي معظم وقتنا الحر بين المركز الثقافي، الذي يضم صالة سينما ومكتبة ومتحف للجيش، وبين صالة المنتدى حيث نلعب الشطرنج والورق، كان يحدث أيضاً أن نشاهد التلفزيون، في صخب رهيب، أمام قهوة مركّزة جداً. في عطلة نهاية الأسبوع، كان باستطاعتنا الخروج من وقت لآخر، أي الحصول على إجازة يوم. لكننا كنا نفضل الهرب لكي نخرج باللباس المدني. فحصولنا على إجازة يعني أننا ملزمون على الخروج بالزي العسكري، الأمر الذي لم يكن وارداً بالنسبة لنا: لم نكن نريد استعراض زيّ الخروج الجميل هذا بشرائطِ طالبِ ضابط.

في مطعم الأكاديمية، كانوا يحشوننا بالبرومور ليُنسونا إحباطاتنا الجنسية. لأن ارتياد بيوت الدعارة ممنوعُ قطعاً في شرشال. نادرون هم من كانوا يخاطرون بذلك. وزوّارُ تلك الأماكن المشؤومة هم بضعة جنود. كانت إجازاتنا إذن مخصصة في معظم الأحيان للصاحِبات؛ على الأقل بالنسبة للمحظوظين الذين لهم صاحبات ينتظرنهم في الخارج.

من تقاليد الأكاديمية أن يُقدم في نهاية كل شهر عرض عسكري داخل الأكاديمية يشرف عليه قائد الأكاديمية الذي يُجري تفتيشاً عاماً للطلاب والأسلحة والمواد، فنرتدي زي الاستعراض الذي ابتُكر خصيصاً لهذا الغرض

جميع الاتجاهات السياسية كانت ممثّلة في الأكاديمية، يتواجَهُ أنصارُ إسلاميين وبربرٌ وأنصارُ الحزب الواحد في جدالات حامية. وفي تلك النقاشات ينذرُ التسامحُ واحترامُ الآخر... أما أغلبنا، وأنا منهم، فيسخرون تماماً من هذه النقاشات ولا يهتمون بالسياسة إطلاقاً: لم نشعر بأننا معنيون، لأنّ الجيش باعتقادنا موجود لحماية

الشعب والأمة وليس من أجل استتباب النظام، أو التدخل في المشاكل الداخلية.

تأهيلي كضابط دبابة

في نهاية السنة الأولى، سُئلنا من منا يتطوع للدخول لاحقاً في «القوات الخاصة» وهي وحداتُ نخبةِ الجيش، المكونة كلها من مظليين ينقسمون إلى ثلاثة أنواع: مظليو صاعقة (كوماندوس)، ووحدات الاستطلاع والشرطة العسكرية (القبعات الحمر). اختار اثنان وأربعون من دُفعتي (من أصلِ مئتين) هذا الفرع وقُبِلنا فيه بعد سلسلة من الاختبارات. كنا نعرف أن علينا، بعد عامي التخصص في شرشال، أن نمضي سنة إضافية من التأهيل في المدرسة التطبيقية للقوات الخاصة في بسكرة، لكي نتدرب فيها على القفز المظلّي.

في السنة الثانية والثالثة في شرشال، اخترتُ التخصص في سلاح الدبابات. يتمتع جنود الدبابات بسمعة ممتازة: إنها مهنة على المرء أن يبرهن فيها عن سرعة تنفيذ وحدس وذكاء لكي يأمل بالبقاء على قيد الحياة أثناء النزاعات. وقلّةٌ من الناس يعرفون بأنّ مدة حياة دبابة قتال في ساحة معركة، نادراً ما تتجاوز الخمس دقائق.

خضعتُ إذن لسنتَيْ تأهيل على الدبابات الروسية، T55، T62 وT72. إذا نالت الـ T72 الرضى التام، فإنّ الـ T62 قد أظهرت نقاط ضعف على مستويات مختلفة؛ ولقد فضلت الجزائر أساساً بيعها لبلدان أفريقية. الـ T72 دبابة عالية الأداء بشكل لافت: إنها تستطيع بوزنِ 40 طناً وقوةِ 870 حصان، أن تصل في المعركة إلى سرعة 80 كم/سا. يصل مداها إلى 500 كم. يتكون طاقمها من ثلاثة رجال ـ قائد الدبابة، وهو عموماً من رتبة رقيب أول، ورام وسائق ـ وهي مزودة بمدفع 125 مم، وبندقيتين رشاشتين تحمّلان اسم PKT،

ورشاش مضاد للطائرات يدعى NSV. يُحدِّد مسارُ رماية المدفع بآلة حاسبة ومقياس مسافة ليزري. ومن شبه المستحيل أن تخطئ هدفها.

في التكتيك الجزائري، يكون قائد فصيلة ثلاث دبابات من رتبة ملازم، بعكس الجيوش الغربية التي يقود فيها ضابط من هذه الرتبة أربع دبابات. يملك الجيش الجزائري نحو ألف دبابة، ثلثها من نوع T72، لكن نصفها معطّل منذ عدة سنين.

عبد المجيد شريف ضد «الكبش»

كان عامُ 1990 بالنسبة لنا عامَ ما ليس في الحسبان. أُحيل الجنرال عبد المجيد شريف، قائدُ الأكاديمية، على المعاش، واستُبدِل بالجنرال الزبير غدايدية. غادر عبد المجيد شريف شرشال بكثير من الأسف، إذ لم يُتح له الوقت لإنجاز برنامج عمله. علمتُ فيما بعد أنّ الشاذلي بن جديد الذي كان على خلاف معه، حَثَّهُ للدفاع عن «حَقِّهِ في التقاعد». عاد إلى العمل بعد انقلاب عام 1992.

صرامة عبد المجيد شريف جعلتْهُ لا يوفر أحداً حين يتعلق الأمر بالانضباط. الصورة التي أحفظها عنه هي صورة عسكري صلب تميَّز في صفوف الجيش بكفاءاته التقنية. فهو مثلاً الذي وضع سلسلة الكتب الموجزة المتعلقة بالعروض العسكرية وبروتوكولات الاحتفالات الرسمية. ومازالت رؤيته للانضباط متَّبعةً حتى اليوم في التشكيلات العسكرية. وباعتباره جاء من القوات البحرية، فقد قام في عام 1986 بإنشاء نخبة فيها: الفيالق الأولى والثانية لمشاة البحرية.

كانت فترة رئاسته للأكاديمية، حيث أرسى إيقاعاً جديداً للدراسة، ملحوظةً جداً. على الضابط، في نظره، إثبات مهارة تقنية عالية في كل الميادين: تحكُّم بكل الأسلحة، ركوب خيل، تمكُّن من كل رياضات المعركة، قيادة كل أنواع السيارات المدنية والعسكرية،

وأشياء أخرى. للجنرال غدايدية الذي حلّ محله، طابع آخر: فهو رجل أنيق لا يمكن أن يؤذي ذبابة، ولا نستطيع القول بأن فترة رئاسته للأكاديمية أثّرتْ في النفوس. كان هذا الضابط المترفّع الذي لا ينتمي لعشيرة جنرالاتِ المُتاجِرة والربح، رجلاً شديد التكتم يكتفي بالقيام بعمله بصورة صحيحة.

في السنة الثالثة علمتُ أن عبد المجيد شريف قد عارض بحزم خطةَ إعادةِ هيكَلَةِ الجيش، التي تعهَّدتها الرئاسة، وعبَّر عن رأيه، مثلما فعل اليمين زروال، ابنُ حميه، وآخرون. كان الشاذلي والمحيطون به يرون المؤامرةَ في كل مكان. اعتباراً من عام 1987، باشر الشاذلي، بناءً على نصائح الجنرال العربي بلخير، الذي شغل آنذاك منصب رئيس ديوان الرئاسة، بإجراءات إعادة هيكلةٍ ضخمة في الجيش تحَسُّباً من محاولاتِ الانقلاب. بدأ مثلاً بإعادةِ هيكلة مديريات الاستخبارات وحَلّ عددٍ من الألوية لتشكيلِ فِرَق.

وفي الواقع، فإن الألوية التي يقودها عُقَداء في الجيش الجزائري، تُعتبر كثيرة التنقل تقليدياً، بينما يفترض بالفرقة، الأثقل والأكثر عدداً، أن يقودها جنرال وأن تتخذ لها مركزاً ثابتاً. بعبارة أخرى، كان من الصعب على السلطة المركزية التحكم بتنقُّلات الألوية التي كان الشاذلي يخشى أن يحاول بعضُ قادَتِها الإطاحة به (كما حدث في نهاية الستينات، عندما حاول العقيد طاهر زبيري الإطاحة بـ بومدين)، ومن الأسهل عليها السيطرة على الفِرَق. عارض كثيرٌ من كبار الضباط هذا الإصلاح، لمعرفتهم بأن الميزانية العسكرية لا تسمح بتشكيل فرقٍ حقيقية وصيانتها. مع ذلك فقد فرض الشاذلي إصلاحه بفضل دعم الجنرالَيْن نزار وبلخير، مجبراً العديد من الجنرالات، ومنهم اليمين زروال، على الاستقالة.

يُعتبر الشاذلي بن جديد بالنسبة لكثير من الجزائريين، أردأ رئيسٍ عرفته الجزائر. إنه شخصية هشة تفتقر إلى أية موهبة خاصة. لكنه بقي مع ذلك في رئاسة الدولة ثلاث عشرة سنة. سِرُّهُ:

عدمُ إظهارِهِ، أثناء فترة حكمه، أيةَ شهيةٍ مفرطة للسلطة. لا شك أنه اغتنى مع حاشيته، لكنه ترك قسماً من الغنيمة لمجموع الضباط الكبار في الجيش، وشيوخ جيش التحرير الوطني. لقد «أَكَلَ» الجميعُ أثناء فترة حكمه، عدا الشعب. أسماهُ الموطنون «الكبش». فهو من المنظور السياسي، كان يَمضي حقاً دون تفكير. كان الجزائريون، وخاصةً سكان العاصمة، يكرهونه، ولديهم المبررات: بلغت الفاقةُ معدَّلاتٍ لا تُحتمل. وفي تلك الفترة كانت تُقلِع طائراتٌ عسكرية بصورة منتظمة من مطار بوفاريك، لحملِ زوجات كبار المسؤولين ومستَخدَميهم، إلى باريس وبالما ومدريد وروما، من أجل التسوُّق. تلك الممارسات مستمرة حتى اليوم...

1990: عام صعود الجبهة الإسلامية للإنقاذ

في شهر أيار 1990، دخلت الجزائر معركةً انتخابية لا سابق لها. كان الجدل حامياً في الشارع كما في الطبقة السياسية. وراجتْ الإهاناتُ والتشهير. أصبح هذا الجو منذ ذلك الحين جزءاً من أعراف البلد السياسية.

كانت الانتخابات المحلية ستبدأ في 12 حزيران المقبل، لذا أراد كل حزب أن يكسب ناخبين حائرين. فالإسلاميون يَعِدون الناسَ بالجنة، والديمقراطيون يُقسمون على جعل الجزائر أكثر بلدان القارة الأفريقية والعالم العربي، حداثةً، والوطنيون المحافظون يتكلمون عن «إعلاء شأن الجزائر»، فيما تنادي جماعةُ آيت أحمد الـ FFS (جبهة القوى الاشتراكية) وجماعةُ أحمد بن بِلاّ الـ MDA (الحركة الديمقراطية الجزائرية) بمقاطعة الانتخابات. لكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت متقدمة جداً على الجميع؛ عَرفَتْ كيف تَستَثمر الحياةَ السيئةَ التي تعيشها فئةُ الشباب التي تشكل 75% من السكان، وحَصَدَتْ أكثر الأصوات.

كنتُ ما أزال في شرشال، وقد علمنا من تلفزيون المطعم بنتائج

ذلك الاستفتاء الشعبي المنتظَر جداً. كان من المُفترض أن يقوم وزير الداخلية محمد محمدي بإعلان النتائج، وعندما جاء موعدُ مداخلة الوزير التلفزيونية، علمنا جميعاً بما حدث حتى قبل أن يلفظ جملته الأولى: كانت هيئته المحرَجة تلخِّص كل البلبلة التي وقعت فيها السلطة. لقد هيمنت الجبهةُ الإسلامية للإنقاذ على غالبية البلدات والولايات. انتهى عصر الحزب الواحد. هكذا أراد الشعب. ولا رجعة عن الانتخاب العِقابي(*).

بهذا الفوز غَمَرَ المرحُ إسلاميّي جبهة الإنقاذ. وسرعان ما ظهرت على مداخل البلديات عبارة: بلدية إسلامية بدلاً من العبارة ذات التوجُّه الاشتراكي «الثورة من الشعب وإلى الشعب». بدأ الصيف حاراً جداً، وأقسمَ الإسلاميون على منع النساء من الذهاب إلى الشاطئ، ومنع الرجال من ارتداء مايوهات السباحة، وتطبيق الشريعة بسرعةٍ كبيرة. أثناء الصيف، عسكَرَ مقاتلون شبان في خيام من قماش نُصبتْ في الجبال لممارسة ما أسموه بالتخييم البرّي. برنامجهم عبارةٌ عن تدريب شبه عسكري ورياضة قتالية. كان مسؤولو الجيش يعرفون ذلك ولكن أحداً لم يعترض.

في المدن، بدأ شُبَّانٌ علَّقوا على سواعدهم شرائط تحمل عبارةَ «شرطة إسلامية»، يقتربون من الأزواج والفتيات في الشوارع، ويُجيزون لأنفسهم التحقق من هوية الأشخاص، وتوبيخ الفتيات غير المحجبات، وأحياناً قَرْع الشبان الذين يقاومونهم، بالعصا. ولم يرَ أحدٌ عيباً في هذا أيضاً. لم يعد لدينا نحن العسكريين الشبان، أيُّ مَعْلم. بتنا نشعر كأننا في بلدٍ أصابه ازدواج في الشخصية: الناس في الأحياء الغنية ما زالوا يعيشون على الطريقة الغربية، بينما تُسَيَّر الحياةُ اليومية في بعض الأحياء الفقيرة من قبل المقاتلين الإسلاميين.

(*) الانتخاب العقابي هو انتخاب جهة أو شخص عقاباً لجهة أخرى، وهذا ما دفع الكثيرين لانتخاب الحزب الإسلامي في الجزائر.

2

«المجتمع مُصابٌ بالغرغرينة»

بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية، بدا كأنَّ قسماً من المجتمع قد فقد القدرة على الكلام، وكأن البعض منوَّم مغناطيسياً. كان المواطنون مسرورين لتخلُّصهم من الحزب الواحد. لكن عدم اليقين كان قد حلّ. يجب أن نوضح بأنه لم يكن الإسلاميون المقتنعون بمبدأ الدولة الإسلامية، وحدهم من صوَّتَ للجبهة الإسلامية للإنقاذ. فقد روى كثيرٌ من الناخبين بأنهم جَرَعوا بضع كؤوسٍ من البيرة في البار قبل أن يذهبوا ويصوِّتوا لها. أراد الجزائريون، بعد نحو ثلاثين عاماً من حكم الحزب الواحد، أن تتلقى جبهةُ التحرير الوطني ضربةً مشهودة. وهو ما جرى، وكان كافياً لكي يمنح غالبيةَ السكان فرحةً لا مثيل لها. لكن، ألا يُقال بأن اليوم التالي لسهراتِ الشراب والسُّكْر، صعبٌ جداً؟ في تلك الأثناء لزمت السلطةُ الحقيقية صمتَها المعتاد.

ثمة شيء مؤكد هو أن الإسلاميين كانوا مصممين على إنجاز الأمور وفق منطقهم. وهذا يعني لكثير من المواطنين، والمواطنات خاصةً، حَدٌّ للحريات الفردية والجماعية: النساء يجب ألاّ يعملن ولا يدرسن ولا يفكرن بتحررهن. الرجال أيضاً يجب أن يغيِّروا عاداتهم: لا تدخين، لا مشروبات كحولية، إلخ... بدا أن لا شيء يمكنه إيقاف صعودِ الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

حدَّثونا عن التهديدات التي أطلقها علي بن حاج، الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ضد الجيش. كان ذلك الشخصُ الذي أضحى معبودَ شبابٍ عاطلين عن العمل، يلقي خُطَبَهُ في جامع ابن باديس في القُبة وجامع السُّنة في باب الواد، معقِلَيْ الإسلاميين في الجزائر. كان بن حاج يخطب بالجموع أمام أنظار قوات النظام العاجزة. يجب القول بأنّ التعليمات كانت تقضي آنذاك بتركهم يعملون ما يشاؤون. يبدو أن المقصود هو دفعُ مقاتلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى المبالغة في تقدير قوتهم، والتقليل من قوة الجيش. هل دَفَعوهم إلى المواجهة؟ إني الآن مقتنع بذلك نظراً لما حدث لاحقاً. تناقَل الناسُ شائعاتٍ تفيد بأن أسلحة تنتشر خفيةً في جوار المساجد.

«عاصفة الصحراء»

عندما أمرَ صدام حسين قواته، عام 1990، بغزو الكويت، نسي الجزائريون مشاكلهم اليومية بعض الوقت. بدأ الغربيون يستعرضون قواتهم، وأراد الإسلاميون الأشد راديكالية، المضي إلى الجهاد بأي ثمن، إلى جانب «إخوتهم العراقيين». طلب علي بن حاج من العسكريين فتح معسكرات تدريب لقواته المصرَّة على التوجه إلى العراق. رفضت القيادة العليا بالطبع، لكن الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، استُقبِل باللباس العسكري من قبل خالد نزار الذي كان آنذاك وزيراً للدفاع الوطني، والذي فضَّل بدورِهِ ارتداء اللباس المدني! أثارت هذه المسألة ضجة كبيرة؛ رأى البعض في هذه الحركة استسلاماً من قبل العسكريين أمام الإسلاميين. وفي الأكاديمية راحت التعليقات تجري على قدمٍ وساق...

أثناء حرب الخليج، دعت قيادةُ الأكاديمية جنرالاً مصرياً سابقاً هو سعد الدين الشاذلي، مخطِّط حرب 1973 بين العرب والإسرائيليين، واللاجئ السياسي إلى الجزائر منذ عدة سنين. شرح لنا الجنرال في

محاضرته، لماذا ستفضّل قواتُ التحالف ضربةً جوية على المواجهة البرية. حسب رأيه إن عمليةً برية يقوم بها الأمريكان وحلفاؤهم، لن تكون مؤاتية لهم، وستكون لصالح الجيش العراقي. كان سعد الدين الشاذلي محقاً بلا شك، لأن الضربات الجوية كانت للعراقيين قاضيةً. وبعد انتهاء عملية «عاصفة الصحراء» في شباط 1991، عدنا إلى مشاغلنا. صحيح أننا تابعنا النزاع مُتابعةَ مسلسلٍ مثير في التلفزيون.

في إحدى إجازاتي في آذار 1991، قررتُ القيام بدورة في الجزائر لزيارة بعض الأصدقاء، كنتُ أفضل قضاء الإجازات القصيرة في العاصمة. لم أكن أذهب إلى تبسة إلاّ في إجازات الثمانية أيام أو أكثر، أي كل ثلاثة أشهر وسطياً. كنتُ أعلم أن إجازةً في العاصمة ستسمح لي بمعرفة ما يجري.

دولة إسلامية

لدى وصولي إلى الجزائر، صدمني اللباس الغريب لبعض الإسلاميين. إنها صورة أحتفظ بها حتى اليوم في ذهني: لقد أرادوا التَّشَبُّه بالمجاهدين الأفغان بارتدائهم بنطال مظليين (وهو أمر يمنعه القانون)، وعمامة سوداء، والكحل حول عيونهم ولحاهم الكثة جداً والمحنَّاة. كان واضحاً أن لهؤلاء الناس ثأراً يطالبون به. لكنني رحتُ أتساءل عند سماع خطابهم العنيف ضد السلطة، إنْ لم يكونوا ضحايا نظام همَّشَهُم. كانت جدران المدينة مغطاة بكتابات الجبهة الإسلامية للإنقاذ. لكن أين كان ممثلو الدولة؟ أين القُضاة ورجال الشرطة والدرك؟

بعد بضعة أسابيع، أصبح الجو أشد ثقلاً، في نهاية أيار 1991، أعلن قادةُ الجبهة الإسلامية للإنقاذ إضراباً تمرُّدياً طيلة نحو عشرة أيام، لدعم مطلبِ انتخاباتٍ رئاسية مبكَّرة، والاحتجاج على تقسيم المناطق الانتخابية الذي قررته حكومة مولود حمروش، والذي

يرونه غير عادل. احتلّ مقاتلو الجبهة الإسلامية للإنقاذ عدةَ مفارقَ هامة من العاصمة، مطالبين بالدولة الإسلامية، كان ذلك مخيفاً حقاً.

بدت السلطةُ وكأنها لم تعد تعرف ماذا تفعل، وسنفهم لاحقاً بأن المسؤولين العسكريين عمدوا منذ البداية في الواقع إلى دفع الأمور إلى التعفّن، لكي يَقمَعوا بشكل أفضل. وكان على قوات الأمن أن تنتظر ليلة الثاني إلى الثالث من حزيران لكي تتلقى الأمر بإبعاد الإسلاميين المسيطرين على شوارع العاصمة. وقعت مواجهاتٌ وقُتل أو جُرح العديد من مقاتلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بأيدي عسكريين أو رجال شرطة.

بعد أيام المواجهات تلك، أقالَ الجنرالاتُ رئيسَ الوزارة مولود حمروش واستبدلوه بسيد أحمد غوزالي المعروف بـ «صاحب ربطة الفراشة»؛ وأُجِّلت الانتخابات التشريعية إلى نهاية 1991. في 25 حزيران، أمرت الحكومة بإزالة عبارات «بلدية إسلامية» و «سوق إسلامية» عن واجهات مباني البلدية وأسواق البلدات والقرى. وبعد بضعة أيام، في 30 حزيران، أوقفت ـ علينا أن نقول أساساً «اختَطَفت» ـ قواتُ الأمن مدني وبن حاج. بحجَةِ أنهما هدَّدا بإعلان الجهاد في الجزائر. فيما بعد، حَكَمت محكمةُ البليدة العسكرية، على الزعيمين الإسلاميين بالسجن اثني عشر عاماً، كما أوقف في صيف عام 1991، العديد من المقاتلين الإسلاميين (8000 مقاتلاً كما قيل فيما بعد).

«خائن!»، «كافر!»

أثّر هذا الوضع على الجيش أيضاً، كانت جميع الثكنات والأماكن العسكرية تضم آنذاك جامعاً أو مُصَلّى، ويستطيع العسكريون الراغبون بأداء واجبهم الديني، القيامَ بذلك بشكل عادي جداً. كان عدد كبير منهم يمارس الصلاة باعتبارها أحد أركان الإسلام. وفي شرشال كان العديد من طلاب الضباط والضباط

يؤدون صلواتهم اليومية. وخلافاً لما أكّدهُ الخطابُ الرسمي لم يكن انتصارُ الجبهة الإسلامية للإنقاذ دون أثر على المؤسسة العسكرية.

كان بعض طلاب الضباط يميلون لطروحات الإسلاميين ويناضلون سراً من أجل إقامة الدولة الإسلامية؛ بينما يُظهر آخرون عداءهم الصريح لِ «المُلْتَحين». راح المعادون للإسلاميين والموالون لهم يشتبكون أحياناً بالأيدي لتصفية خلافاتهم السياسية: يتبادلون الشتائم ويصف أحدهم الآخر بـ «كافر»، أو «خائن» أو «رجعي». لكن الغالبية التي أنا منها، بقيت خارج هذه المعركة العقيمة التي بدت لنا مليئةً بالمخاطر.

في اليوم التالي للانتخابات المحلية 1990، شعر كثيرٌ منا بأن اللحظة عصيبة، خاصةً وأنّ رؤساءنا كثيراً ما نبّهونا في الشهور التي تلت، إلى مخاطر الإسلاميين. كان الجنرال محمد بوشارب، مدير المفوّضية السياسية في وزارة الدفاع الوطني، يذهب بصورة منتظمة إلى الأكاديمية ليلقي فيها محاضرات حول موضوع: «يجب ألاّ نترك البلاد تسقط بين أيدي الإسلاميين!» كان يردد على أسماعنا: «الجزائر تتّكل عليكم، أنتم عماد الوطن، عليكم أن تكتبوا أسماءكم في صفحات التاريخ!».

«الجزائر مصابة بالغرغرينة، يجب أن نَبْتر». تلك كانت الرسالة المنقولة، منذ 1991 داخل الثكنات. لم يكن ممكناً إلاّ أن تتفاقم الأمور بعد توقيف القادة الرئيسيين للجبهة الإسلامية للإنقاذ. أطلق الجيش عملية تجنيدٍ لا سابق لها. ذلك النوع من التجنيد الذي تُجريه الجيوش عادةً عشية إعلان الحرب. وفيما كان يُفترض تخفيض مدة الخدمة العسكرية، حدث العكسُ ومُدِّدتْ في العديد من الفيالق. بل استُدعي شبان لم يتح لهم الوقت لتذوّق نهاية خدمتهم.

لم نعد أنا ورفاقي نفهم شيئاً: في فترة التأهيل جرى إعدادنا لخوض حرب ضد معتدٍ أجنبي، وهاهم يطلبون منا محاربةَ جزائريين. وأريد أن أوَضّحَ بأن العمليات الإرهابية لم تكن في تلك

الفترة قد بدأت بعد. صحيح أن الحزب الإسلامي كان يهدّد دولة الجزائر، لكني أعتقد، حين أنظر إلى الوراء، بأنه كان أولاً يهدد مصالح بعض كبار المسؤولين العسكريين والسياسيين. لم أفهم إلاَ بمرور السنين، وأثناء مكافحة الإرهاب، بأنَ حماية الشعب أو الأمة لم تكن الهمُ الوحيد للجيش الوطني الشعبي، وأن هذا الجيش كان بالدرجة الأولى أداة قمعٍ بين أيدي بضعة جنرالاتٍ يشغلهم مصيرهم الشخصي.

منذ بداية العام 1991، قرر رؤساؤنا، الذين رأوا حتماً بأن الأمورَ حاصلةٌ، إرسالَنا إلى ساحة العمل رغم عدم اكتمال تأهيلنا. أُمِرنا بالخروج وصُنعِ حواجز في الطرقات لتفتيش سائقي السيارات، وأيضاً بالقيامِ بعمليات تمشيط أو حماية الأبنية العامة. نزلنا في محيط شرشال وقوليعة وتيبازة وغوراية، إلخ... حدثَ أن بقينا في العمل شهرين أو ثلاثة بشكل متواصل، مما أجبَرَنا لاحقاً على استدراك الدروس التي فاتتنا. أثناء شهر أيار، وُضِعْنا في حالة «تأهُبٍ من المستوى الثاني». كان الجوّ ثقيلاً. ومرة أخرى وُضع الجيشُ في احتكاك مباشر مع السكان المدنيين، وراح يلعب دور الشرطي الذي ليس بدوره.

قضية قمار

كنت أستشعر الانفجار، وشكّل الهجومُ على ثكنة قمار، في تشرين الثاني 1991، أحدَ صواعقِه. قمار بستانُ نخيلٍ صغيرٍ قرب باب الواد، تبعد 470 كم جنوب شرقي الجزائر العاصمة، قريباً جداً من الحدود الجزائرية التونسية. في ذلك اليوم قُتل زهاء عشرين مجنَّداً (ثلاثة حسب الرواية الرسمية) وشوِّهت أجسادهم بصورة وحشية. أفرِغَ مستودعُ الأسلحة من قبل المهاجِمين الذي حملوا معهم كمية هامة من بنادق الكلاشنيكوف وقاذفات الصواريخ والقنابل اليدوية. بوغت الجنود في نومهم، فلم يروا فريق

المهاجمين قادماً، كان هذا الفريق حسب ما قيل آنذاك مكوناً من نحو ستين إسلامياً، يقوده رجل يدعى الطيّب الأفغاني، واسمه الحقيقي عيسى مسعودي، وهو أحد المحاربين القدماء في حرب أفغانستان، ومناضل نشيط في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعضو فاعل في نقابة العمل الإسلامية، المنظمة التابعة للحزب الإسلامي. يساعد هذا الأخيرَ عمار الأزهر، وهو عسكري سابق أصبح رئيس بلدية قمار بانتخابه عام 1990 تحت لواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

ذهب خالد نزار وزير الدفاع إلى المكان لمعاينة الخسائر. كانت تلك هي المرة الأولى التي تُهاجَم فيها ثكنة للجيش، ونقلت وسائل الإعلام هذا العمل الإرهابي الأول، نقلاً موسَّعاً. أعطى نزار للقوات الخاصة الأمرَ بالتصدّي للكوماندوس الإسلامي، وكُلِّف عناصر من دفعةٍ سابقةٍ لدفعتي، بملاحقتهِ مدةَ أسبوعين. وقع الاشتباك في بستان نخيل قرب بسكرة مسقط رأس عباسي مدني، ودام عدة أيام. سنعلم لاحقاً بمقتلِ نحو عشرين من العناصر المسلحة لهذه المجموعة؛ قُبض على عمار الأزهر حياً مع نحو ثلاثين آخرين، وتمكّن الطيّب الأفغاني مع سبعة من مقاتليه، من الهرب. حُكم بالإعدام على المقبوض عليهم، ونفِّذ فيهم الحكم. كما حُكم الطيب الأفغاني والفارون الآخرون، غيابياً، بالموت. وخلال هذه العملية تعرضت القوات الخاصة لخسائر كبيرة أيضاً تُعادِل خسائر الخصم تقريباً.

أصابتنا هذه المسألة بدهشة كبيرة، لأنه لم يكن هناك أي عمل إرهابي بعد، ولا أحد يتحدث عن جماعات إسلامية مسلحة، أشار خالد نزار صراحةً إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ متَّهماً إياها بالوقوف وراء القضية. كان الحزب الإسلامي في نظره متهماً بالتخريب والمساس بأمن الدولة، وقد وَجدَ في ذلك فرصةً للمطالبة بحلِّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ. عارض الشاذلي هذا المطلب: فمسيرة الديمقراطية، في نظره، يجب أن تستمر. وكان يُفترض أن تبدأ الانتخابات التشريعية بعد شهر من هذه القضية، في 26 كانون الأول.

وجاء كانون الأول...

كان الإسلاميون، رغم قطع رأس حركتهم، مستعدين لخوض الانتخابات التشريعية. ارتضت الجبهةُ الإسلامية للإنقاذ بغياب الزعماء التاريخيين للحزب، المسجونين منذ شهر حزيران، وقادَها عبد القادر حشاني، مهندس البتروكيمياء الشاب. وُصف حشّاني بأنه معتدل من أنصار الخط «الجزائري» الذي تسلم إدارة السلطة التنفيذية المؤقتة للحزب بعد أحداث الصيف (فيما عُرف التيار السلفي الذي يرأسه علي بن حاج، بقدر أكبر من الراديكالية والشك بإمكانية الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات، لقناعته بأن الجنرالات لن يسمحوا بذلك؛ ومن سجنِه، ظلَّ يشجِّع أنصاره، سراً، على الاستعداد للكفاح المسلح).

في 26 كانون الأول، عاش الجزائريون أحد أهم منعطفات تاريخهم، كان الإسلاميون يراقبون بدقة مكاتب الاقتراع، ويحثون الناس على التصويت لصالحهم. «ستذهبون إلى الجنة، صوِّتوا للجبهة الإسلامية للإنقاذ»، كان المقاتلون الشبان يرددون في الأحياء الشعبية. في المساء نفسه، أظهرت النتائج الجزئية فوزاً كبيراً للحزب الإسلامي، وأقرّت النتائج الرسمية بأكثر من 47% من الأصوات لصالحه، متقدماً بمسافة كبيرة على جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية: اطمأنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى فوزها بالغالبية المطلقة للبرلمان في الدورة الثانية، لكن الجميع نوّهَ بمعدّل الامتناع، الذي زاد عن 40%. ومنذ ذلك الوقت أُطلق على أولئك الممتنِعين اسم: الغالبية الصامتة، وكنتُ منهم.

هذه المرة، انتهى الأمر، أخبرني بعض الضباط المطّلِعين بأنّ الجنرالات خالد نزار وعبد الملك غنيزية ومحمد مدين ومحمد العماري، ومحمد طواطي وعبد المجيد تغريرت وخليفة رحيم وطيِّب دراجي وبن عباس غزيّل، قاموا باستدعاء جميع رؤساء المناطق والمسؤولين العسكريين الرئيسيين وبعضِ رجالات النظام القدماء،

ودخلوا في «خلوة». فهمْنا آنذاك بأن استلامَ الجبهة الإسلامية للإنقاذ للسلطة، أمرٌ غير واردٍ بالنسبة لهم.

قيل لي بأن عبد الملك بن حْبيلس رفضَ أن يشغَلَ منصب الرئيس بالنيابة في حال «استقالة» الشاذلي، لكنه اقترحَ على العسكريين إجراءاتٍ قانونية تُمكّنهم من القيام بانقلابٍ «شرعي». أعتقد أن القيادة العليا كانت تسمح بتسريب بعض المعلومات لسبرِ ردود أفعال الجنود. بدأ الكلام يكثر شيئاً فشيئاً عن رحيل الشاذلي، والناس يشعرون بالانقلاب دون معرفة الشكل الذي سيأخذه. استمرّت حالةُ انعدام يقينٍ كليةٌ طيلة ما يقرب العشرة أيام.

علمتُ لاحقاً بأن الجنرالات نزار وطواطي ومِدْين والعماري وغنيزية وبلخير ومعهم رجل مدني يدعى علي كافي يعمل سكرتيراً عاماً للمجاهدين القدماء، ذهبوا لرؤية الشاذلي لمطالبته بتقديم استقالته. يبدو أن لهجة نزار المقنِعة ووعود مدين بالإفلات من العقاب، قد انتهت إلى التغلب على عِنادِ الرئيس. فثمة ملفٌ في حوزة مسؤول المخابرات، يُدين نجلَ الرئيس المتورطَ في قضية تحويل أموال كبيرة، عُرِفتْ باسم «قضية موحوش».

بعد الدورة الأولى للانتخابات التشريعية، وقَّع نحوُ مئتي ضابط كبير عريضةً تطالب برحيل الرئيس (الجنرال نزار هو الذي طلب منهم التوقيع؛ وسيتم إبعادُ مَن رَفَض). لم يعد أمام الشاذلي من خيار، بات مطوَّقاً من كل صوب، أدرك أنه سيُقتل إذا عانَد، عرضوا عليه أن ينجو بحياته ويفلت من العقاب.

لم تُثِر «استقالةُ» الرئيس الشاذلي بن جديد ردود أفعال كثيرة، فقد بات الشخصَ الأقل شعبية في الجزائر. أعتقد بأن الجنرالات الذين قرروا القيام بالانقلاب كانوا يعرفون أنّ رحيله لن يُؤدي بأي حالٍ إلى تعقيد الوضع فوق ما هو معقد.

كانت المراهنات تجري على قدم وساق في الأكاديمية، فقد أصبح إيقاف العملية الانتخابية بَعد «استقالة» الرئيس، مسألة

ساعات. أُعلنَ الأمر رسمياً في 12 كانون الثاني، وفي 14 منه أُعلن عن تشكيل «المجلس الأعلى للدولة» وهي رئاسة جماعية مكونة من خمس شخصيات. على رأس تلك السلطة: محمد بوضياف، أحد القادة التاريخيين لحركة التحرر الوطنية، الذي انتقل إلى المعارضة ولجأ إلى المغرب منذ 1963.

علمتُ أنّ بوضياف رفض في البداية المنصب المعروض عليه، لكنه نزل عند إلحاح «صديقه» علي هارون، عضو المجلس الأعلى للدولة، وليس بدون أن يفرض شروطاً. أراد قبل كل شيء أن يكون له حرية التصرف. «بالطبع»، أجابوه بالتأكيد.

رغم عدم اكتمال تأهيلنا، نزلنا إلى ساحة العمل لإقامة الحواجز في الطرقات (وُضعنا في حالة تأهُب قصوى منذ الأسبوع الأول من كانون الثاني). كان علينا أن نبقى يقظين جداً وجاهزين للرد على كل أشكال الاستفزاز. كان المدنيون، على الأقل الراضون منهم عن تعليق الانتخابات، ينظرون إلينا كأننا مخَلِّصوهم. هذا ما كنت أعتقده آنذاك أنا أيضاً. وكنت أعتقد أن الجيش الوطني الشعبي الذي أنتمي إليه سينقذ الجمهورية.

خلال هذه الأحداث، بدأ اسمُ جنرالٍ يَذيع في الثكنات: محمد العماري... لم يكن هذا الاسم غريباً على مسامعي إذ كان بيننا في شرشال مَن يُدعى مراد العماري، وهو ابن الجنرال. قيل إن محمد العماري قد تميّز بمعارضته الشديدة للرئيس الشاذلي، وكان، حسب المعلومات المُتناقَلة، محميَّ خالد نزار. آنذاك، كان الجنرال العماري يقود القوات البرية ولا يتردد في المطالبة علناً بالإطاحة بالشاذلي بن جديد. بل قيل بأنه راح يضغط على الجنرالات الآخرين لكي يؤيدوا موقفه من الرئيس. عُرف محمد العماري أيضاً بمواقفه المعادية للإسلاميين. لطالما سمعتُ بأنه يكره عباسي مدني كرهاً عميقاً، ويكره علي بن حاج أكثر.

الاسم الآخر الذي بدأ بالانتشار هو اسم الجنرال «توفيق»

واسمه الحقيقي محمد مدين. كان منذ منتصف 1990 رئيس مديرية الاستخبارات الأمنية، الأمن العسكري سابقاً. وقُدِّم آنذاك كرجلٍ شديدِ السرِّيَّة، مدرَّبٍ على ممارسات الأمن العسكري.

ذكرتُ اسمَيْ هذين الجنرالين الفاعلين جداً في الانقلاب ضد الشاذلي، لأن دورَهُما كان جوهرياً طوال التسعينيات. في تلك الفترة أمسكتْ دفعةٌ جديدة من الجنرالات بمصير الجيش، وبالتالي بمصير البلاد.

3

فترةُ بوضياف المستعرِضة

حين استُدعي بوضياف لرئاسة المجلس الأعلى للدولة، كان قد بقي للدفعة الثالثة والعشرين التي أنتمي إليها، ستةُ شهور من التعلُّم. لم يرتبط اسم الرئيس الجديد، حسب عموم الشائعات، بأية قضية موحلة أو مظلمة. كان واحداً من القادة التاريخيين لجبهة التحرير الوطني وسرعان ما عارَضَ سلطةَ ما بعد الاستقلال. عاش في المنفى ولم يرَهُ معظمُ الجزائريين أبداً. كان بوضياف قادراً حتماً على إعادة الأمل إليهم. وفي الأكاديمية، اعتقد الكثيرون بأنه الرجل المناسب للوضع، لكنْ، لم يخطئ من قال أيضاً بأنه اللعبةُ النموذجية بِأيدي الجنرالات. لقد رأى الجنرالات فيه ما يمكِّنهم من البقاء خلف الستار.

حدد بوضياف لنفسه هدفين: الانتهاء من الإسلاميين، وإعادة الثقة بين السلطة والسكان. بدأ الناس، بمرور الأسابيع، يستعيدون الأمل، لكن «الوضع الأمني» لم يتحسن. على العكس تماماً. ففي أيام الجُمعة، يوم الصلاة الأسبوعية الكبرى، يسود مناخٌ مُكَهْرَبٌ جميعَ مدن البلاد الكبرى، لاسيما بعد منعِ الصلاة خارج المساجد، مثلما كان عليه الحال طوال الأعوام الثلاثة السابقة. آن الأوان لوضع حد للفوضى السائدة في البلاد. لكن أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ رأوا في هذا الإجراء، استفزازاً جديداً.

كان يُخشى من الأسوأ في العاصمة وضواحيها، وأيضاً في كل المناطق التي تُعتبر أماكن للإسلاميين. فكل يوم جمعة تُدوّي طلقاتُ إنذارٍ هنا وهناك، لردع مقاتلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين يريدون السيطرة على المساجد. ويسعى شبانٌ إسلاميون مستَثارون تماماً، لمواجهة العسكريين المنتشرين في مختلف أحياء المدن الكبرى، لتَدارُك وقوعِ أي تجاوز. في بعض المناطق، كان يحدث إطلاق نار من الجانبين منذ المواجهات الأولى: وكما حدث أثناء أحداث أكتوبر «تشرين الأول» 1988، أطلق أشخاص لم تُعرف هويتهم، النار على قوات النظام.

أول عملية تطهير داخل الجيش

في الأسابيع الأولى التي تلت الانقلاب، قُتل العديد من الإسلاميين في لَغْواط وسطيف وباتنة، بعد مواجهات مع قوات النظام. وفي 22 كانون الثاني، أوقِفَ عبد القادر حشاني رئيس المكتب التنفيذي المؤقت للجبهة الإسلامية للإنقاذ، بأمرٍ من وزارة الدفاع الوطني بتهمة «التحريض على العصيان». كما أوقف مسؤولون آخرون من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وجميعُ الأئمّة المشهورين بخُطَبِهم الحماسية. هكذا وجَدَ مناضلو الحزب الإسلامي، أنفسَهم من جديد في حالة عجز أمام أنفسهم. من كان يتمتع بحَمِيَّتهم، تعرّضوا جميعاً إما للسجن أو التحوُّل إلى العمل السري. اعتباراً من تلك اللحظة أصبح كل شيء ممكناً. لم يعد هناك مُحاوِرٌ يصلح لمخاطبة السلطة. وفي الحقيقة لم يكن الجنرالات مستعدين للحوار. لقد أرادوا أن يَقمَعوا. حُلَّتْ الجبهة الإسلامية للإنقاذ أساساً منذ 4 آذار.

في 9 شباط، أعلنت حالة الطوارئ على كل الأراضي الجزائرية لمدة اثني عشر شهراً: انتهى عهدُ الديمقراطية، لكني كنت أعتقد أيضاً بأن هذا سيساعد على عودة النظام. فُتحت معسكرات اعتقالٍ

جنوبي البلاد لاسيما في رقان ووادي الناموس وعين امقل. سيق إليها بالطائرات العسكرية أو الشاحنات، آلافُ الإسلاميين، أو مَن افُترِض بأنهم كذلك. سيتكدّسون هناك سنين طويلة. وفي القصبة والأحياء الشعبية من العاصمة، بات الجيش دائم الحضور: قُسِّمت المدينة، ووُضعت رشاشات أوتوماتيكية على المفارق الاستراتيجية، وتلقّى الجنود تعليمات حازمة بإطلاق النار دون تردد عند أول تهديد.

أثناء ذلك، أوقِف ضباط عديدون: بعضهم قريب من الإسلاميين، لكن كثيراً منهم لم تكن له أية صلة بهم، وخطؤه الوحيد هو كونُهُ مؤمنٌ يمارس الشعائر، بل كونُه يعترض على الإجراءات الحديثة التي تقوم بها السلطة. هكذا أوقِفَ منذ بداية 1992، ثلاثة من مدرّسينا، هم النقباء شوشين ومحدادي وعزيزو، من قِبل رجال في الإدارة المركزية لأمنِ الجيش، وهي إدارة مرتبطة بمديرية الاستخبارات الأمنية. كانوا شديدي التقوى ولم يُخفوا تعاطفهم مع التيار الإسلامي. أشاعت مديرية الاستخبارات الأمنية بعد اعتقالهم، بأن النقيب شوشين كان يدَبِّر هجوماً ضد الأكاديمية للاستيلاء على أسلحةٍ والالتحاق بالمقاتلين.

لكني لم أصدق ذلك فقد امتاز شوشين وأصدقاؤه بسلوك نموذجي: لم يبرهنوا قط عن ميلٍ لعنفٍ كلامي أو جسدي إزاء أيٍّ كان. بالعكس، كانوا يدينون كل أشكال العنف. صحيح أن النقباء الثلاثة كانوا من أتباع الدولة الإسلامية، لكنهم من دُعاة التغيير الهادئ للمجتمع، والوصول السلمي إلى السلطة: كان على الجيش، في نظرهم، عدم التدخّل في السياسة. لم يُخفوا قناعاتهم السياسية ولم يترددوا في استمالة الضباط الشبان، ورأوا أنّ في الجزائر مظالم كثيرة. ولم يكونوا مخطئين. لكن هذا الخيار السياسي كلّفهُم مستقبلَهُم المهني. إلاّ أنهم كانوا محظوظين قياساً لغيرهم: أظن أنهم نجوا بحياتهم، فيما تمّت ببساطة تصفيةُ ضباطٍ كثيرين اعتُبِروا معارضين. سأعود إلى هذا لاحقاً.

خشيت القيادةُ العسكرية العليا من حدوث فرارٍ جماعي في الجيش، لاسيّما مع التغيّب الذي راح يُسَجَّل من وقت لآخر. أهم قضية علمتُ بها آنذاك، حدَثتْ في أواخر 1991، حين فرّ ثماني عشرة طالب ضابط مظليّ تابعين للقوات الخاصة، من ثكنةِ بني مسوس قرب الجزائر العاصمة. لم يفروا لأسباب سياسية، بل لأنهم لم يقبضوا رواتبهم منذ عدة شهور! بينهم عبد الرزاق كساح، ومولاي علي، ومحمد لوني الأسماء الثلاثة التي أتذكّرها والتي سيقوم أصحابُها بعدةِ هجمات ويتخصصون بالكمائن والهجوم بالقنابل، وسيجعلون من القواتِ الخاصة هدفَهُم الأساسي، سيحلّون بين صفوف مقاتلي زبربر قرب الأخضرية (باليسترو سابقاً)، لشن حربٍ على زملائهم السابقين، وستحتاج السيطرة على المجموعة كلها إلى سنين.

إذا عاشت الجزائر، عام 1991، سنةً انفجارية على نحوٍ خاص، فإن السنة التالية ستُغرق البلادَ ببساطةٍ في العَماء.

ظهور الجماعات المسلحة

رأى قسمٌ من مقاتلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنه يجب الفوز بالسلطة بواسطة السلاح. سمعنا، دون تفاصيل، بعدةِ جماعاتٍ إسلامية مسلحة، مثل الحركة الإسلامية المسلحة وحركة الدولة الإسلامية، التي أُنشئتْ في الأسابيع التي تلت وقْفَ العملية الانتخابية. وتحدثت شائعاتٌ أخرى عن جماعات أكثر راديكالية كانت موجودة منذ عدة سنين وانتقلت الآن إلى الكفاح المسلح، مثل «التكفير والهجرة» المكونة بشكل رئيسي من قدماء «الأفغان»، أو «كتائب القدس»، وهي حركة شيعية يُقال بأن تمويلها من الإيرانيين وحزب الله اللبناني. هذه الحركات مستقلة بذاتها عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقيل آنذاك بأنها مختَرَقَة من قبل الأمن العسكري.

بدأت الهجماتُ في أحياء العاصمة الشعبية وفي بعض المدن

مثل البليدة والشليف وثْيارْت، ضد رجال شرطة بشكل خاص. كانت الصحف تتكلم قليلاً عن ذلك. وقع أول عمل إرهابي ليلة 9 إلى 10 شباط 1992 بعد بضع ساعات من سريان مفعول حالة الطوارئ: سقط عديد من رجال الشرطة في كمين في حي بوزرينة قرب القصبة بالجزائر العاصمة، وذُبحوا. بعد بضعة أيام أعلن التلفزيون القبض على المجرمين، وقال بأنهم من المتعاطفين مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وسيُحاكَمون في محكمة عسكرية ويُحكم عليهم بالإعدام.

في ليلة 12 إلى 13 شباط، هاجمت جماعة أخرى مقر قيادة القوات البحرية في العاصمة، في مكان يدعى «الأميرالاية». قُتل أربعة عسكريين (واحد فقط حسب الرواية الرسمية)، وثلاثة من المهاجِمين. أقدمت الجماعةُ الإرهابية على هذا الفعل، حسب أقوال الصحافة، بفضلِ تواطؤِ ثلاثةِ عسكريين موالين للإسلاميين، قرَّروا الانضمام إلى الجماعات المسلحة؛ كان يقود الجماعةَ إسلاميٌ خطير يدعى موح ليڤيي، انتقَلَ من اللصوصية إلى الإرهاب. حين علمتُ بهذا الهجوم، أدهشتْني جرأةُ الإسلاميين: ضَربتْ هذه العمليةُ المأثرةُ في قلبِ مركزٍ أساسيٍ للعمليات في الجيش الجزائري، يقودُهُ غضبان شعبان، الصديقُ الحميم للجنرال زروال.

علمتُ بعد عدة سنين أن هذه المسألة كانت في الواقع استفزازاً مجنوناً على نحو خاص لقوات الأمن. عام 1991، شكَّ الأمنُ العسكري بتعاطفِ طلاب ضباط وضباطٍ من المدرسة البحرية الحربية، ومقرُّها الجزائر العاصمة، مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بل بكونهم أعضاء نشيطين في الشبكات الإسلامية. في نهاية العام، قُبض على أربعة طلاب وضابطينْ في عملية واحدة، وأُرسِلوا إلى بن عكنون وتم استجوابهم من قبل رجال العقيد طرطاق (الذي سأجد فرصة للكلام عنه ثانيةً). بعد استجوابٍ عنيف مدةَ خمسة عشر يوماً، أُطلق سراح المشتبه بهم وأعيد إدراجُهم في سجلات المدرسة. لكن المشتبه بهم السابقين، دخلوا الأميرالاية بعد بضعة أيام، بمساعدة جماعةٍ إسلامية، مُحبِطين الخطةَ الدفاعية لهذا المكان الاستراتيجي.

الشخص الذي فتح لي عينيّ هو رفيق زنزانةٍ، عرفتُهُ في سجن البليدة في تشرين الثاني 1995. كان جُنوحَات أحدَ طلاب الضباط الذين أوقفوا ثم أُخلي سبيلهم قبل الهجوم. أُدرِكَ بعد حينٍ (سيُحكم عليه بالسجن عشر سنين بتهمة الانتماء إلى جماعة إسلامية مسلحة)، أنه ورفاقه تمّ التلاعب بهم: أطلق الأمن العسكري سراحهم وهو يعلم جيداً أنهم مقاتلون إسلاميون حقيقيون، وسيقومون بهذا العمل. قال لي جُنوحات وضباط آخرون عرفتُهم في السجن بأن هذه العملية خطط لها الجنرال محمد العماري بشكل كامل، وأنه أسماها «عملية البطيخ» إشارةً إلى الألوان حتماً: أخضر الإسلام ظاهرياً، وأحمرُ الجيش في الحقيقة... لكنني كنتُ آنذاك بعيداً عن الشك بأن ما حدث هو عبارة عن عملية فاسدة على هذا النحو.

ما أعرفه هو أن العملية قادتْها جماعةٌ يرأسُها موح ليڤيي، هو نفسه تابع لشخصٍ يدعى منصوري ملياني. بقي موح ليڤيي شهوراً طويلة يُهاجم قوات الأمن ولاسيما الشرطة. كان وجماعتُهُ، يَقتلون منهم اثنين إلى ثلاثة في اليوم وسطياً، في العاصمة ومحيطها. سيُقتَل هو مع رجاله آخر الأمر في نهاية عام 1992، في تمسغيدة قرب المدية. بعد موح ليڤيي، برز من العدم اسمُ إرهابيٍّ آخر: عبد الحق العيادة، الملقب بـ «أبو عَدلان»، خرج من حي شعبي في براقي، من ضواحي الجزائر العاصمة. شكَّل هذا الشخص الذي عمل في مهنةِ ميكانيكي، جماعةً إرهابيةً من بعض الجانحين. تخصص في اغتيال رجال الشرطة والدرك، وكان اسمه مرادفاً للرعب.

طوال عام 1992 استُخدمت وحدات الجيش المحترفة لضمان استتباب النظام خارج مدينة الجزائر، أي لقمعِ التمرد الإسلامي والقيام بمهام الشرطة. ورغم ضخامة القوات المستخدمة، بدت هذه الطريقة بلا فعالية، إذ لم تُجدِ كثيراً حواجزُ الطرق والدورياتُ على المحاور الكبرى، في ملاحقة أولى الجماعات المسلحة.

لم يكن لدى الجنود والضباط الشبان أي خبرة في مكافحة الإرهاب، التي لم يجرِ إعدادهم لها. لكن هذا كان ينطبق أيضاً على الضباط الكبار الذين راحوا يُطلقون بصورةٍ فجائية عملياتٍ عديمة الجدوى أو «صورية»: تلقيتُ عدة مرات أمراً بالتوجه مع فريقي إلى هذا المكان أو ذاك للتصدي لجماعات مسلحة، وعندما نبلغ المكان، لا نجد أحداً. يجب القول بأن وظيفة «الاستخبار» لم تكن تؤدّى بشكل جيد طوال تلك الفترة: لم تكن وحداتُ العمل تتلقى أية معلومةٍ من مركز قيادةِ عملياتِ المنطقة العسكرية الأولى، الذي يقوده الجنرال شماعين العماري (الذي سأتكلم عنه لاحقاً)، ولا من قيادة الدرك، وبالتالي لم يكن بمقدورها التصرف على نحوٍ فعّال. والمدنيون المعادون في غالبيتهم لانتشارِ قوات الأمن، لم يكن لهم أية ثقة بالجيش ويرفضون إعطاء أدنى معلومة (سيتغير هذا لاحقاً).

سيؤدي ذلك، على أرض الواقع، إلى وضعٍ غير قابل للتفسير. إرهابيون يمرون قرب الثكنات ولا أحد يفعلُ شيئاً. وكان يجب انتظار الأوامر التي لا تصل إلاّ في اليوم التالي. لقد أدّى تَساهُلُ كبار الضباط إلى وضعِ الجيش في حالة دفاعية منذ بداية أعمال العنف. فلم يكن يَردّ إلاّ عندما تُهاجَم ثكناتُه أو بُناهُ التحتية. حتى قوات الدرك الوطني التي كان يقودها آنذاك الجنرال بن عباس غزيِّل، تجاوَزَتْها الأوضاع.

أثناء تلك الأشهر الأولى من العام 1992، وُجِّه معظمُ القمع ضد المدنيين وليس ضد الجماعات المسلحة. فقد تصرّف رجال الشرطة بلا رحمة في كل منطقة الجزائر العاصمة، حيث يقع كثيرٌ من الأحياء الشعبية تحت سيطرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ: أُوقِف آلافُ الشبان من المنخرطين في جبهة الإنقاذ أو المتعاطفين وغير المنخرطين، وعُذِّبوا، وأُرسِلوا إلى معسكرات اعتقال في الجنوب. سأفهم لاحقاً بأنّ آلةَ صُنعِ الإرهابيين بدأت تعمل في ذلك الحين. لم يكن لدى الناجين من غارات الاعتقالات من خيارٍ سوى الانضمام إلى

المقاتلين. بعد سنتين أو ثلاث، لدى الإفراج عن الموقوفين: كانوا غاضبين مما تعرّضوا له إلى درجة أن كثيرين منهم حملوا السلاح.

بومعرافي اللغز

في 29 حزيران 1992، الساعة 17، أعلَن بيان رسمي وفاةَ محمد بوضياف، مقتولاً بيد ملازم من مجموعة التدخل الخاصة، يدعى المبارك بومعرافي. هذا الرجل، حسب التلفزيون الجزائري «إسلاميٌ تصرَّف بوحي من نفسه». وفي شرشال، حيث كنا نكمل تأهيلنا، تلقَّينا النبأ كأنه طعنة خنجر، لم نستطع تصديقه: عسكريٌ يغتال الرئيس! الجيش كله تلوَّثَ بالنسبة لنا.

كان الملازم المبارك بومعرافي الملقب بـ عبد الحق رجلاً منغلقاً ومتكتماً، حسب جميع زملائه. قبل نيله تأهيلاً عسكرياً جعَلَهُ عنصراً نخبوياً، مرّ بمدرسة أشبال الثورة في قوليعة. انضمَ إلى مجموعة التدخل الخاصة عام 1989، واعتبره رؤساؤه شديد الكفاءة (شاركَ في بداية 1992، في عمليةٍ هامة في حي تيلملي بمدينة الجزائر، تحصَّنَتْ فيه جماعةٌ إرهابية). لذا يصعب جداً التصديق بأنه إسلامي حقاً: لو صحّ الأمر لَما خَفِيَ عن رؤسائه. لاسيما وأن مطاردةَ العسكريين القريبين من الإسلاميين كانت قد بدأت. كثيرون منا فكَّروا بأن بوضياف اغتيل بأمر من جنرالات معيَّنين.

كانت حماية الرئيس المباشرة تضمنها بالطبع إدارةُ أمن الرئاسة وحماية الرئيس، وهي دائرة تابعة أيضاً لمديرية الاستخبارات الأمنية. يضمن عناصر الأمن الرئاسي أيضاً حماية رئيس الحكومة وبعض الوزراء المهمين. الوزراء الآخرون تؤمّن حمايتهم مديرية أمنية أخرى هي المديرية العامة للأمن الوطني.

في البداية، لم يكن يُفترض أن يشكّل المبارك بومعرافي جزءاً من الموكب الرئاسي عند انتقال رئيس الدولة إلى شرقي البلاد. وقد أضيف اسمه إلى المهمة في آخر لحظة، حسب ماعلمتُ لاحقاً، بأمر

من الجنرال شماعين العماري (الرجل الثاني في مديرية الاستخبارات الأمنية). في عنابة، وبينما راح محمد بوضياف يلقي خطابه أمام شبان المدينة ووجهائها المجتمعين في دار الثقافة، وقفَ بومعرافي خلف الستارة على بعد خطواتٍ من الرئيس. وبعد ثلاثة أرباع الساعة، نحو الساعة 11 و 30 دقيقة، وفيما كان الرئيس يتكلم عن فضائل الإسلام، فجَّر الملازم قنبلةً وأطلق عدة عياراتٍ على محمد بوضياف. قضى هذا الأخيرُ نحبه بعد الظهر مصاباً بعشرِ رصاصات... أسرع بومعرافي يجري مغادراً القاعة، ولجأ إلى شقة قريبة من دار الثقافة. وبعد قليلٍ من الوقت سلّم نفسه.

من حيث المبدأ لم يكن لعنصرٍ من مجموعة التدخل السريع في مديرية الاستخبارات الأمنية مايفعله في ذلك المكان: في جميع الأحوال يجب حماية ظَهر الرئيس من قِبَل عنصرٍ من أمن الرئاسة. وقد اشترك رجالُ مجموعة التدخل السريع في هذه الرحلة لدعم المكلَّفين بالحماية القريبة. كان يفترض بطبيعة الحال أن يتمركزوا خارج القاعة، في دائرة الحماية الثانية. وقد روي لنا بأن فوضى شاملة ميَّزَت، على نحوٍ مثير للاستغراب، خُروجَ الموكبِ الرئاسي في ذلك اليوم: لم يجد رؤساءُ بومعرافي مَأخَذاً على الملازم الذي قرَّرَ، حسب بعض زملائه القدامى، ألاّ يتصرف إلاّ من رأسه.

كان من المفروض أن يتوجَّهَ بوضياف إلى أكاديمية شرشال في 5 تموز كي يرأس حفلَ تخريج الدفعة الثالثة والعشرين، دُفعتِنا. وشاءت سخرية القدر أن يقوم عناصر من هذه الدفعة بحملِ النعش أثناء جنازة الرئيس الوطنية. سخرية أخرى: أُطلق على دفعتنا اسمَ «محمد بوضياف».

في 2 تموز 1992، عُينُ علي كافي في رئاسة الدولة خلفاً للرئيس المقتول. في 5 تموز، رُفِع كل من محمد العماري وطيِّب دراجي وخليفة رحيم والعربي بلخير وعبد الحميد جوادي، إلى رتبة لواء. وستُطلق الصحافةُ الغربية على هؤلاء الجنود (الذين يجب

إضافة خالد نزار إليهم)، اسمَ «الجانفييريُون ـ الكانونيون»، إشارةً إلى انقلاب جانفييه، كانون الثاني 1992.

بموت بوضياف، زالت من جديد أوهامُ مَن عاوَدَهم الإيمان. لقد تجرأ الرئيسُ وهاجَمَ محرَّماتِ المافيا السياسية ـ العسكرية. ثمة ملفات كانت بحوزة الرئيس. وراح الشعب، منذ سنوات، يطالب ببعض الرؤوس، وكان بوضياف سيقدِّمُها له. ومثل كثير من الجزائريين، أنا مقتنع بأن هذا هو ما سبَّبَ موتَهُ. كان محمد بوضياف على اتصال مستمر مع قاصدي مرباح الذي أنشأ الحركة الجزائرية من أجل العدالة والديمقراطية، بعد أن ترك الأعمال. وكان يعرف أن هذا الأخير هو أكثر الجزائريين معرفةً بالجزائر، وقد قُتل الرجلان بفارق أربعة عشر شهراً.

متى اتُّخِذَ قرارُ اغتيال الرئيس بوضياف؟ من أعطى الأمر لِـ بومعرافي؟ ستظل هذه الأسئلة مطروحة زمناً طويلاً. قبل أن أغادر شرشال حضرتُ محاضرة للجنرال محمد بوشارب، قبل أسبوعين من الاغتيال. جاء يحثنا على «رصّ الصفوف أياً كانت الظروف». هل كان يعلم بأن بوضياف على وشك أن يُصفَّى؟ لا أدري.

كان بوضياف على أية حال، بين المطرقة والسندان. فهو يزعج الإسلاميين، برفضه الكلي للتسوية، كما يزعج «أصحابَ القرار» بحديثه عن الفساد وتهريب أموال الدولة من قِبل فئة تمتلك الامتيازات. ولا ننسى مواقفه حول المسألة الشائكة، مسألة العلاقات الجزائرية المغربية، وحول قضية الصحراء الغربية. اختفى بوضياف فجأةً مثلما جاء، بعد أن رئَس الدولةَ ستةَ أشهر. لم يزعزع اغتيالُ بوضياف تركيبةً لم يكن قط جزءاً منها.

من المفيد على أية حال التذكير بأن مجموعة التدخل الخاصة التي ينتمي إليها الملازم بومعرافي، هي وحدة خاصة في مديرية الاستخبارات. أُنشئت عام 1987 إثر قضية بويعلي (أنشأ مصطفى بويعلي في بداية الثمانينات جماعةً إسلامية مسلحة؛ وصُرع

عام 1987 على يد رجال الدرك الوطني). أرادت دوائر الأمن آنذاك أن تكون لها نخبة متخصصة بالتدخل السريع، فأُرسِل ضباطٌ للتدرُّب في فرنسا لدى مجموعة التدخل في الجندرمة الوطنية الشهيرة. في البداية، اتخذتْ المجموعة المكونة من أفضل عناصر الأمن العسكري، مركزاً لها في بوزريعة بثكنة بوزيد، قبل نقلها، عام 1988 إلى مفتاح، بضاحية مدينة الجزائر الكبرى، لتعود بعدها، عام 1991 إلى بني مسوس. منذ بداية مكافحة الإرهاب تمركزت كتائبُ تدخُّلٍ من المجموعة قرب بعض النقاط الحساسة في البلاد، مثل بوفاريك قرب القاعدة الجوية، والجزائر العاصمة، والبليدة... في العام 1989، حُدِّثت المجموعة على يد الجنرال محمد بتشين الذي كان آنذاك رئيساً للأمن العسكري. استُبدِل هذا الأخير، عام 1990، بالجنرال محمد الأمين مدين الملقب بـ «توفيق»، الذي سيحتاج إلى استخدام المجموعة في إطار مكافحة الإرهاب.

بعد اغتيال محمد بوضياف، حُلَّت مجموعة التدخل السريع رسمياً، ووُضِع معظم العناصر الذين رافقوا الرئيس موضع مُساءلة؛ سُجن بعضهم (وأُطلق سراحهم بعد بضعة أشهر) ونُقل عديد منهم إلى وحدات أخرى. لكن الجنرال محمد العماري، طالب منذ نهاية عام 1992، بإعادة تشكيل مجموعة التدخل السريع. لجأ هذه المرة إلى القوات البرية الخاصة، فشُكِّلت شعبةٌ تضم اثنين وثلاثين رجلاً من كلٍ من ثلاثة فيالق من مظليي الصاعقة: الفوج الثاني عشر والثامن عشر والرابع. عُزِّزت مجموعة التدخل السريع لاحقاً مع تطور مكافحة الإرهاب، وسأجد مناسبة للعودة إلى الموضوع.

4

في مدرسة المظليين في بسكرة

بعد شرشال، ذهبتُ لاتّباع دورةٍ تدريبية مدة سنة، في المدرسة التطبيقية للقوات الخاصة في بسكرة، للحصول على تأهيلٍ مظلّي. تخرجتُ من شرشال برتبة ملازم، واخترتُ هذا الاختصاص لأنه يفتح الأبواب إلى مراكز استراتيجية. وقد وجَّهَ معظمُ الجنرالات أبناءهم وأقرباءهم أساساً إلى هذه المدرسة، ربما لكي يُبعَثوا خلال قرابة العشرين عاماً. ألم تُخَصْخَص المؤسسةُ العسكرية كما خُصْخِصَ الاقتصادُ الجزائري؟

رحتُ أنتظر يوم السفر إلى بسكرة بنفاد صبر. أمضيت ثلاث سنينٍ في أكاديمية شرشال وأردتُ أن أغيّر وأعيش تجارب أخرى. قادَتْنا شاحناتٌ عسكرية، أولَ شهر تموز، من شرشال إلى القاعدة الجوية في بوفاريك كي ننزل في الثكنات التي فُرِزنا إليها. وجدنا بانتظارنا نحو عشر طائرات، كل منها تُمثّل مصيرنا، ويُفترض بها أن تطير باتجاه بِشار وبسكرة وتندوف أو قسنطينة، حيث تبدأ بالنسبة لنا حياة جديدة. كان هذا النقلُ يعني الانفصال عن بعضِ أفضلِ رفاقي في شرشال.

بعد أكثر قليلاً من ساعة طيران، حطَّت الطائرة الإليوشِن الروسية في مطار بسكرة. حصلنا على متاعنا العسكري الجديد حالَ وصولنا إلى المدرسة التطبيقية للقوات الخاصة. كنا اثنين وأربعين

من الدفعة الثالثة والعشرين، وأردنا أن نحل جميع المسائل الإدارية بأسرع وقت، لأن إجازةً تنتظرنا في نهاية الأمر.

بعد أن أمضيتُها في تبسّة قرب عائلتي، عدتُ ثانيةً إلى مدرسة المظليين بدءاً من نهاية تموز 1992. كانت الجزائر غارقة في الخراب. بعد شهرين من المواجهات، أُحصي عشرات القتلى من الجانبين. آلاف الإسلاميين أودِعوا السجن أو معسكرات الاعتقال في الجنوب. لم تكن الأخبار التي تصلنا إلى بسكرة، لامعةً: فالعمليات تتكاثر، ويصلنا بشكل منتظم نبأ موتِ زميلٍ لنا.

في 26 آب 1992، وقع اعتداء مخيف في مطار الجزائر الدولي «مطار هواري بومدين»: انفجرت قنبلة أوقعت تسعة قتلى وعشرات الجرحى. أجساد ممزقة لنساء وأطفال كانوا يستعدون لركوب الطائرة. أَنذَرَ واضعو القنبلة قواتِ أمن المطار بالهاتف، وأخلى هؤلاء أفرادَهُم دون اهتمام بأمن المسافرين، حاول مسؤولو مديرية الأمن الوطني تبرير سلوكهم مؤكدين بأن الوقت لم يُتح لهم لإخلائهم. أثار هذا الاعتداءُ الذي نُسِب للإسلاميين سُخْطَنا. لكننا تناقشنا كثيراً حوله فيما بيننا، وكان العديد منا، وأنا منهم، مقتنعاً بأنه «ضربةٌ مجنونة قام بها الأمن العسكري». كثيراً ما سيتردد هذا الشك لاحقاً، كما، على سبيل المثال، بخصوص عملية الهجوم بالقنابل في 1 تشرين الأول 1994، في مقبرة سيدي علي (ولاية في مستغانم)، الذي قُتل خلاله سبعةُ من الكشافة الإسلامية.

مثل كثير من رفاق دفعتي، كنتُ أكره عسكريّي مديرية الاستخبارات الأمنية. كانوا بالنسبة لنا أناساً عديمي الذمة لا يتورّعون عن استخدام سلطتهم للوصول إلى أهدافهم. وكنا نعرف منذ وقت طويل أن الجنرالات يكلّفون هذه المديرية بجميع «الأعمال القذرة»، وأن رجالها ورقة أساسية لكل أنواع اللعب (ضربات، عمليات اختراق، إلخ).

القفزات الأولى

كانت مدرسة المظليين آنذاك تحت قيادة العقيد بخاري يساعدُهُ المقدَّم تلمساني. أُنشِئت في بداية الثمانينات بمساعدة خبراء سوفييت من الجيش الأحمر، وكان خالد نزار أول قائد لها. وسُمّيت آنذاك مدرسة القوات المحمولة جواً؛ أصبحت المدرسةَ التطبيقية للقوات الخاصة بعد تعيين خالد نزار وزيراً للدفاع عام 1990. تقع على بعد سبعة كيلومترات من مركز بسكرة، وتمتد عشرات الهكتارات قرب قرية سيدي عُقبة؛ ومثل جميع مدارس المظليين في العالم تتوسط مطاراً وقاعدةً للطائرات المروحية.

قمت بأولى قفزاتي بالمظلة منذ شهر أيلول. دفعتني الأحاسيس التي تخلقُها تلك القفزات في الفراغ، إلى خيار أن أصبح ضابطَ تدريبٍ في القفز المظلي. ورغم المخاطر التي قد يمثّلها ذلك، فقد تم خياري بعد إمعان تفكير.

وقعت حالاتٌ لم تنفتح فيها المظلات. عرفتُ حالاتٍ تلقَّت فيها أُسَرُ بعض الجنود جثثَ أبنائها في نعشٍ مختوم دون أي تفسير. «حادث عمل»، كان يُقال لهم دون إضافة أخرى. كثيراً ما دفعني هذا الشكل من الاحتقار، إلى التساؤل حول قيمةِ حياةِ العسكري في نظر بعض الجنرالات وكبار الضباط. الإجراءات الأمنية كانت شبه غائبة. شهدتُ مجموعةً حوادث مميتة خلال بضع شهورٍ أمضيتُها في مدرسة المظليين، وظلَّ الجنودُ القلائلُ الذين نجوا بحياتهم بعد حادثٍ منها، مشلولين بقية حياتهم. شُطِبوا من سجلات الجيش. وفي معظم الحالات لم يتلقوا أي تعويض.

من حيث المبدأ، كان يُفترض أن نتلقى 2000 دينار (أقل من 200 فرنك فرنسي) شهرياً مكافأةً على القفزات. لكن هذه المكافأة نادراً ما كانت تُدفع. لأن العقيد بخاري، قائد المدرسة، تَدبَّرَ، كما سنعلم، أمر تحويل هذا المال المخصص لنا، لحسابه.

يجب القول بأن الفوارق بين أكاديمية شرشال ومدرسة

المظليين، عظيمة من جميع وجهات النظر. فانعدام الشروط الصحية وغياب الانضباط ورداءة الطعام والوضع التنظيمي المتردي هو ما وَسَمَ المدرسة التطبيقية للقوات الخاصة التي يُفترضِ بها أن تُكَوِّن نُخَبَ الجيش الجزائري. أعتقد أن العقيد بخاري أسوأ قائد يمكن أن تعرفه المدرسة منذ إنشائها.

لكني التقيتُ أيضاً بضباطٍ رفيعي القيمة بين المظليين: هم الذين رووا لي ما يحدث في المدرسة. لا أذكر أسماءهم كي لا أعرِّضهم للأذى. أخبروني بأن قائد المدرسة ومساعديه كانوا يسرقون اللباس المظلي والطعام المخصص للجنود ومواد البناء. في شرشال سرت شائعاتٌ بوجود جماعات إرهابية عديدة يرتدي أفرادها زي المظليين. وكنا نتساءل من أين يمكن أن يأتي. فهمتُ الأمر لدى وصولي إلى بسكرة: يُباع الزي لمدنيين يبيعونه بدورهم، إلى أن يصل إلى الإرهابيين.

أحتفظ بذكرى النقيب بوعلاق، وهو رجل مبادئ يكنُّ له العقيد بخاري أعظم الكره. ذات يوم كان العقيد يتعشى في مطعم الضباط، والوجبة مكونة من قطعة لحم قليلة الاستواء وتفاح مشوَّح بالزبدة، أي ما يُدعى في بسكرة باختصار «وجبة خاصة». نحن، كان لنا الحقّ بحساء عدسٍ عفِن. دخل النقيب بوعلاق وحين رآه جالساً إلى المائدة اتجه نحوه قائلاً: «ألا تخجل يا سيادة العقيد؟ أنت تأكل طعام مُلوكٍ، وضباطُك وجنودُك يأكلون الخراء! اذهب وكل طعامك في مكتبك!» أمسك بوعلاق بصحن العقيد وألقاه في وجهه. نهض العقيد دون اعتراض وغادر المطعم...

في يوم آخر، أثناء تحية العلم، وصل النقيب بوعلاق بالقميص الرياضي. نظر إلى العقيد بخاري وبصق أرضاً. وعندما وصل قريباً منا، كنا مجموعة من الضباط. اتخذ وضعية الاستعداد وقال لنا: «طاب يومكم يا قادة المستقبل»!

سلوك النقيب بوعلاق، هذا، كلَّفَهُ ثمانية عشر شهراً في السجن

بتهمة عدم الامتثال للأوامر. وعند إطلاق سراحه كان اسمه قد مُسِح من سجلات الجيش. لهذا أنكره. ما زال الضباط الآخرون الذين من وزنه، ناشطين يحاربون الفسادَ وعدمَ الكفاءة بطريقتهم، ولا يكنُّون أي احترام لمن هم في مستوى دون الوسط، وقد أذاقوا العقيد بخاري الأمرَّين. القائدُ في الجيش، يجب أن يستحقَّ الاحترام، وإلاّ...

عالم بلا شفقة

بدت لي الشهور الخمسة التي أمضيتُها في بسكرة، دهراً. اضطررتُ لتعلُّم عادات هذا العالم عديمِ الشفقة وأعرافَهُ. كان مستوى غالبيةِ المدربين، دون الوسط. وترتَّبَ علينا عملياً تَدَبُّر أمورِنا بأنفسنا. من العبث القول بأنَّ المهنة محفوفة بالمخاطر، فحياتنا معرضة للخطر كل يوم. كان علينا أن نستوعب جميع تقنيات القفز المظلي (طيّ المظلة، القفز الصوري، إلخ.) تجنُّباً لوقوع حادث يكلِّف غالياً.

حصلتُ على شهادة تأهيلي بعد ثماني قفزات. كنا نقفز بكل العتاد الضروري ـ سلاح ومعدات اتصال ـ لمعركة أو هجوم من الجو. كثيراً ما كنا أيضاً نقوم بمَسيرِ كوماندوس مسافة 120 كم، ننفذُهُ عموماً تحت شمس حارقة، حاملين فوق ذلك نحو أربعين كيلوغراماً في حقيبةِ الظهر. كنا نتعلم أيضاً استخدام السلاح الأبيض وفنون الحرب. فيعلِّموننا كيف نَذبَح ونَقتل بأيدينا العارية. لأن المهمات التي تُعَدّ لها القواتُ الخاصة، تقوم على العمل خلف خطوط العدو في حالة الحرب، لتنفيذ عمليات تخريب أو استطلاع... إلخ.

كل شيء معقد في مدرسة المظليين. ففضلاً عن المشاكل اليومية، يجب تحمُّل عقلية المظليين الخاصة جداً. كثير منهم أناس عنيفون، دَمَويُّون، يتشاجرون فيما بينهم لأتفهِ سبب ولا يفكرون إلاّ

بالقتل. هذه المدرسة لا تُكوّن جنوداً بل آلاتِ قتل. إنها مكانٌ يَنتزِع كلَّ إنسانية، ويُدمِّر الإنسان.

على بعد حوالى مئة متر من المدرسة توجد قاعدة الفوج 12 لمظليي الصاعقة الذي أسميه «فوج القتلَة». علمتُ في بسكرة بأن عناصر من الفوج 12، الذي كان يقوده آنذاك المقدم عثامنية، هم الذين أطلقوا النار على الشبان في باب الواد أثناء أحداث شغب تشرين الأول 1988 (الفوج 25 الذي كان يقوده آنذاك المقدم نور الدين حمبلي، تورَّط أيضاً في هذه المذبحة). علمتُ أيضاً أن هذا الفوج يضم العديد من «القناصين»، وهم نخبة رماةٍ قادرين على القتل من مسافة 200 إلى 400 متر: تدخلوا مراراً عند قمع المظاهرات، كما حدث في أيار 1991. وفي الشهور الأولى من عام 1992، كان رجال الفوج 12 متوحشين حقيقيين، وسأجد فرصة للعودة للموضوع.

كل عام يتم اختيار نحو عشرة ضباط مظليين للذهاب إلى الولايات المتحدة واتباع دورة تدريبية مدتها سنتان أو ثلاث عند قوات الرانجرز في تكساس. أولى الشروط: إتقان الإنجليزية وتحقيق 90 قفزة. أي امتلاكُ شهادةِ مدرِّب. يجب بعدها التمكنُ من تسجيل زمن ممتاز في سباحة الـ 200 متر حرة وإطلاق النار بنجاح وفي زمن قياسي على أهداف متحركة باجتياز حقل ألغام. غالبية الضباط الذين ذهبوا إلى هناك أثناء السنوات الأخيرة، فضَّلوا البقاء في الولايات المتحدة فراراً من الجيش. وكثيراً ما تدخَّل كبار الضباط لإرسال أحد أقربائهم إلى الدورة التدريبية، حتى لو لم تتوافر في هذا القريب المزايا المطلوبة.

لم أستطع قضاء سنة كاملة في بسكرة كما كان متوقعاً. ففي 28 كانون الأول 1992، بعد خمسة أشهر من وصولي إلى فوج المظليين، نُقلتُ إلى الجزائر العاصمة، إلى حامية بني مسوس تحديداً. بدأتْ مكافحةُ الإرهاب وكانوا بحاجة لضباطٍ شباب، وهُم في الحقيقة، ما سيتضح لي لاحقاً، بحاجة إلى من يضعونه في فوهة المدفع.

باتت أسابيعي الأخيرة في بسكرة مضطربة. كنتُ، منذ عدة أسابيع، قد طلبتُ إجازةً لبضعة أيام، مع ثلاثة وعشرين ضابطاً آخرين. كان رفض العقيد بخاري قاطعاً رغم معرفته بأننا لم نحصل على إجازة واحدة منذ تلك التي تلت وصولنا إلى المدرسة. قررنا جميعاً، دون تنسيق سابق، تَجاهُلَ الرفض والذهاب لقضاء بضعة أيام مع أسرنا. وهكذا ذهبتُ إلى تبسّة لزيارة أهلي.

استولى هلعٌ عام على قادَة المدرسة. اعتقدوا بأننا انضممنا إلى المجاهدين. ومن مقر وزارة الدفاع الوطني، خرج النبأ رسمياً: ثلاثة وعشرون مظلياً «فرُّوا من الجيش». بعد بضعة أيام من الراحة زارَنا جميعاً ضباطٌ من الدرك الوطني، وطَلبوا منا الالتحاق بثكنتنا. لدى عودتنا، شَكَّلتْ عِظةُ العقيد بخاري وأيامُ توقيفنا القليلة، مصدرَ رضىً عظيم بالنسبة لنا: لقد سبَّبْنا لذاك الضابطِ عديمِ الذمة خوفاً لا ينساه، وقد شُطب اسمُهُ أساساً من الجيش إثرَ «قضيتنا» على يد الجنرال نزار. لكنه استدعي ثانيةً عام 1997 كرئيس لقطاع العمليات في سيدي بالعباس، ولسوء حظه، قُتل في إحدى العمليات عام 1998.

حرب بلا شفقة على الإسلاميين

في 26 أيلول، سُمي الجنرال محمد العماري رئيساً للقوات الخاصة ونائباً لعبد الملك غنيزية رئيس الأركان، بهدفٍ مُعلَن هو تعزيز مكافحة الإرهاب. وأظهرَ نيَّتَهُ الحازمة بالانتهاء من الإسلاميين الذين تجرؤوا على تحَدّي المؤسسةَ العسكرية. قيل بأنه لفَتَ الانتباهَ منذ العام 1990، حين كان قائداً للقوات البرية، بإعلانِ معارضته لسياسة الرئيس الشاذلي بن جديد، وانتقادها صراحةً في اجتماعات الجنرالات.

مع الإرهاب، باتت الترفيعات أمراً شائعاً. أرادت كل عشيرة تعزيز مواقعها. عاد الجنرال محمد العماري، الذي أُبعِد عن مركز القرار خلال شهور رئاسة بوضياف (عُينَ في منصب مستشار في

وزارة الدفاع الوطني، وهو منصب هامشي)، عاد إلى المراكز الأساسية من الباب الرئيسي، فقرر شنَّ حرب بلا شفقة على الإسلاميين. كنتُ أقول في سري إن الوقت قد حان. نحن الضباط الشبان، لم نعد نحتمل فقدانٍ زملائنا دون أن نتمكن من الرد لقمع المقاتلين. كنا راضين جداً في البداية لإمساك الجنرال العماري بزمام الأمور: وقلت لنفسي بسذاجةٍ إن بضعة شهور ستكفي لوضع حد للإرهاب.

عمل الجنرال العماري بالتعاون الوثيق مع مديريات الجنرال مدين الملقب بـ «توفيق»، سيِّد مديرية الاستخبارات الأمنية، الأمن العسكري سابقاً. كان يُفترض بالأول أن يُشرف على العمل الميداني، وبالثاني أن يهتم بعمليات الاختراق والتسلل والعمليات النفسية والإعلامية.

ولكي يخوض محمد العماري «مكافحتَهُ الخاصة للإرهاب»، أنشأ في تشرين الثاني 1992، مركز قيادة مكافحة التخريب CCLAS، وهي هيئة حقيقية في الجيش، متخصصة بمكافحة الإرهاب، وُضعت تحت قيادته المباشرة، وسيَجعل منها لعبتَهُ الشخصية الأثيرة.

ضم المركز خمس وحدات من النخب، مكلفة بخوض المعارك: فوج الاستطلاع 25 RR، بقيادة العقيد داود؛ والفوج 18 المحمول جواً 18 RAP الذي أعيدت تسميه بـ 18 RPC، في حاسي مسعود، بقيادة العقيد علايمية؛ وفوج المظليين الصاعقة 12 (12 RPC) في بسكرة، بقيادة العقيد عثامنية؛ الفوج الرابع RAP (أصبح لاحقاً RPC) المتمركز في الأغواط الذي كان سيقوده المقدم تلمساني (وكان حتى ذلك الوقت الرجل الثاني في مدرسة المظليين)، والكتيبة 90 للشرطة العسكرية BPM، التي تدعى «القبعات الحمر»، بقيادة العقيد بِن جِنَّة.

منذ بداية 1993، أعيد نشر هذه الفيالق الخمسة في منطقة

الجزائر العاصمة. ثمة وحداتٌ من مديرية الاستخبارات الأمنية وعدةُ وحدات إمداد، تابعة أيضاً لمركز قيادةِ العمليات، وتساعد فيالقَ القوات الخاصة. كان مركز قيادة العمليات يضم حوالى 6500 رجلاً ككلّ، منهم 3500 من القوات الخاصة وحدها.

يساعد محمد العماري في مركز القيادة كلٌ من اللواء ابراهيم فوضيل شريف والعقيد حمانة، وهو قائد دبابة من حيث التأهيل، استدعتْهُ القيادة العليا من إحالته المبكرة على المعاش (استقالَ قبل بضع سنين: كان هو أيضاً على خلاف مع الشاذلي، ويكنّ له كرهاً شديداً).

كان مركز قيادة العمليات مرتبطاً مباشرةً بمحمد العماري الذي تَأتمر بأمره أصلاً مديريةُ الاستخبارات الأمنية والدرك ومُكوِّنات الجيش الأخرى التي تشكّل القوات «العادية»: قيادة القوات البرية (يقودها الجنرال قايد صالح، وتشرف على مختلف وحدات الجيش البرية: سلاح المشاة، والدبابات، والإشارة، والنقل، والمدفعية، إلخ.)، وقيادة القوات الجوية، وقيادة الدفاع الجوي، وقيادة القوات البحرية.

الجميع كان مستعداً لخوض الحرب، فالأمر يتعلق من الآن وصاعداً بحربٍ ولم يعد مجرد «إعادة إقرار النظام». في 30 أيلول، وفي إطار مكافحة الإرهاب، حدَّدَ مرسومٌ تشريعي سِنَّ المسؤوليةِ الجِزائية عن جرائم الإرهاب بسِتَّ عشرة سنةً بدلاً من ثماني عشرة. من ناحية أخرى، كان هذا المرسوم وراء إقامة ثلاث «محاكم خاصة» لمحاكمة الجُنَح والجرائم ذات الطبيعة الإرهابية. ويبدو أنه بناءً على هذا المرسوم تقرر اعتبارُ «الصِّلة بمنظمة إرهابية أو عدم التبليغ عن منظمة إرهابية» جناية.

في السنوات التالية، سيتسبب هذا الإجراء بكثير من الخسائر: سيُستَخدم لملاحقةِ كل عسكري أو مدني له أية صلةٍ كانت، بإسلاميّ (صلة قرابة، صداقة طفولة، جِوار...). سيُستَخدَم هذا القانون

الجائر لسَجنِ آلاف الأبرياء: عرفتُ، في سجن البليدة العسكري، من 1995 حتى 1999، كثيراً من العسكريين (من بينهم ضباط كبار) وكوادر مدنية، صَدرتْ بحقِّها، من هذا المنطلق، أحكامٌ قاسية، دون أن يكون لها صلة بالإرهاب. لكن هذا القانون سيعمل أيضاً على إمداد الجماعات المسلحة بالعنصر البشري: فهناك عدد كبير جداً من شبان مهدَّدين ظُلماً من الشرطة، بالإدانة بتهمةِ «التَّستُّر على منظمة إرهابية»، ما يعني غالباً تَعَرُّضهم للتعذيب أو الموت، فضَّلوا الانضمام إلى الجماعات المسلحة. عرفتُ كثيرين منهم أصبحوا بهذا إرهابيين خطرين، فألحقوا الأذى الكثير برجال الشرطة والدرك.

ولإكمال التدابير، أُعلن منع التجول في 30 تشرين الثاني التالي في ولاية الجزائر العاصمة، والبويرة والمدية وتيبازة والبليدة وبومرداس وعين دفلة.

مطاردة الساحرات

خشيت القيادة العليا طوال سنة 1992، من قيام انتفاضة شعبية واسعة النطاق، لكنها خشيت أيضاً من شرخٍ داخل الجيش. وكانت هناك في الواقع، بُعيد وقف الانتخابات، عدةُ أخطار تهدِّد المؤسسة العسكرية. وقد حدَّدتْ هذه المؤسسةُ لنفسِها مهمةً رئيسية هي إقصاءُ الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مُخاطِرةً بالتسَبُّب بانفجارِ العديد من أجهزة الدولة. وعلينا في الحقيقة ألاّ ننسى بأنّ أكثر من ثلاثة ملايين جزائري، أي حوالى رُبعِ الناخبين، قد صوَّتوا للحزب الإسلامي.

عندئذٍ قرر الجنرالات القيام بفعلين. الأول موجه إلى المجتمع على أرض الواقع، والآخر في قلب المؤسسة بالذات. كان عليهم القيام باحتواء سريع جداً لكل خطرٍ بالانفجار.

قام كبارُ مسؤولي الجيش بحملةٍ توعية ضخمة لدى الشبان المطلوبين للخدمة. أما نحن، فكان رؤساؤنا يُخضِعوننا لحشوِ دماغٍ

حقيقي. يمرّ ضباطُ المفوضية السياسية بجميع ثكنات الجزائر لتعبئتنا عقائدياً. «إننا نواجه ظرفاً خطيراً. يجب إنقاذ الجمهورية من المشروع الظلامي الذي يتربّص بها. يجب تصفية الخونة». هذا ما كان يُعاد على أسماعنا باستمرار طوال ساعات النهار.

منذ ذلك وصاعداً مُنعت المساجدُ التي كان مسموحاً بوجودها في الثكنات. حتى أن أداءَ الصلاة بات «عملاً إجرامياً»، إلاّ لبعض كبار الضباط؛ غير أنهم كان يترتب عليهم قبل ذلك إظهارُ براءتهم بإعلان معارضتهم للتيار الإسلامي بصوتٍ قوي ومسموع. كان عددُ الحجاج كبيراً أساساً في صفوف الجيش الوطني الشعبي، بل كان ذلك «موضة»؛ لكنهم حجاجٌ مُتَعَيِّشون من التجارة أيضاً في معظم الأحيان.

في العام 1992، شهد الجيشُ عمليةَ تطهيرٍ هامة على نحوٍ خاص. سُجنَ تِباعاً أولئك المتعاطفون مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجيش الوطني الشعبي، وأيضاً أولئك الذين لم يتفقوا مع خط القيادة العسكرية الجديد. لزم ضباط أمنِ الجيش، الحاضرون في كل المناطق العسكرية، جانب اليقظة والحذر. تتالت عمليات الاعتقال والتصفيات الجسدية بوقعٍ جهنّمي، ودُفِع بالعديد من العسكريين إلى الفرار من الجيش، دون أنْ يكونوا، في معظم الأحيان، متعاطفين مع الإسلاميين. لقيَ العساكرُ وطلابُ الضباط والضباط الموقوفون اعتباراً من العام 1992، مصائر مختلفة: بعضهم قُتل، ومكث آخرون طويلاً في السجن وعُذِّبوا على الأغلب. أما أوفرَهُم حظاً فقد شُطبت أسماؤهم من سجلات الجيش بعد سَجنهم.

كانت عمليةَ مطاردةِ ساحراتٍ حقيقيةً. مَن تُركوا وشأنهم نادرون. ساد الحذرُ مُسَمِّماً الأجواءَ في الثكنات. وفي ثكنات المنطقة الأولى لم يعد ممكناً للعسكريين قول ما يفكرون به خوفاً من تشويه كلامهم ونقلِهِ لرجال الإدارة المركزية لأمن الجيش، أو للضباط عديمي الشفقة في مركز مكافحة التخريب بقيادة العقيد

عثمان طرطاق، الملقب بـ «بشير»، وضباط مركز مكافحة التخريب في البليدة، الذي يرأسه العقيد جبار. يُعتَبَر مركز مكافحة التخريب ومراكز التحقيقات العسكرية الستة التابعة له (هناك مركز في كل منطقة عسكرية) من دوائر مديرية الاستخبارات الأمنية، المكلَّفة خصوصاً بعمليات التنظيف في صفوف الجيش الوطني الشعبي. وسأجد فرصة أخرى للحديث عنها.

في تشرين الثاني 1992، أعلن تلمساني، الرائد البديل في المدرسة التطبيقية للقوات الخاصة، أعلن لي ولخمسة من رفاقي، أنّ تأهيلنا سيُوقَف وسنُنقل إلى مراكز عمليات القوات الخاصة التابعة لمحمد العماري. شرح لنا بأنّ مركز قيادة مكافحة التخريب، الذي افتُتح حديثاً، يحتاج إلى ضباط شباب. لقد اختارَنا بسبب سُمعتنا كضباطٍ «أشدّاء»: ذاك هو ما أوجَبَ قطْعَ دراستِنا. لم يعد تلمساني يطيق رؤيتنا: كنا نعترض أمامه دوماً على نوعية تأهيلنا السيئة في بسكرة، ونحتجّ على مرور المخالفات المستمرة التي يرتكبها صف الضباط وجنود الصف، دون أي عقاب.

كان تلمساني متأكداً من أنه يرسلنا إلى الموت. عند رحيلنا قال لنا حرفياً: «ألا تعرفون ماذا ينتظركم! إني أرسلُكُم إلى وحداتٍ تحارب جماعاتٍ مسلحة وسيكون من الصعب أن تبقوا أحياء...». لم يكن مخطئاً. فمن بيننا نحن الستة، قُتل ثلاثة وجرح واحد جرحاً خطيراً (قُتل زهاء ثلاثين من الاثنين وأربعين من دُفعتي، الذين اختاروا القوات الخاصة). أساساً، عندما رأيتُ تلمساني بعد عامين من ذلك، أثناء عملية في الأخضرية، عرِفني وقال لي: «أنتَ ما تزال حياً إذن؟».

بعد إجازة مدتها ثلاثة أيام، تلقَّينا في 28 تشرين الثاني أمراً بالانتقال: واحدٌ إلى الكتيبة 90 للشرطة العسكرية في بني مسوس، وآخر إلى الكتيبة 91 للشرطة العسكرية في البليدة، والأربعة الباقون، وأنا منهم، كان عليهم التوجه إلى قسنطينة، قيادة المنطقة العسكرية

الخامسة. لكن، ولسبب أجهله، أُلغي نقلُنا إلى قسنطينة، وتلقينا أمر نقلٍ آخر: علينا الالتحاق بثكنة بني مسوس لنكون من أفراد فوج الاستطلاع 25 التابع لمركز قيادة مكافحة التخريب. يقود الفوجَ المقدم داود، خليفةُ المقدم نور الدين حمبّلي. وسأتعرف على هذا الرجل الخبير في فن قتلِ مواطِنيه، والعديم الشفقة مثل جميع قادة وحدات القوات الخاصة.

5

في الحرب

مع بداية عام 1993، وفيما كانت الجزائر غارقةً في الحرب، بدأت بالنسبة لي حياة جديدة. كان واجبي هو محاربة الإرهاب. وصلتُ في 2 كانون الثاني إلى مكان تعييني الجديد في بني مسوس قرب مدينة الجزائر، المنطقة الشهيرة بسبب ثكنات مديرية الاستخبارات الأمنية التي استوطَنَتْ فيها. إنها عملياً منطقة عسكرية: تمتد فيها الثكنات عشرات الكيلومترات المربعة.

في ثكنة بني مسوس تمركزت ثلاث وحدات لكل منها مدخل مستقل: الكتيبة 90 للشرطة العسكرية («القبعات الحمر» في القوات الخاصة)، وحامية مدينة الجزائر (ويتبع لها مكتب ضباط مديرية الاستخبارات الأمنية المكلفين بجمع المعلومات في مدينة الجزائر)، وفوج الاستطلاع 25. وغير بعيد من هناك تقع مدرسة ضباط الأمن (التي تكوِّن عناصر مديرية الاستخبارات الأمنية)، وكذلك ثكنتان لمديرية الاستخبارات في دلي بْراهيم، إحداهما الثكنة التي تمركز فيها الجنرال «توفيق». وعلى مسافة أبعد ببضعِ كيلومترات باتجاه مدينة الجزائر، في شاتونوف، يقع مركز قيادة عمليات الشرطة؛ وبجانبه تماماً، في بن عكنون، تقع مدرسة ضباط الشرطة ووحدتان أخريان من مديرية الاستخبارات، يقودهما الجنرال طرطاق، قائد

مركز مكافحة التخريب، هما وحدة مركز «عنتر» (الواقع بجانب مدينة البنات الجامعية) ووحدة أخرى قرب حديقة الحيوانات. وهناك ثكنة أخرى لمديرية الاستخبارات الأمنية في بوزريعة. أخيراً، في شراقة، على بعد 3 كيلومتر من بني مسوس، تقع قيادة القوات الجوية، ومقر قيادة الدرك الوطني، وثكنة مجموعة التدخل السريع رقم 2 التابعة لقوات الدرك. أي لا أقلَّ من أربع عشرة ثكنة كمجموع، على مسافة نحو عشرة كيلومترات! وسأجد فرصةً للكلام عن بعض هذه الأماكن التي باتت مراكز تعذيب سيئة الصيت.

وجدتُ نفسي في وحدة مصممة على الانتهاء من أمر الإسلاميين. كان غالبيتنا شباناً وبدون خبرة حقيقية في العمل على أرض الواقع. لم أكن أعرف ماذا على المرء أن يتوقع. لكني كنت مصمماً على مواجهة الخطر. فأنا أساساً لم أختر الجيش لأجل لا شيء. ويوم وصولي بالذات إلى مدينة الجزائر، اغتيل مفتش شرطةٍ في باب الواد، وقُتل شرطيان آخران في حي الأبيار وستة غيرهم في ساحة الشهداء.

أخذ المسؤولون العسكريون يعلنون، بالتناوب مع الصحافة الخاصة، عن النهاية الوشيكة للإرهاب. تحدث الصحافيون عن «الربع ساعة الأخيرة». كنت أعتقد بأنه ثمة بعض المبالغة في ذلك، إذ لم يكن تواتُر وقوع العمليات وحجم العنف يبشران بعودةٍ سريعة للسلام.

أول احتكاك بالـ «تانغو»، أولى الوقائع الغريبة

كنت آنذاك في الرابعة والعشرين من العمر، وكنت مستعداً لقتال الإرهابيين، لكني كنت أجهل بأننا مع السنين سنتصرف مثلهم ونصبح متوحشين حقيقيين.

في الأسابيع الأولى، كنت عملياً أخرج كل يوم مع رجالٍ من

الفصيل الذي أقوده. العدد النظامي لجنود الفصيل هو ثلاثون جندياً، لكننا كنا عموماً نخرج باثني عشر جندياً، وفي الحالات الاستثنائية بثمانية عشر. كان معي ثلاثة رقباء وثمانية عرفاء هم في الغالب أكثر خبرةً، وكثيراً ما كنت أتناقش معهم. تقوم مهمتنا على تسيير دوريات في النهار كما في الليل، وإقامة حواجز في الطرق، ومن وقت لآخر القيام بحملات تفتيش بصحبة ضباط من مديرية الاستخبارات. في كل مرة كنا نتلقى أوامر خطِّيَة، تحدد الهدف من المهمة، والعدد المطلوب استخدامه من الرجال والتجهيزات (سلاح، سيارات، إلخ...)(*) أقدِّمُ هذه المعلومة مع أنها تبدو تافهة، لأن الأشياء ستتغير فيما بعد. أعود إلى الموضوع لاحقاً.

كنت أغطّي قطاعاً ضخماً نوعاً ما، يمتد نحو ثلاثين كيلومتراً، حتى بوفاريك جنوباً وقوليعة شرقاً. لم أرَ إرهابياً واحداً خلال عدة أسابيع. كنت في الحقيقة متعَجِّلاً لخوض أول قتالٍ لي. أردتُ مواجهتهم. هؤلاء الناس الذين يريدون إرهاب بلدٍ بأكمله، هم في النهاية رجال مثلنا. رحت أقول لنفسي بأننا بالتأكيد أفضل منهم تدريباً وتجهيزاً، وهم فوق ذلك خارجون على القانون، في حين أن معركتنا عادلة. لم يكن هنالك من سبب لكي يتملكنا الخوف.

ما جعلني أكثر تصميماً هو أنني، قبل بضعة أسابيع، علمتُ بوفاة صديقٍ تعرفت عليه في شرشال، هو الملازم رحال، من الدفعة السابقة لدفعتي. ففي نهاية كانون الأول 1992، وأثناء مهمة له مع وحدته الثامنة عشرة التابعة لفوج مظليي الصاعقة، حاصَرَ، في بوفاريك، جماعةٌ مكونة من حوالى عشرة عناصر مسلحين. حاول، بقلَّةِ خبرتِهِ، مفاوضة الإرهابيين كي يستسلموا. أرادَهُم أحياء، وهذه غلطة قاتلة. جعلَهُ رجالُ «التانغو» (وهذا تعبيرٌ كنا نستخدمه إشارةً إلى الإرهابيين) يعتقد بأنهم سيستسلمون، ثم استغلوا لحظةَ عدم انتباهٍ من الضابط لخلقِ حالة إلهاءٍ وتحويلِ الموقف لصالحهم.

(*) انظر صورة طبق الأصل عن وثائق من هذا النوع، في ملحق الكتاب.

قُتل الملازم رحَال مع سبعة من رجاله، وأُحرقت سيارتهم. لكن الجماعة لم تستطع الاستيلاء على الأسلحة، لأن صف ضابط نجا وقاومَ مع جنديين آخرين، دافِعين بالجماعة إلى الهرب. كان رحال واحداً منا وقد أصابَنا موتُهُ بصدمة عميقة.

بعد نحو عشرة أيام، في كانون الثاني 1993، توجهتْ إلى الحي الذي قُتل فيه الملازم رحال، مجموعةٌ مشتركة مؤلفة من عناصر من مركز مكافحة التخريب والفوج 18 لمظليي الصاعقة بقيادة العقيد حمانة يساعده الملازم أول بوحلفايا والملازم خالد. كان لديهم لائحة بأسماء شبان متعاطفين مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ. دامت الاعتقالات والتحقيقات طوال الليل. قُبض على حوالى عشرة شبان واقتيدوا إلى ثكنة بني مسوس. بعد أسبوعٍ عَثرَ عليهم ذووهم قتلى: عُرضت جثثهم حول ميدان بوفاريك الرئيسي. وكالمعتاد تحدثت الصحف عن «هجوم إرهابي».

فوجئت حين علمتُ بهذه العملية الانتقامية: قلت لنفسي بأن من الأكيد أن الشبان المعتقلين كانوا شركاء للإرهابيين الذين قتلوا رحال، لكني لم أفهم لماذا أمرَ العقيد حمانة بقتلهم.

الأمر «برافو 555»

لم تكن وحدات مركز مكافحة التخريب قد استُخدمت في تلك الفترة إلاّ في منطقة العاصمة: لم يكن هناك مقاتلون، ووقع القليل جداً من الأعمال الإرهابية ـ في المناطق الأخرى من البلاد، شرقاً وغرباً (في هذه المناطق ظهرت أولى الجماعات الإسلامية المقاتلة، فقط ابتداءً من ربيع 1994، بعد الهروب المشهود، الذي سأتكلم عنه لاحقاً، من سجن تازولت). كان هدفنا في البداية، تنظيف العاصمة وجوارها. وبالفعل، كانت العاصمة محاطة عملياً بالجماعات الإسلامية: فمن وجهة نظر رجال «التانغو»، ثمة أحياء عدة في الضاحية الشرقية (مثل واد شايح والجبل والبراقي ومَخاضة

قسنطينة والكاليتوس)، وفي متيجة (مثل الأربعاء وشبلي وسيدي موسى) هي «مناطق محرَّرة»؛ ومثلها أحياء باب الواد وباي تم وحطَّاطْبة وباب حسن وخريسية ودرارية، جنوبي العاصمة وغربهاً.

في هذه الأحياء فرضت الجماعاتُ القانون الإسلامي: مُنعت الصحون اللاقطة والسجائر والصحف، وأُلزمت الفتيات بالحجاب، كما مُنعن من الذهاب إلى المدرسة ومن العمل. وبالتدريج، فَرُغت بعض تجمعات منطقة العاصمة، جزئياً، من سكانها الأكثر غنى الذين هجروا الأراضي والفيلات والمصانع، وآخرون أقل غنىً، هربوا أيضاً ووجدوا أنفسهم في الشارع. في هذه التجمعات، كانت العصابات المسلحة تبتزّ الناس بالقوة، ولا تغادر الأحياء التي تسيطر عليها أبداً. كانت وحداتنا تطوّق هذه الأحياء، لكنها، على نحو يثير العَجَب، لم تتلقَّ قط أمراً بدخولها لطرد العصابات منها. وهكذا كان على مواطني هذه التجمعات أن يخضعوا، في آن واحد، لسوء معاملة قوات النظام، عند خروجهم إلى العمل، والإرهابيين، لدى عودتهم منه.

كنا نجد الأمر عجيباً. لكن هذا ليس كل شيء. طيلة الفصل الأول من عام 1993، كَبَحَ الأمر «برافو 555 » الشديدُ الغرابة حقاً، عمَلَنا. فكثيراً ما كنا نتلقى أثناء دورياتنا، خاصةً في الليل، الأمر التالي على أجهزة إرسالنا: «من عبدو إلى جميع الوحدات: بشير، توفيق، دحمان، تونسي وفريد: طبّقوا برافو 555 حتى إشعار آخر». يرمز اسم «عبدو» إلى «المحطة المركزية» في مركز قيادة مكافحة التخريب. وترمز الأسماء الأخرى(*) إلى الأفواج التي تُشَكِّله: الفوج 4 للمظليين رمزه «بشير»، والفوج 12 لمظليي الصاعقة «شفيق»، والفوج 18 «دحمان»، وفوج الاستطلاع 25 («تونسي»، وهو فَوْجي)، وكتيبة الشرطة العسكرية 90 «فريد». كنا نعرف أنه عندما يأتينا هذا الأمر، فهذا يعني أن علينا إيقاف ما نفعله، والبقاء في

(*) انظر الجدول في الملحق.

مكاننا مهما حدث. بعبارة أخرى: كان الأمر «برافو 555 » يشلّ، في منطقة الجزائر كلها، عملَ جميع وحدات مكافحة الإرهاب التابعة لمركز قيادة المكافحة.

كثير منا نحن الضباط الشبان لم يكونوا يفهمون هذا الأمر الذي يعيقنا عن أداء مهامنا، وخاصةً عن حماية السكان المدنيين المعزولين، أو مدّ يد العون للزملاء من قوات الأمن الأخرى (شرطة أو درك) الذين يتعرضون لمواقف صعبة. وبالنسبة لي شخصياً، فقد أعطاني هذا، الانطباعَ بأننا لسنا سوى أحجار شطرنج وليس لنا في الحقيقة أي حرية عملٍ لخوض الكفاح بفعالية ضد رجال «التانغو». انطباعٌ سيبقى لاحقاً، وإن لم أعد قط أسمع الأمر «برافو 555 » بعد نقلي في آذار 1993.

تساءلنا جميعاً بالطبع عن سبب صدور هذا الأمر المناقض إلى هذا الحد لكل ما تعلّمناه. ليس لدي جواب، لكني أعتقد أن الغرض من الأمر «برافو 555 » هو بالتأكيد الحيلولة دون قيام أي وحدة من وحدات مركز قيادة مكافحة الإرهاب، بالتدخل الاضطراري في العمليات غير القانونية التي يقوم بها مركزُ قيادة العمليات، (الذي كنا نسميه أيضاً «شرطة الجريمة المنظمة»(*).

رجالُ الجنرال شماعين العماري

مركز قيادة العمليات وحدةٌ خاصة تضم رجالاً من عدة هيئات: قيادة الدرك، شرطة مديرية الاستخبارات الأمنية (مجموعة التدخل السريع، والإدارة المركزية لأمن الجيش، والإدارة الفرعية للأمن الداخلي التابعة لإدارة الجاسوسية المضادة). أُنشئ مركز قيادة العمليات منذ بداية مكافحة الأعمال التخريبية، أول عام 1992، وقادَهُ الجنرال شماعين العماري، الرجل الثاني في مديرية الاستخبارات.

(*) PCO تمثل أيضاً الأحرف الأولى من كلمات Police du Crime Organise.

اختيرت شاتونوف قاعدةً له في مركز التدخل التابع للشرطة. تماماً بجانب كلية الحقوق في بن عكنون. كان هدف هذا المركز جمع أكبر قدرٍ ممكن من المعلومات حول الجماعات المسلحة وتدميرها بمساعدة القوات الخاصة، (كان هناك مركز قيادة عمليات في كلٍ من المناطق العسكرية الستّ، لكن مركز المنطقة الأولى في شاتونوف هو الذي كان فاعلاً آنذاك).

أثناء العمليات القليلة التي أتيح لي خوضها مع عناصر المركز، أمكَنني أن ألاحظ أنهم لا يوفِّرون أحداً ولا يتراجعون أمام شيءٍ للوصول إلى مراميهم: كان الموقوفون ـ أو بالأحرى المخطوفون ـ من عسكريين أو مدنيين، يُعذَّبون تعذيباً منهجياً، ثم يُقتلون، حتى لو لم يكن لديهم أية معلومة يُدْلون بها.

التقيتُ في شاتونوف، في كانون الثاني 1993، بصديقٍ من مدرسة تُبسَة، يعمل شرطياً في مركز قيادة العمليات. روى لي أشياء رهيبة فتحتْ عيني على حقيقة تلك العصبة من القتلة. وضع الجنرال العماري تحت تصرفهم سياراتٍ أُزيلت عنها شاراتُها المميزة. كانوا يَمضون ليلاً بهذه السيارات بحثاً عن المال. يتجهون إلى الصاغَة أو التجار الميسورين المتَّهمين بأن لهم صلة بالجماعات المسلحة، ويطلبون منهم مبالغ هامة من المال. مَن يرضخ منهم للابتزاز يُترَك وشأنه، ومَن يرفض يُصرَع في مكانه أو يؤخذ إلى شاتونوف حيث يتم تعذيبه ثم قتله.

روى لي صديقي أنّ زميلاً له لم يعد يطيق ما يجري في مركز قيادة العمليات، قال لرئيسه بأنه يريد أن يستقيل. طلب منه هذا أن يفكر ويذهب حيناً من الوقت إلى بيته في قسنطينة حيث قُتل بيد ضابط استخبارات: كان يعرف أكثر مما يجب... رأيتُ صديقي عدة مرات في بن عكنون في الشهور التي تلت لقاءنا. في نهاية 1993، عيل صبره: قال لي بأنه لم يعد يريد خدمة «هؤلاء القذرين» (يقصد الجنرالات). وبما أنه لم يشأ أن ينتهي مثل زميله، قرر السفر. حصل على تأشيرة سفر إلى إيطاليا حيث يعيش منذ ذلك الحين.

جعل سماعين العماري من مركز قيادة العمليات، لعبَتَهُ الشخصية، ربما لكي يُري رؤساءه بأنه الأفضل. كان يُفترض بعناصر المركز أن يعملوا معنا، لكنهم في الواقع كثيراً ما كانوا يتصرفون دون علمنا، إلاّ عندما تحاصرهم نيران الجماعات المسلحة: لا يترددون عندئذٍ في طلبِنا بالراديو لكي نأتي لنجدتهم.

حُلّت مراكز قيادات العمليات رسمياً عام 1995، لكنها في الواقع بقيت تعمل حتى اليوم بعناصر من الدرك وعسكريين فقط.

مفتشون كوريون شماليون للأمن العسكري

من المهم أن نفهم أنّ وضع التنافس والنزاع بين مختلف مكاتب مديرية الاستخبارات الأمنية، كان يشجِّع هذه الممارسات الهمجية ويَصونها. وفي العام 1990 في ظل رئاسة الشاذلي بن جديد، استُبدل الأمن العسكري، المركزُ الحقيقي للسلطة في الجزائر، بمديرية الاستخبارات الأمنية (التي ما نزال نسميها في كثير من الأحيان الأمن العسكري). وكما سبق وقلت، يقود مديرية الاستخبارات الجنرال محمد مدين الملقب بـ «توفيق»، وذراعه اليمنى الجنرال سماعين العماري. مكاتب العمليات التابعة لمديرية الاستخبارات الأمنية، التي يقودها رجال يثق بهم «توفيق»، هي التالية:

مركز مكافحة التخريب في بن عكنون، ويرأسه العقيد «بشير» طرطاق، المكلف بمطاردة العناصر «المشبوهة» في الجيش بشكل خاص؛ تتبع له مراكز التحقيقات العسكرية الستة، مركز لكل منطقة عسكرية (يقود مركز البليدة العقيد جبار).

مجموعة التدخل السريع، المرتبطة بـ سماعين العماري، ويقودها العقيد عبد القادر كمال؛

مكتب البحث والتحقيق المركزي، المعروف أكثر باسم «مركز

عنتر»، أيضاً في بن عكنون قرب حديقة الحيوان؛ يقوده العقيد فريد، الملقب بـ «عنتر».

أعطى «توفيق» تفويضاً تاماً بحرية العمل لكل من هذه المكاتب. حَرَّك المنافسةَ بين قادتها ولم يتردد في تحريض أحدهم ضد الآخر لكي يحصل على نتائج أكثر باستمرار. في هذه الحرب غير المعلنة بين المكاتب، كانت جميع الوسائل مباحة: كلٌ يستخدم أسوأ الوسائل لكي يُبرز نفسه أمام توفيق، من اعتقال «مشبوهين» بالمئات وتعذيبهم واغتيالهم، دون اهتمام بمعرفة إن كانوا مذنبين أم لا. مع السنين أصبحت أسماء طرطاق وعنتر وجبار وكثير غيرها، مُعادِلَةً للرعب. باتت الدماء على أيدي كل هؤلاء العقداء، أكثر منها على أيدي الجماعات الإرهابية كلها مجتمعةً. لقد اغتالوا أو دَفَعوا عملاءَ لاغتيالِ مئاتِ العسكريين وآلافِ المدنيين ـ الذين نسميهم اليوم «المختَفين». بالنسبة لي يمكن الحديث أيضاً عن توفيق وطرطاق وعنتر وجبار كَـ «أمراء» جماعات: فهُم بوحشيتهم لا يختلفون عن مختلف أمراء الجماعات الإسلامية، مثل عنتر زوابري وآخرين...

تستحق مجموعة التدخل السريع علامةً خاصة. فكما قلت، أعيد تأسيس هذه المجموعة عام 1992. ولأن العديد من رجالها قُتلوا في مكافحة الإرهاب، قررت إدارةُ الاستخبارات الأمنية، اعتباراً من 1993، تجنيد عساكر (من رتبة عريف ورتب أعلى) يتم إخضاعهم لتأهيل خاص، ثمانية عشر شهراً، في مدرسة عسكرية بمدينة مفتاح. كان هؤلاء يتبعون أيضاً دورات مظليي صاعقة في المدرسة التطبيقية للقوات الخاصة في بسكرة. هناك تكفَّل بهم مرشدون كوريون شماليون (عقيد وثلاثة مقدَّمون وثلاثة ضباط آخرون) تسنَّتْ لي رؤيتهم في بسكرة خلال عدة زيارات قمتُ بها عام 1994. كان هؤلاء الكوريون الشماليون يلقّنون المتدرِّبين من مجموعة التدخل السريع (وكذلك طلاب مظليي الصاعقة) فن الحرب

الكوري المسمى كوك سول. كانت فعالية تقنية المعارك هذه مؤثرة على نحو خاص: لم أر قط فناً حربياً مدمِّراً بهذا الشكل. مَن يتقنه يستطيع بسهولة أن يمارس القتل بيديه العاريتين ويَخرُجَ منتصراً من أية معركة في 90% من الحالات.

في نهاية تأهيل المئة والثمانين مظلياً من الدفعة الأولى لمجموعة التدخل السريع، بلغَ تأثُرُ قادةِ الجيش بمقدرة هؤلاء الرجال وقوَّتهم، حداً دفعهم إلى تكليفهم جميعاً بحمايتهم الشخصية. أعرف أن مرشدين كوريين شماليين آخرين سيأتون إلى شرشال وإلى مدارس عسكرية أخرى.

عرفتُ عدة عناصر من مديرية الاستخبارات الأمنية، من السارقين والقَتَلة عديمي الذمة. لكنهم لم يكونوا هذا وحسب...

«قبُوس وكارتا»

في بداية 1993، أثناء دوريّاتنا، أذهلني عددُ الضباط وطلاب الضباط من مديرية الاستخبارات، الذين يتسكعون حول المدن الجامعية الثلاث للبنات، الواقعة في منطقة الثكنات (واحدة في دلّي براهيم، والأُخريين في بن عكنون). وقد قمتُ عدة مرات، أثناء دوريات ليلية، بتوقيف بعض هؤلاء الرجال الذين يتجولون بعد منعِ التجول، خارج أوقات العمل. علمتُ لاحقاً بأنهم يُعيدون فتياتٍ إلى المدينة الجامعية، بعد أن يكونوا قد أمضوا معهن وقتاً ممتعاً في أحد البيوت الصغيرة المخصصة لضباط مديرية الاستخبارات الأمنية في سيدي فرج وموريتي... هناك ما هو أسوأ، فقد علمتُ من بعض الأصدقاء أن طالبات عديدات اغتُصِبن (وبعضهن حَمَلن) أو أُجبِرن بالتهديد على تسليم أنفسهن لهؤلاء الرجال.

كان رجالُ سماعين العماري في الواقع، يصيبون عصفورين بحجر واحد: يُشبعون حاجاتهم الجنسية بسعر رخيص، ويَستخدمون تلك الطالبات كمُخبرات لمعرفة ما يجري في الجامعة

(سأعلم لاحقاً، في السجن، بأن العديد من هؤلاء النساء جُنِّدن في مختلف دوائر الجيش، أو اشتغلنَ في وسَطِهنَ المهني، عميلاتٍ لمديرية الاستخبارات الأمنية، وخاصة كصحافيات). كثير من تلك الفتيات المجندات في مديرية الاستخبارات الأمنية كنّ يجئن إلى بن عكنون وإلى مركز مكافحة التخريب، ومركز عنتر. وتَسنى لي مرات عدة أن أرى بأنهنّ يُعامَلن كعاهرات، أو حيوانات...

كان واضحاً أن رجال الأمن أولئك لا يبالون بواجبهم قط، وليس لديهم أي احترام للمؤسسة العسكرية. لم يكن يحركهم سوى المال والمتعة والسلطة. هؤلاء هُم مَن نسميهم في الجزائر «قَبُوس وكارتا» (مسدس آلي وبطاقة رسمية، رمزا قوّتهم).

في بداية 1993، أمكَنَ لي ذات ليلةٍ من ليالي رمضان رؤية سلوك أحدهم عن كثب. كنت ماراً، زهاء منتصف الليل، أمام مدينة دلَي بْراهيم الجامعية مع رجالي. أشار لي شخصان من رجال أمن المدينة، مكلفان بمنع دخول أيٍ متطفل (كان وجودُ أيِّ ذَكَرٍ، ممنوعاً منعاً باتاً). شرحا لي أنّ رجلاً مسلحاً قد دخل بالقوة وهو يصرخ «حكومة». قادني رجلا الأمن إلى المتطفل ـ كانت تجلس إلى جانبه فتاة خائفة ـ، الذي أشهرتُ عليه سلاحي طالباً منه ألاّ يتحرك وأن يعطيني أوراقه. بهدوءٍ أخرجَ بطاقةً صادرة عن مديرية الاستخبارات الأمنية تثبت أنه تابع للحرس الرئاسي الشخصي. زعَم بأنه يقوم بعمله. وباعتباره لم يشأ الخروج، أمرتُ رجالي باعتقاله بالقوة واقتياده إلى مركز شرطةِ ثكنتنا. استجوبتُ الفتاة فشرحتْ لي بأنها طالبة في السنة الثانية بجامعة الجزائر، وأنّ هذا الرجل كان يقترح عليها العمل لحسابه لإعلامه بما يجري في الجامعة وفي المدينة؛ وقد هدد بتوقيفها إذا رفضت.

تبين لي في اليوم التالي في الثكنة، بأنه قد أخلي سبيل ذلك الرجل... بعد يومين. كنتُ جالساً في شرفة قاعةِ شاي في بن عكنون، عندما رأيت سيارة مازدا 626 زرقاء تأتي وبداخلها أربعة

رجال، نزلوا وأقبلوا نحوي. كان أحدهم يرتدي بزة جينز وعلى وجهه لحية عمرها ثلاثة أيام: إنه بطلُ تلك الليلة. جاء مع رئيسه وصديقين. قدَّم الرئيسُ نفسَهُ كنقيبٍ في مديرية الاستخبارات الأمنية بثكنة دلّي بْراهيم (الواقعة على بعد 3,5 كم من المدينة الجامعية): طلب مني ألاّ أعود إلى التدخل فيما لا يخصني وألاّ أكرِّر ما فعلتُه. كنت أغلي من الداخل وأرغب بإخراج سلاحي وإطلاق رصاصةٍ عليه...

«تحيا الجزائر!»

لم يكن رجال الاستخبارات هم الوحيدون الذي يسلكون هذا السلوك. ذات ليلة من كانون الثاني 1993، أوقفتُ رجلاً سكراناً وراء مقود سيارته، لأنه خرقَ منعَ التجول. كانت برفقته فتاة في حوالى الخامسة والعشرين من عمرها. تبين لي بأنه مقدم من قيادة الدرك! أخذتُهُ بالقوة إلى مقر مجموعة التدخل السريع التابعة للدرك في بلدية الشراقة، لمحاولة إيجاد حل لهذا الوضع الدقيق. صادفتُ هناك أحد رفاق دفعتي، الملازم بن قداح، فشرح لي بأن ذلك الرجل هو... رئيسه! وأنه يتوجه كل ليلةٍ، مع أنه متزوج، مع ضباط كبار آخرين، إلى نادي الصنوبر، منزل كبار مسؤولي النظام، ليمضي وقتاً ممتعاً بصحبة فتيات مثل تلك الفتاة. يتعلّق الأمر في الواقع بعاهراتٍ من مستوىً رفيع: كثيرات يزاولن تلك التجارة التي تتيح لهن الاستفادة من شققٍ رائعة في حيدرة وأماكن أخرى.

حين سمعتُ هذه الشروح قلتُ لرفيقي ساخراً: «تحيا الجزائر!» أجابني: «هذي هي الجزائر...». ثم روى لي ما كانت تفعله مجموعة التدخل السريع 2، وهي وحدة مكونة من 400 إلى 450 عنصراً، تمتد عملياتهم على كامل المنطقة، وخاصةً الأماكن المحيطة بالأحياء «الحسّاسة» مثل نادي الصنوبر أو سيدي فرج (حيث ينزل وجهاء

السلطة)، لملاحقة المشبوهين الإسلاميين فيها، حيث يوقفونهم ثم يعذبونهم ويعدمونهم.

علمتُ لاحقاً بأنّ مجموعة التدخل السريع الأخرى رقم 1، المتمركزة في بلدية رغّاية، أكثر سوءاً. فرجال هذه المجموعة من الدرك، هم الذين سيقومون، عام 1995، بقمعٍ وحشي للتمرد في سجن سركاجي، في قلب الجزائر العاصمة، متسببين بموت العشرات.

6

«الشركة الوطنية لتكوين الإرهابيين»

في 7 شباط 1993، قرر الجنرالات تمديد حالة الطوارئ المعلنة قبل عام، إلى أجلٍ غير محدد. ففهمتُ أن أياماً رديئة ما تزال تنتظر هذه الحرب. «ربع الساعة الأخيرة» للإرهاب ستَطول، ستطول جداً.

في 13 شباط، نجا الجنرال خالد نزار، وزيرُ الدفاع آنذاك، من اعتداء: انفجرت مقطورة محشوة بالـ TNT لدى مرور سيارته المصفحة قرب ملعب الأبيار في مدينة الجزائر. أنقذتْ تلك السيارةُ حياته. لم أفهم كيف استطاع الإرهابيون معرفة أوقات تحرك وزير الدفاع أو خط سيره.

وصلَنا بعد حينٍ نبأٌ لا يُصدَّق: دخلَ مقدَّمٌ بحرية إلى مطعم كبار ضباط القوات البرية في عين النعجة، وترك حقيبةً محشوة بمتفجراتٍ كان يفترض أن تقتلهم جميعاً. لكنه أُوقِف قبل انفجارها...

بعدها بأيام، طلب منا رؤساؤنا الخروج بسرعة شديدة والتوجه إلى باب الواد حيث تم تحديد مكان «الأمير عبد الحق العيادة»، في إحدى الشقق. وصلْنا بعد نحو نصف ساعة من منتصف الليل. كان رجال مركز قيادة العمليات يطوّقون المكان. أحطنا بالمبنى مع رجال الشرطة الوطنية التي تعرف الحي تماماً. لسوء

الحظ، لا أدري بأية معجزة تمكّن ذلك الإرهابيُ الخطير، من التسلل من بين أصابعنا. كان العيادة يتنقل بسيارة بيجو 405 حمراء. أُعْطِيْنا أوصافَ السيارة عصراً. كانت تقف في إحدى حارات باب الواد. لكننا طوَّقنا الحي كله. فتَّشْنا بيتاً بيتاً ونقَّبنا في كل الزوايا. لقد تمكّن العيادة، باعتباره يعرف الحي تماماً، من الهرب عبر الأسطحة لكي يغِلّ في متاهة القصبة القريبة. تملَّكَنا الغيظُ فقمنا بعدة اعتقالات في باب الواد حيث يوجد كثير من الشبان العاطلين عن العمل، أي ممن يزودون الجماعات المسلحة بالمعلومات. ساقَهُم رجالُ مركز قيادة العمليات إلى السجن.

عسكريون سفاحون

ذات مساء من آذار 1993، واجهتُ، ولأول مرة «الحرب القذرة» مواجهةً مباشرة. كنتُ قد أنهيتُ يوم عملي ورحتُ أستعد لليلةِ نوم استحققتُهُ، عندما اتصل بي المقدم داود بالراديو طالباً مني أنْ أوافيه في مكتبه بسرعة كبيرة.

«ماذا هناك أيضاً؟» قلتُ لنفسي. ارتديتُ ثيابي مجدداً وذهبتُ إلى مكتب رئيسي. كان بصحبة الجنرال فوضيل شريف القائد المساعد لمركز قيادة مكافحة التخريب، والعقيد جبار الذي أعرفه بالشهرة ـ كان (وما زال حتى اليوم) مدير مركز مكافحة التخريب في البليدة، التابع لمديرية الاستخبارات الأمنية. قال لي رئيسي المباشر بأنّ عليّ القيام بمهمة مع فصيلي بدءاً من الساعة العاشرة والنصف ليلا: مواكبة شاحنةٍ كحماية. في مؤخر هذه الشاحنة التي من نوع K66 الزرقاء والمغطاة بشادِر أخضر، جلس نحوُ عشرين صف ضابط من مظليي الصاعقة. كانوا من وحدتنا، فوج الاستطلاع 25، يقودهم الملازم أول شعيبية، ويرافقهم رجال لم أعرفهم من مديرية الاستخبارات. يرتدي بعضهم ثياباً مدنية وبعضهم الآخر ثياب مظليين. كانوا مزودين بخناجر وقنابل يدوية:

مجموعة الصاعقة تلك، الشبيهة بجماعة إرهابية، كانت لها مهمة «خاصة جداً».

قمنا إذن، مع ستةَ عشر عنصراً من فصيلي، موزَّعين على أربع سيارات جيب ويلس، بحراسة المجموعة حتى مفترق طريق وادي العلياق. قضت التعليماتُ الموجهة لي بانتظار الزملاء عند هذا المفترق. توقفنا على بعد 1,5 كم من هناك. أما الشاحنة فقد اتجهت في الساعة 23 و 30 د نحو قرية تدعى دوّار الزعترية. وعلمتُ لاحقاً من مديرية الاستخبارات، أنَّ سكانها من مؤيِّدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ قيل لنا بأن الإرهابيين يتزوَّدون بالمؤن بانتظامٍ من عندهم.

بعد نحو نصف ساعة من منتصف الليل، جاءنا نداء بالراديو: «من تونسي إلى تونسي 13، التحقوا بالنقطة المحددة». كان رمزي في الحقيقة هو تونسي 13، لقد تلقيتُ الأمر باستعادة «شاحنتي» من عند المفترق. وفي مشوار العودة، كان هناك حاجز من الحرس الجمهوري. كانت تعليماتُ رؤسائي تقضي بألاّ تقوم أيةُ سلطةٍ بتفتيش الشاحنة. وصلنا إلى مستوى الحاجز، فأشرتُ إلى ضابط الحرس الجمهوري أن يدعها تمرّ؛ تبادلنا تحية عسكرية ومرّت الشاحنة كمغلف البريد. في الواحدة والنصف صباحاً، كنا عائدين إلى مركز قيادة العمليات. نزل من الشاحنة صفُّ ضابطٍ يعمل عادةً تحت أمرتي، وقام بتمريرِ خنجرِه الملوث بالدم، أمامي، فوق عنقه. لم أحتَجْ إلى المزيد لكي أفهم. في اليوم بعد التالي أعلنت الصحف الجزائرية عن «هجوم إرهابي على قرية الزعترية ينجم عنه دزينة من القتلى». لقد اشتركتُ للتو في مذبحة. تلك هي المرة الأولى التي أشعر فيها بأني شريك في جريمة.

«أبيدوهم جميعاً!»

بعد أيام قليلة من ذلك، في آذار 1993، بينما كنتُ أقوم بدورية

في نواحي دويرة قرب البليدة، سمعتُ نحو الساعة 23 نداء استغاثة من زملاء لنا. «من سمير 1 إلى جميع الوحدات. وقَعْنا في كمين!»، راح الضابط يردد بصوت متقطع. يدلّ اسمُ «سمير» على وحدةِ مجموعة التدخل الخاصة المتمركزة في بوفاريك. و «سمير1» يشير إلى النقيب ياسين. فهمتُ أن فصيلاً من مجموعة التدخل السريعة يلاقي المصاعب. كنتُ على بعد نحو ثماني كيلومترات، وكان بوسعي الوصول إلى المكان مع رجالي في بضع دقائق. لذا طلبتُ من رؤسائي إذناً بالذهاب لتقديم المساعدة للزملاء.

«من تونسي 13 إلى تونسي، أطلب الإذن بالتدخل لمساعدة سمير1. أنا على بعد بضع كيلومترات من مكان تَواجُدِه!» صاغتِ الطلبَ بالراديو دورياتٌ أخرى يُمَكِّنُها مكانُها من التوجه سريعاً أيضاً إلى موقع الكمين. فجأةً جاء صوتٌ بالراديو باسمِ «فوزي». نظرتُ إلى بطاقتي: إنه رمز قائد مركز قيادة مكافحة التَخريب، أي الجنرال العماري نفسه! ومثل جميع الجنرالات الآخرين من الضباط، كان يكلمنا بالفرنسية (ونجيبه بالفرنسية أو بالعربية؛ ونتكلم فيما بيننا بالعربية). «آمُرُ جميعَ الفصائل أن تلزَم أماكنَها. أكرر: تُمنع مغادرةُ المكان. على جميع فصائل الدورية البقاء في أماكنها. انتظروا التعليمات». كان الأمر واضحاً. القائد الأكبر يأمرنا بترك زملائنا يُقتَلون.

«اللعنة!» قلتُ غاضباً. راح رجالي ينظرون إليّ مذهولين. لم يفهم أحدٌ لماذا أمرنا الجنرالُ العماري بعدم التدخل. أما الزملاء في مجموعة التدخل فكانوا يكررون نداءهم: «نحتاج مساعدة، لا نفهم ما يحدث. لا نرى شيئاً، الظلام مخيم، الرصاصُ يُطلَق علينا من كل صوب، لا نعرف حتى بأي اتجاهٍ نردّ». كانوا يُصْلُون النارَ من عدة جهات.

قرابة منتصف الليل، تلقيتُ أخيراً الإذن بالتوجه إلى موقع الكمين، حيث ينتظرنا منظرٌ رهيب: ثمانية قتلى. كان الإرهابيون قد

ابتعدوا. وصل قبلنا إلى المكان فصيلان آخران. الأول من الفوج 18 لمظليي الصاعقة، والثاني من فوج الاستطلاع 25، اللذان كانا أقرب منا إلى المكان. وجّهَ إلينا الجنرال العماري أمراً بتنظيف كل شيء قبل طلوع النهار. أخرجْنا جثثَ زملائنا ونظّفْنا آثارَ الدم. لم أعد أعرف ما أقول. عدتُ إلى مركز القيادة بمعنوياتٍ مَعدومة.

في اليوم التالي، أثناء اجتماع إجمالي لاستخلاص نتائج ما حدث، شرح لنا رؤساؤنا أنهم لم يريدوا منا الذهاب لمساعدة زملائنا حتى لا نعرِّض حياتنا للخطر. «لكننا عسكريون!» قلتُ لأحد زملائي. علمنا عندئذٍ ما حدث. خرجتْ ستُّ سيارات تويوتا تابعة لمجموعة التدخل السريع، من بوفاريك تتعقّبُ سيارةَ بيجو 505 مشبوهة. في الطريق بين بوفاريك والصُّمعة، فصَلَ بين كل سيارة وأخرى زهاء مئة متر للأمان. وعند وصولها إلى مكان مزروع بالأشجار ومظلم، استقبلتْها نيرانٌ كثيفة. تمكنت السيارتان الأوليان اللتان تقِلاّن النقيب ياسين والملازم شعابنة، من المرور. أما السيارت الأربع الأخرى فقد حاصرتْها نيرانُ الإرهابيين.

ياسين هو أحد الرجال الذين كان بومعرافي تحت أمرتهم. بعد عملية عنابة التي أودت بحياة الرئيس بوضياف، أمضى الملازم ياسين (وكذلك النقيب حمو والنقيب تركي وأعضاء مجموعة التدخل الآخرين المتواجِدين في عنابة) بضعة أشهر في السجن قبل إطلاقهم وترقيتهم إلى رتبة نقيب في نهاية العام 1992. هل كان لذلك الكمين علاقة بقضية بوضياف؟ هل كانت تهدف إلى تصفية شاهدٍ مزعج؟ لا أستطيع التأكيد. على أية حال نجا ياسين بحياته هذه المرة. بعد بضع سنين سوف يسقط في كمين آخر: هنا أيضاً، حدثت معجزة وأصيب بجراح خطيرة، لكنه تمكن من النجاة بعد فقدان إحدى ساقيه.

أثناء الاجتماع الإجمالي، جاء الجنرال فوضيل شريف شخصياً يرافقه العقيدان حمانة وجبار، إضافةً إلى قضية النقيب ياسين.

أثاروا قضية الملازم رحال التي جرَتْ أحداثُها في كانون الأول 1992 وتحدثتُ عنها، والأخرى التي كلفتْ الملازم أول هشام حياتَهُ في شباط 1993. كنتُ قد شاركتُ أيضاً في تلك العملية التي نفذتْها وحداتٌ من فوج مظليي الصاعقة 18، ومجموعة التدخل في بوعنان قرب البليدة: لجأ ستة إرهابيين إلى أحد البيوت، وأخذوا المرأةَ المقيمة فيه رهينةً. اقترب الملازم أول هشام يرافقه الجنرال فوضيل شريف وعسكريان برتبة رقيب أول، من البيت؛ وعندما أراد اقتحام الباب، أطلق الإرهابيون النار فقُتل، بينما جُرح فوضيل في يده. أعطانا هذا الأخير الأمرَ بتدمير البيت بقاذفة صواريخ SPG 9. تم ذلك: دُمّر البيت وقُتل الإرهابيون، لكن المرأة الرهينة قُتلت أيضاً. صدمني ذلك جداً: وفكرتُ في الحال بأنه كان من شأن عملٍ أكثر عقلانيةً أن يسيطر على الرجال الستة ويُبقي على حياة رهينتهم.

شرح لنا الجنرال فوضيل وصحبُهُ، وقد استخلصوا، على طريقتهم، العبرةَ من القضايا الثلاث، أنه يجب عدمُ محاولة أسْر الإرهابيين أحياء. «صَفُوهم، صَفُوهم هُم ومَن يساندهم، لسنا هنا لمحاربة الإرهابيين وحدهم، بل جميع الإسلاميين»، كرّروا على أسماعنا.

«جميع الإسلاميين»؟ هل يجب قتل ثلاثة ملايين جزائري؟ كانت الرسالة واضحة: يجب تصفية جميع من صوّتَ للجبهة الإسلامية للإنقاذ. أثارت هذه الفكرة غضبي. كنتُ أعتقد أننا «الطيّبون» ولا نحارب سوى من حَمَلَ السلاح. جعلني ذاك الاجتماعُ الرهيب الذي تلى مذبحة دوار الزعترية التي شاركتُ لا إرادياً فيها، أعي مدى سذاجتي.

حادث آخر وقع بعد أيام من تلك الأحداث، عزّزَ شعوري بأننا لسنا أكثر من بيادق شطرنج يُتلاعب بنا رؤساؤنا وخاصةً الجنرال محمد العماري. كان عليّ أن أصنع مع رجالي سداً متنقلاً بين غابة بوشاوي، ولاد فايت، وسيدي فرج، وهي منطقة «حظر أمني»، لأنها مكان مرور جميع وجهاء النظام: يمرون جميعاً من هناك للعودة

إلى فيلاتهم الساحلية الفخمة، أولَ المساء. قَفَلتْ سيارةُ رينو سوبر 5، راجعةً لدى روِّيتنا. كانت قادمة بالاتجاه المعاكس على الطريق بين ولاد فايت وسيدي فرج. لم ينتظر الرقيبُ أول وجنديان آخران بصحبتي، سماع أمرٍ مني لإطلاق رصاصات إنذار. عندها أسرعت السيارة، فأعطيتُ الأمر بإطلاق النار. رشقةُ كلاشنيكوف واحدة كانت كافية لتجميد السيارة في مكانها. كنا متأكدين من أننا أمام إرهابيين. ذهبنا إلى السيارة منتبهين كيلا نُباغَت، فرأيت فيها رجلين: أحدهما ما زال يتحرك، والآخر مات للتو. طلبتُ من أحد الجنود تفتيشهما. لا شيء. لا أسلحة ولا بطاقات شخصية. أطلقتُ نداءً بالراديو: «أرسِلوا لي سيارة إسعاف. لديّ ميت وجريح، ليس بحوزتهما أوراق ولا أسلحة». أشار لي أحدُ جنودي من بعيد. كان بصحبة رجل مدنيّ أنيق الثياب في الأربعينات، يريد أن يكلمني. قدَّم لي الرجلُ أوراقه: إنه زميل لنا. نقيبٌ في مديرية الاستخبارات. أخبرني أنّ شخصين مدنيَّيْن من أصدقائه، يتجولان في سيارة رينو سوبر 5، قد نسيا أوراقهما عنده. لم يكنْ قد رأى الحالةَ التي آل إليها صديقاه. طلبتُ منه أن يتبعني. عندما رأى السيارة المُغَرْبَلة بالرصاص والرجلين، أحاط رأسَه بيديه. أذعتُ الخبر بالراديو. وهنا، لدهشتي العظيمة، كان الجنرال العماري هو من أجابني: «كَتِّفْ رَبُّو وجيبهولي.» [قيِّدْهُ وأحضره لي]. وأضاف: «اقتله إذا قاوم!» نظرتُ إلى النقيب الذي سمع مذهولاً كل شيء. «هيا، تستطيع الذهاب، أنا لم أرَكَ قط»، قلتُ له. لم يكن وارداً بالنسبة لي أن أوقف رجلاً، أياً كان، لم يرتكب ذنباً قط.

لحسن حظي أن الجنرال العماري لم يَعُد إلى هذه المسألة أبداً. ولم أرَ ثانيةً النقيب الذي نتحدث عنه. ولم أفهم أبداً ما حدث هناك.

«لا أريد أسرى، أريد قتلى!»

في آذار 1993، نُقلتُ وحدتي إلى الأخضرية (باليسترو سابقاً)، وهي معقِل إسلامي يقع على بعد نحو 70 كيلومتراً شرقي الجزائر،

لدعم الفرقة المدرعة الأولى المتمركزة في البويرة. توافقَ هذا النقل مع التنظيم الجديد للجيش المصمِّم على تجنيد كل قواه في مكافحة الإرهاب. كانت الفرقة المدرعة الأولى قد انتقلت من قسنطينة إلى البويرة، المنطقة ذات النشاط الإرهابي الكثيف. غادرت فرقةُ المشاة الميكانيكية 12، منطقةَ الجلفة الواقعةَ على بعد 200 كيلومتراً جنوبي مدينة الجزائر، لمواجهة المقاتلين الذين يقودهم سايح عطية في المدية. وتمركزت الفرقة المدرعة 8 والعديد من الوحدات المستقلة الأخرى، في الشلف. قُسِّم مركز مكافحة التخريب إلى عدة «قطاعات عملياتية»: قطاع SOAL (لمدينة الجزائر)، SOBLI (البليدة)، SOB (البويرة)، SOTO (تيزي أوزو)، إلخ.

كنا نعرف أننا في «حرب أهلية» حتى لو لم يلفظ الجنرالات هذه الكلمةَ أبداً. لكن التعليمات الموجهة إلينا كانت واضحة: «الإسلاميون يريدون الذهاب إلى الجنة. فلنأخذهم إليها، وبسرعة. لا أريد أسرى، أريد قتلى!» خرجت هاتان الجملتان اللتان أصبحَتا أسطوريَّتَينْ، من فم رئيس مركز مكافحة التخريب، الجنرال محمد العماري. لا يمكن إعطاء تلخيص أكثر وضوحاً للذهنية السائدة في قمة الهرم العسكري لذلك الوقت. نطق بهما الجنرال العماري في نيسان 1993، أثناء اجتماع في قيادة القوات البرية بالجزائر، يضمّ كافةَ كبار الضباط المجنَّدين في الحرب والذين تم استدعاؤهم بعد فترةٍ تكَبَّدَ فيها الجيشُ خسائرَ جسيمةً نراها كلُّنا لا تُحتمل.

نقل لنا قائد الفوج 25 الرائد داود الذي حضر الاجتماع، كلماتِ العماري، وكنا قد وصلنا للتو إلى الأخضرية. فهمتُ حقاً في ذلك اليوم، بأنني لا شأن لي بالجيش الجزائري إطلاقاً: أردتُ أن أكون جندياً لا قاتلاً. ولكن ما العمل؟ أقسمتُ لنفسي على أية حال بالقيام بعملي في إطار القانون دون ارتكاب فعلٍ يتعارض مع مبادئي.

لدى وصولنا إلى الأخضرية، أُنزِل الرجال السبعمئة التابعون لفوجِ الاستطلاع 25 في ثلاثة أماكن استراتيجية. مركز القيادة

(المزوَّد بأربعمئة وخمسين رجلاً) في الأخضرية بالذات، قرب مركزٍ للاتصالات. ومفرزةٌ مؤلفة من مئة وخمسين رجلاً في جبل بوزقزة، على بعد نحو خمسة عشر كيلومتراً شمالاً. ومفرزة أخرى من نحو مئة رجل، كنتُ واحداً منهم، في فيلا استعمارية مهجورة بجانب الطريق الوطني رقم 5، على بعد كيلومترين من مركز القيادة، في المنطقة الزراعية المعروفة بالكوباوي (COPAWI). تتكون الفيلا من طابق واحد، توجد في الأعلى قاعة اجتماعات ومكتب (فيه فاكس وهاتف) وثلاث غرف مخصصة للضباط. في الطابق الأرضي يوجد مستودع الأسلحة وخمس حجيرات (مَداخِلها مخفية إلى حد ما) سوف تُستخدم لوضع السجناء: حجيرات صغيرة مظلمة ورطبة بلا مراحيض، باستطاعتهم تكديس ثمانية أشخاص فيها. وينزل الجنود في حوالى عشر عرباتِ نقل موزعة حول الفيلا.

الأَخْضَريَة تعني كل ما هو أخضر. لكن هذا المكان سمي بهذا الاسم في الواقع تكريماً لشهيدٍ من شهداء حرب التحرير، هو سعيد مقراني الملقب بـ ِسي الأخْضَر الذي قُتل في باليسترو عام 1958. في هذه الدائرة التي يقطنها 17000 نسمة، صوَّت الناسُ بالجملة للجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات 1990 و1991.

كان الطريق الوطني رقم 5 المؤدّي إلى سطيف وقسنطينة، يحيط بالمدينة المبنية عند سفح الجبال، ويحاذي واد يسر الذي يشرف عليه جرفٌ من صخور هائلة وجبل بوزقزة. شِعاب الأخضرية، الممتدة خمسة كيلومترات، جميلةٌ مؤثرةٌ ومشؤومة معاً. متعةٌ للعين في وقت السلم، ومَهلَكَةٌ في وقت الحرب. في الجانب الآخر من الطريق المحاذي للجبل، تمر السكة الحديدية الواصلةُ بين مدينة الجزائر وقسنطينة. وفي الأنفاق المحفورة في الصخر، وفوق الجبل، ثمة مَعاقِلُ قديمةٌ من الإسمنت تشهد بقيام حرب سابقة في هذه البلاد: بناها الجيش الفرنسي لمراقبة سكة الحديد التي كان يفجِّرها مجاهدو الولاية 4 في جيش التحرير الوطني.

مدينةُ الأخضرية عادية المظهر: بضعة أبنية مؤلفة من أربعة أو خمسة طوابق لم يجدَّد طلاؤها منذ آخر مرورٍ، في السبعينات، لوجيهٍ من جبهة التحرير الوطني، وشارع رئيسي مُحَفَّر وساحة يلتقي فيها العجائز والعاطلون عن العمل للكلام عن آخر عمليات الإرهابيين المسلحة، وجامع توقَّف بناؤه، ومقهيان عربيان تدور فيهما مباريات دومينو لانهاية لها، ومقر الدائرة الذي لايمكن بحالٍ تشبيهُهُ بمبنى عام. تبدو مدينة الجزائر في البعيد جداً. على الأرصفة ثمة شبان يبيعون قمصاناً ونظارات شمسية وحمالات مفاتيح من صنع تايوان.

الزي العسكري غير محبوب جداً في الأخضرية. ينظر الشبانُ شذراً إلى العسكريين. كنتُ مصمماً على إشاعة جو من الثقة، لكني كنت بحاجةٍ لوقت طويل لكسب تعاطفِ بعضهم. لم يفهم الجيش أبداً أنه لكي يكسب السكانَ إلى صفه، كان عليه ألاّ يذلّهم. لكن العديد من زملائي كانوا يلعبون دور «رامبو»، ينفخون صدورهم أمام المدنيين ويشتمونهم لأتفه الأسباب. وسوف يقتلونهم لاحقاً أيضاً إرضاءً لمتعتهم.

يعيث في المنطقة إرهابيون خطرون جداً. والأمراء المطلوبون بشدة هم: عامر شيبان، محمد بعزيز، أحمد جبري، محمد قرقود، عمر شيخي، فاتح قادِرو، وتواتي. جميعهم من المنطقة ويعرفون أدق زواياها ويتنقلون كثيراً، الأمر الذي يجعل تحديد مكانهم صعباً جداً.

وقعت عمليات عديدة في الأخضرية منذ 1992، ذُبح فيها في وضح النهار أحدُ أوائل مَن قُتل من رجال الشرطة الجزائريين، وأُلقي بجثته تحت الجسر المؤدي إلى مركز المدينة. أُحرقت مدارس واغتُصبت نساء ودُمِّرت مبانٍ. سيطر رجالُ الجماعاتُ المسلحة على المدينة. منعوا فيها استهلاك السجائر وقراءة الصحف ومشاهدة التلفزيون وسماع الراديو؛ كما منعوا الشبان من أداء الواجب

الوطني، والنساءَ من العمل أو الذهاب إلى المدرسة. لم يترددوا في ذبح من يعصي أوامرهم. وأخضِعتْ فتياتٌ لطقوسِ زواج المتعة. وهو اغتصاب يشرّعه إسلاميُو الجماعة الإسلامية المسلحة. اضطر آباؤهن للإذعان لهذا «القانون» خوفاً من القتل الفوري.

تساءلنا كثيراً حول هذه الممارسة الرهيبة. كنا نعرف أنها لا توجد إلاّ في التقاليد الشيعية للإسلام (أي في إيران ولبنان، إلخ.) بينما المسلمون الجزائريون هم من المذهب السنّي. بدا ذلك غير قابل للتصديق. فأخذنا نتساءل إذا لم تكن الأجهزةُ الأمنية تَدفَعُ الجماعاتِ المسلحة إلى هذه الممارسة للإساءة إلى مجموعِ المجاهدين الإسلاميين.

عام 1993، وباستثناء الجيش، لم تكن الهيئاتُ الأخرى من شرطة وقوات درك، تفعل شيئاً قط في الأخضرية. صحيح أنه كانت هناك شاحنة لشركة الأمن الوطنية CNS، وهي تعادل الـ CRS الفرنسية، تراقِب مقرَّ الدائرة صباحاً فقط، أما عند المساء فتُترك المدينة لنفسها. ينكفئ رجال الدرك والشرطة إلى المفرزة ولا يخرجون تحت أية ذريعة. أوقف الدرك كل نشاط بعد مقتَل أحد ضباطهم، النقيب حُرّ، على يد جماعة الأمير فاتح قادِرو. وعندما بدأوا يخرجون ثانيةً كان هدفُ خروجهم مهاجمةَ السكان المدنيين أو القيام ببعض الأفعال غير النظيفة.

حدثت أيضاً تواطؤات عديدة بين رجال الشرطة: كان بعضُهُم يؤجِّر سلاحَهُ للإرهابيين، الوقتَ الكافيَ للقيام باعتداء، وحتى اغتيال أحد زملائهم. انتشرت هذه الظاهرة في كل أنحاء الجزائر تقريباً، وقد احتاج الكَشْفُ عن رجالِ الشرطة هؤلاء وقتاً طويلاً.

اشتباكات وكمائن

بعد وصولي بأسبوعين بالكاد، اشتركتُ في عملية على نطاق واسع. تعرَّف زملاءٌ لنا على مكان جماعة من «التانغو» عند مدخل

المدينة، مخبأ يسمح لهم بمراقبة كل تحركاتنا. جُندت قوات ضخمة. وبعد اشتباك دام نصف يوم، صرعْنا ثلاثة عشر رجلاً من المجموعة. خلال هذا الاشتباك جُرح الأمير فاتح قادِرو الملقب بـ «المساعد» لكنه تمكن من الهرب مع ثلاثة من رجاله (سنقبض عليه بعد ستة أشهر في عملية على بعد بضع كليومترات من الأخضرية؛ وسيُمضي، بعد جرحهِ بالرصاص في ساقه اليمنى، خمسةَ عشر يوماً، في حالةٍ رهيبة دون أن يتلقّى عناية. وسيُعذَّب قبل أن يُردى قتيلاً).

في هذه العملية، شهدتُ، للمرة الأولى في حياتي رجلاً يموت بعد أن أطلقتُ النار عليه. حاول إرهابيٌّ على بعد أربعين متراً منا، تغييرَ موقعه؛ أخذ يطلق علينا من بندقية منشَرة. ولحظةَ وقوفِه، سددتُ نحوه بندقية الكلاشنيكوف. صرعَتْهُ رشقةٌ من حوالى خمس عشرة رصاصة. كنت أعرف أنني، عاجلاً أم آجلاً، سأرتكب القَتْلَ، سأنتزع من أحدِهم حياتَه. أعترف أنني، في حمّى الفعل، لم أشعر بشيء، ثم نسيت الأمر لاحقاً: زالتْ رهبةُ الموت. بات إنزالُ الموت بأحدٍ ما، أمراً تافهاً! رحنا نفكّر بأنّ دورنا سيأتي ذات يوم.

كثرت الكمائن في محيط الأخضرية. وكثيراً ما جاءتنا التعليماتُ بعدمِ ملاحقة رجال «التانغو»، في وقتٍ كنا نستطيع فيه النَّيل منهم. لم أفهم شيئاً من تلك التعليمات. ومن ناحية أخرى كان أيُّ اعتراض يُعاقب عليه بشدة. وبدلاً من إرسالنا لمواجهةِ رجال مسلحين من الجماعات، كان يُطلب منا اعتقال مدنيين يُزعَم بأنهم «متواطئون» مع الجماعات المسلحة.

مضى عامٌ تقريباً على انخراطِ قسمٍ من الإسلاميين في الإرهاب. في هذه الفترة كان يُقتَل رجال شرُطة ودرك بشكلٍ يومي. خصوصاً في مدينة الجزائر والبليدة. أما الجيش الذي يَقِلُّ تناولُ الإعلامِ لخسائره، فكان يتعرض للكمائن باستمرار، خاصةً في العاصمة ومحيطها. شَكَّلت القوات الخاصة، قواتُنا، أهدافاً مميزة:

وزع الإرهابيون منشورات كتبت فيها جملة رهيبة قالها علي بن حاج: «رأسُ مظليٍّ مِفتاحُ الجنة». (يجب القول بأن المظليين يشكلون مادةً لأسطورة حقيقية: يعتقد الجميعُ بأنهم أيتامٌ أَخَذَهُم الجيشُ على عاتقه منذ طفولتهم ليجعل منهم جنوداً مخلصين جداً للجنرالات، ومستعدين لقتلِ أيٍّ كان إذا لزم الأمر. وهي أسطورة يساهم المظليون أنفسُهم في ترسيخها: ففي الاستعراضات الرسمية كنا نمر دوماً راكضين مُطلِقين بالعربية شعاراتٍ رهيبة مثل: «نحن وحوش الأدغال». «نحن ذبَّاحون وسلاَّخون». «يُقال عنّا جيش أبطال»).

النتيجة: مقتل أربعين مظلياً في شُرِيّة قرب البليدة، واثني عشر في بوفاريك، وتسعة عشر في زْبَرْبَرْ. على مدى عام، قُتل أكثر من مئة مظلي. لكن هذا الوضع المأساوي لم يبدُ أنه يزعج القيادة العليا.

تزامن وصولي إلى الأخضرية مع قدوم قائد جديد للقطاع: الجنرال النقيب عبد العزيز مجاهد. قرر محمد العماري إنشاء «مراكز عمليات لمكافحة الأعمال التخريبية» يضم عدة قطاعات عسكرية. هكذا ارتبطت الأخضرية بقطاع البويرة للعمليات SOB، بقيادةِ الجنرال مجاهد يساعده العقيد شنقريحة. في اجتماعِ تَسَلُّمِ القيادة الذي شارك فيه ضباطٌ كبار والضباطُ الأقلُّ رتبة، أعلنَ الجنرال فوضيل شريف الذي رافقه الجنرال سعيد باي قائد المنطقة العسكرية الأولى، أعلن للقائد الجديد لقطاع SOB قائلاً: «أعهدُ إليك بـ الأخضرية. لقد تَرَك عباسي مدني وعلي بن حاج، هُنا، سكاناً مخلصين لهما إخلاصاً تاماً. وفي كل بيت ووراء كل شجرة وتحت كل صخرة يوجد قنبلة أو إرهابي. اعلمْ أن كل جندي من جنودنا يساوي عشرة إسلاميين. كن يقظاً وعدوانياً إزاء السكان».

كانوا يرددون على أسماعنا باستمرار بأن الأخضرية مدينةٌ إرهابية؛ اعتبرها الإسلاميون في تلك الفترة «منطقةً مُحَرَّرة». صحيح بأن زهاء 70% من السكان قد صوَّتوا، في كانون

الأول 1991، لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكن بين هذا والقول بأنهم جميعاً إرهابيون، مبالغة شديدة في رأيي.

كانت سنة 1993 دموية جداً. لم يمضِ يوم دون وقوع اعتداء على قوات الأمن أو مسؤولين مدنيين. واعتباراً من شهر أيار بدأ اغتيالُ الصحافيين. ومنذ ذلك وصاعداً لم يعد يوَفَّر أحد: قضاة، مسؤولو مناطق، صحافيون، أعضاء أحزاب سياسية، إلخ. بات الشعب الجزائري كله مستهدَفاً.

لكن قوات الأمن هي التي كانت تتكبَّد أفدح الخسائر. كان عدد من الضباط الشبان في الوحدات المجنَّدة في مكافحة الإرهاب، مقتنعين بأن الخيارات التكتيكية والاستراتيجية للجنرال اللواء محمد العماري، وخاصةً خيار إعادة تنظيم الجيش التي أوعزَ بها في ربيع عام 1993، تتحمل قدراً كبيراً من المسؤولية عن هذا الوضع. سألْنا قيادتَنا مرات عديدة عن مخاطر إعادة الانتشار هذه وعن توريط وحداتٍ مصفحة أكبر فأكبر، وجنود احتياطٍ، في المعركة. لكن انتقاداتنا، التي كان رؤساؤنا يؤيدونها في معظم الأحيان، لم تمنع الجنرال العماري أبداً من الإمعان في الخطأ. وأظهرت الوقائعُ بأننا مع الأسف على حق.

أدرك الإرهابيون بأنها الفرصة التي حلموا بها لزيادة هجماتهم ضد وحداتنا المجنَّدة حديثاً. عشرات من المجنَّدين كانوا يسقطون يومياً. فالمجنَّدون الشبان، بقِلَّةِ تأهيلهم وتجهيزهم وقلةِ خبرتهم في المعارك، خوَّافون أمام الرصاص وضحايا سهلة. أذكرُ الخسائرَ الكبيرة التي تكبدها الفوجُ الحادي عشر للمشاة الميكانيكية، المتمركز في الجباحيَّة على بعد خمسة وعشرين كيلومتراً من وحدتي. وكما حدث عندما انفجرت قنبلة لدى مرور سيارة مصفحة وسط المدينة، قتل على الفور ثمانية جنود وضابط. بعد بضعة أشهر، نَصبتْ جماعةُ سايح عطية كميناً لوحدةٍ من الفوج الخامس المدرع، في برواقية، يقودها النقيب عبد الرحمن درّاج.

أثناء الهجوم، فرَّ هذا الأخير في عربته المصفحة، تاركاً وراءه رجالَهُ محكومين بالموت: أفرغ المجنَّدون المذعورون رصاصَ بنادقهم على مهاجميهم الذين كانوا في مأمن؛ ولا بُدَّ أن الجنود قد اضطروا، حين نفدت ذخيرتهم، لإعطاء سلاحهم للإسلاميين قبل أن يتم إعدامهم. سوف يُعلن عن سقوط أكثر من أربعين قتيل.

صيف 1993: الكفاح يشتدّ

حدثت في أيار عملية أخرى. سقط قتلى آخرون وجرحى آخرون. يقضي الروتين بأن نَقتل أو نُقتَل: دورة عنفٍ جهنمية. وبالكاد تنتهي عمليةٌ تُصفَّى فيها جماعة، حتى نعلم بجماعةٍ أخرى تعيث فساداً في مكان أبعد. كمين، تمشيط، دورية، عملية، تلك هي مفرداتنا اليومية. أخذت الخسائر من جانبنا تتلاحق. لم يستسلم رجال «التانغو» أمام هجماتنا، بل على العكس، ضاعفوا من شراستهم. كنا نواجه محاربين حقيقيين لا يخشون الموت، بل يسعون إليه. كانوا مقتنعين بأنهم ذاهبون مباشرةً إلى الجنة. في الوقت الحاضر، كنا جميعاً في جهنم.

لكن ذهني بدأ يتشوش في العام 1993 هذا: من الذي يَقتل في الحقيقة؟ تذكرتُ عندها قضيةَ دوّار الزعتريّة، وهبوط العقيد حمانة في بوفاريك بعد قضية النقيب ياسين، وكلام الجنرالات. الجيش أيضاً كان يمارس القتل بلا تمييز من أجل النَّيل من مصداقيةِ الإرهابيين الإسلاميين.

كثيرون من بيننا، نحن الضباط الشبان، اعتقدوا بأن طرائق العمل السيئة التي فُرضت علينا، وعمليات القتل الملتوية التي يقوم بها رجال الاستخبارات العسكرية، ليست وليدة المصادفة أو عدم الكفاءة، بل كانت بالفعل سياسةً متعمَّدة، الهدف منها رفع مستوى العنف الإرهابي لإبقاء السكان في حالة خوف. أساساً، كثيراً ما كنا نقول فيما بيننا، بمن فينا أولئك الذين لا يترددون في القيام

بالأعمال القذرة: «ماذا فعلَتْ (الشركةُ) اليوم؟ و(الشركة) هي «الشركة الوطنية لتأهيل الإرهابيين»، ونعني بها الجيش، أو على الأقل كِبار قادَتِه.

في شهر حزيران علمنا عن طريق الصحف بأن الأمير عبد الحق العيادة أوقِف في المغرب حيث كان لاجئاً. كان محورَ حادثٍ دبلوماسي بين الجزائر والمغرب: أراد المغاربة ابتزاز الجزائريين بطرحِ قضية الصحراء الغربية. إنها لَدناءة أن يريدوا تسليمنا إرهابيَّ سوقيٍّ مقابل التخلي عن حق شعبٍ مضطهد بتقريرِ مصيره. احتاج الأمر إلى رواحٍ ومجيء مسؤولينَ عسكريين بين الجزائر والرباط، مراتٍ عديدة، من أجل إحضار هذا الإرهابي. وكان سماعين العماري، الرجل الثاني في مديرية الاستخبارات الأمنية، هو الذي تابع الملفّ. ذهب خالد نزار شخصياً إلى الملك لكي يحمله على طرح الأمور بشكل عقلاني. وهكذا تكون إمارةُ العيادة قد دامت عشرةَ شهور.

بعد التمكُّن من العيادة، علمنا بأنّ «أفغانياً» آخر هو مراد سيد أحمد الملقب بـ جعفر الأفغاني، قد تزعَم الجماعة الإسلامية المسلحة.

بدأ صيف 1993 حاراً جداً، لكن المسألة ليست مسألة ظروف مناخية. أمرَنا الجنرال مجاهد والعقيد شنقريحة، بإحراقِ عدة جبال قرب الأخضرية والقبائل، بالبنزين. عُرفت الأخضرية بأنها مكان عبور رجال الجماعات الإرهابية: كانوا يمرون من هناك ويتجهون إلى منطقة القبائل، إلى جيجِل أو إلى شرقي البلاد. كانت الغابات المنتشرة تُسهِّل تنقلاتهم، فيستحيل رؤية أي شيء منَ الطائرات المروحية. لن تُخرِجَهُم النارُ من المكان وحسب، بل ستمكِّننا من أن نرى من بعيد كل حركة مريبة. أدت النار التي أشعلناها إلى رفع درجة الحرارة لتصل أحياناً إلى 45. احترقت أشجارٌ معمَّرة، وسقط في هذه الكارثة البيئية قتلى من السكان المدنيين. في القبائل مثلاً،

لقي خمسة أشخاص مصرعهم. في غضون شهرين دُمِّرت عشرات آلاف الهكتارات من الغابات والمراعي.

على الصعيد السياسي كان الموقف ساخناً أيضاً، وخلافاً لكل التوقعات، أعلن الجنرال خالد نزار، في شهر تموز، استقالته من منصب وزير الدفاع الوطني. حل محله الجنرال اليمين زروال الذي أجبر سابقاً على التقاعد بسبب خلافه مع الرئيس الشاذلي حول موضوع إعادة بناء الجيش. فُسِّر هذا التغيير في الثكنات بأنه راجع لمرض خالد نزار: تعرض هذا الأخير، عام 1988، لحادث صحي، وكان مهدداً بالموت في أية لحظة. لم يشأ أحد المخاطرة بتركِ خلافته مفتوحةً لحربٍ بين مختلف التيارات في القيادة. لذا قام هو نفسه باستدعاء اليمين زروال، وهو أحد الأشخاص النادرين المتَّفق عليهم بالإجماع في الجيش.

لكن الخبر الأهم يخصّ الجنرال العماري. فقد عُيِّنَ في 5 تموز، يوم عيد الاستقلال، في منصب رئيس أركان الجيش بدلاً من الجنرال القوي عبد الملك غنيزيّة، الصديق الشخصي لخالد نزار. وهكذا سيصبح العماري نوعاً من وزيرِ دفاعٍ مكرَّر، يتمتع بكل السلطات. وحلَّ الجنرال ابراهيم فوضيل شريِّف محله كرئيس لمكافحة الإرهاب. أيضاً في 5 تموز، رُفِّعَ كل من الجنرالات مدين ومحمد غنيم (وهو سكرتير عام في وزارة الدفاع الوطني) وعبد المجيد تغريرت، إلى رتبة لواء.

كان ترفيع الجنرال العماري يعني في نظرنا تشديدَ مكافحة الإرهاب. صحيح أن الجيش قد تعرّض منذ أول الصيف، لضربات قوية: ففي حزيران قُتل زهاءُ خمسين من العسكريين في كمينٍ في الشريعة؛ وفَرّ من الجيش في برواقية قرب المدية، العديدُ من العسكريين؛ وهرب من سجن مرس الكبير في وهران، نحو أربعين عسكرياً سُجِنوا بتهمة الانتماء للإسلاميين.

كان يجب وضع حد للتساهُل. فرغم حضورنا، استمر رؤساؤنا

في منعنا من مجابهة بعض الجماعات المسلحة مع أنها بمتناول يدنا. وحدثَ، كما قلتُ، أن مُنِعْنا من ملاحقةِ جماعةٍ قامت للتو بعملية اعتداء. شعرتُ شخصياً بهذا الإحباط مرات عديدة. لم أكن أفهم شيئاً: فأحياناً نخرج لعمليات تمشيطٍ يومين أو ثلاثة دون أن نجد شيئاً، وعندما نحدد موقع إحدى الجماعات ونريد الذهاب إليها، يُقال لنا: «لا، دعوهم، سننال منهم في يوم آخر»!

إضافة إلى ذلك، كنا نعمل على خرائط تعود إلى عهد الاستعمار الفرنسي (لم يبذل الجيش الجزائري جهوداً قط لإصدار خرائط محدَّثة). وفي حالات كثيرة، عندما نصل إلى مكانٍ أُشيرَ إلى وجودِ مشبوهين فيه، نجد المنظرَ مختلفاً عمّا أُشير إليه في الخريطة (اختفتْ بيوت، وشيِّدتْ أخرى، إلخ.) ونكتشف فجأةً بأن المكان الذي حُدد لنا على الخارطة ليس هو المكان الصحيح: نُخطِر قيادتنا بالراديو، بأن المكان المشبوه يقعٍ بالتأكيد على بعد كيلو متر أو كيلومترين من المكان؛ لكنهم بدلاً من أن يطلبوا منا الذهاب إلى هناك، كثيراً ما يأمروننا بالبحث في المكان الذي نحن فيه والذي ليس فيه أحد...

في 21 آب 1993، وقع حادث مفاجئ: اغتيل قاصدي مرباح، الرئيس السابق للأمن العسكري، رئيس الوزراء السابق، وذلك في الوقت نفسه الذي اغتيل فيه ابنه وأخوه واثنان من حراسه الشخصيين. فكرتُ في الحال بمديرية الاستخبارات الأمنية: كان مرباح، الملقب بـ «رَجلُ الملفّات»، يعرف أكثر مما يجب عن المسؤولين العسكريين جميعاً. زعمت الصحافة أنّ جماعة عبد القادر حطّاب التي تعيث في ولاية بومرداس، هي التي قامت بالعملية. من يمكنه تصديق ذلك؟ لا أعتقد أن قاطع طريقٍ سوقيَّ انخرَطَ في الإرهاب استطاع نصْبَ فخٍ لمن قاد الأمنَ العسكري عدة سنين. أساساً، وإثر ذلك الاغتيال، عبَّرَ عناصرُ مديرية الاستخبارات، خفيةً، عن رِضاهُم. يا لهم من مساكين يستحقون

الرثاء! عندما كان مرباح على رأس المديرية، لم يكن أحد يتذمر. أنا مستعدٌ أن أُقسِم بأنه لو كان ما يزال على رأس الأمن العسكري، لأظهر له كل أولئك الذين ابتهجوا لموته، آيات التبجيل، كما يفعلون اليوم أمام الجنرال توفيق، إلههم الحالي.

سرعان ما انعكست التغييرات التي حدثت في تموز في قمة الجيش، على الساحة السياسية. استُبدِل رئيس الوزراء بلعيد عبد السلام بالدبلوماسيَ رضا مالك، وهو جزّار أشهَرَتْهُ جملةٌ: «يجب أن ينتقل الخوف من صفنا إلى الصف الآخر»، واستُبدِل وزير الداخلية محمد حردي بالعقيد سليم سعدي «أحد الصقور» (اغتيل حردي بعد بضع سنين في ظروف غامضة). ونُقل قضاةٌ اعتُبِروا شديدي الرأفة بالإسلاميين، واستُؤنِفت الإعدامات بمن حُكِم عليهم بالموت. رُفِّع زهاءُ ثلاثين من الضباط الشبان، حداثيين ومُعادين للإسلاميين، إلى رتبة جنرال.

وخلف كل هذه التغيرات، كان هناك الجنرالان اللذان باتا من الآن وصاعداً سيِّدَيْ الجيش الحقيقيين: الجنرال محمد العماري و«توفيق» مدين. كان مستشارهما الأيديولوجي - وما زال حتى اليوم - الجنرال محمد تواتي الذي عرفتُ لاحقاً بأنه لُقِّب بالـ «مُخّ». هذا الجزار الشرس يقوم بدور المستشار السياسي للجيش الوطني الشعبي.

في عام 1993، انتقل الإرهابيون أيضاً إلى مرحلة جديدة: أصبح الأجانب الذين تَمّ حتى ذلك الوقت توفيرُهم، مستهدَفين بدورهم. ففي نهاية تشرين الأول، اختُطِف ثلاثة قناصل فرنسيين في الجزائر العاصمة قبل إطلاق سراحهم على نحوٍ مثير للفضول بعد أسبوع. وهم آلان فرسيه وتيفنو وزوجته. عندها، نصحت فرنسا رعاياها الذين ليس وجودهم ضرورياً في الجزائر، بتجنب هذا البلد. أصبح بلدُنا رسمياً «بلداً خطيراً». وجهت الجماعة الإسلامية المسلحة إنذاراً أخيراً لجميع الأجانب بمغادرة البلاد. في شهر أيلول اختُطف

مهندسان مدنيان فرنسيان وقُتلا في سيدي بالعباس. وفي كانون الأول، قُتل اثنا عشر بوسنياً وكرواتياً بالسلاح الأبيض في تمسغيدة قرب المدية على يد جماعة سايح عطية. خلال بضعة شهور قُتل أكثر من عشرين أجنبياً: شيء واحد لم أفهمه: لم يُستَهدف الأمريكان قط...

7

النزول إلى الجحيم

خمسة عشر يوماً من التعذيب

شتاءُ الأخضرية قاسٍ قسوةً خاصة. يسود برد قارس ويهطل الثلج على كل المنطقة المؤدية إلى الهضاب العالية. كان العام 1993 قد انتهى للتو بحصّتِه من الموت والدم. بدت الأيام متواليةً متشابهة منذ دخولي ساحةَ العمليات.

كنتُ مسروراً بإنهاء يوم عملي في ذلك اليوم من شباط 1994. بدأت دوريتي في الخامسة صباحاً. لم يكن الصيد وفيراً. لم نصادف أي إرهابي: لا بُد أن «الطرائد» اختبأت في هذا الطقس الشنيع! اعتاد الإرهابيون في الشتاء مغادرة الجبال واللجوء إلى المدن والقرى. مع ذلك كان بعضهم يبقون هناك في الجبال صامدين أمام قسوة المناخ. فالمَعاقل التي بنوها مجهزة بالتأكيد جيداً ـ مولِّدات كهرباء، سجادات، سخانات، إلخ. ـ وتسمح بقدرٍ نسبي جداً من الرفاهية. كما تسمح أحياناً بالعيش فيها مع الزوجة والأطفال.

كنت أتساءل كيف يمكنهم جميعاً قبول كل هذه التضحيات في معركة مرهونة بالفشل. انقطعت تأملاتي لحظة وصولي أمام مفوضية الأخضرية: راح ضباط من الشرطة ينادونني مشيرين لي بصوتهم وحركاتهم. «انظر إلى هذه الرسالة»، قال لي أحدهم: قامت

للتو جماعةٌ من أربعة أفراد مسلحين بخطفِ مواطن. إنه رئيس البلدية السابق وهو من جبهة الإنقاذ. خطفوه قرب المحطة. رآهم شهودٌ يجبرونه على ركوب مقطورة J9، بيضاء. هاهي نسخة من سجلّ المقطورة.

لم أعلم بهذا الاختطاف. لم أتلقّ أية رسالة بالراديو. وضعتُ في جيبي الورقة التي كتب عليها رقم سجلّ المقطورة واتجهتُ إلى قيادة الشرطة متسائلاً كيف أمكن حدوثُ ذلك في وضح النهار ونحن نسيطر على الموقف منذ عدة شهور، على الأقل فيما يخص مركز الأخضرية.

بالكاد اجتزتُ مدخل الثكنة، حتى رأيتُ مقطورة J9 بيضاء متوقفة. أخرجتُ الورقة من جيبي للتأكد من السجل: إنها هي التي استُعملت في خطف رئيس البلدية السابق. في تلك اللحظة بالتحديد، اقترب مني عبد القادر بلكبيش الملقَّب بـ «عبد الحق»، وهو ملازم من مركز مكافحة التخريب يعمل معنا، وأربعةُ ضباطٍ آخرين من مديرية الاستخبارات العسكرية.

سألته: «هل أمسكتم بهم؟

ـ من؟

ـ الإرهابيون الذين خطفوا مواطناً أمام المحطة.

ـ نحن هم الإرهابيون! هيا، إنه هناك، إذا أردت رؤية مواطنك». أجابني مشيراً برأسه باتجاه الزنزانات.

ذهبتُ إليه. «نحن هم الإرهابيون»!: كانت تلك الجملة تطن في رأسي. شعرت بالغثيان. «يا لي من غبي!» قلت لنفسي.

زنزاناتنا غرفٌ ضئيلة الحجم. مساحة الواحدة منها أقل من مترين مربعين، وأستَفْظِعُ زيارتَها. في الفيلا خمس زنزانات مخيفة الرائحة. أدواتُ التعذيب عند المدخل إلى اليمين: سلاسل، حوض ماء آسن، منظِّفات، أسلاك كهربائية، أدوات مختلفة، إلخ.

كان الرجل في الزنزانة الثانية. رجلٌ ملتح يناهز الأربعين يحيط رأسه بيديه. كان يبكي، وحين رآني رفع رأسه لحظةً قبل أن يسبل عينيه.

«ماذا فعلتَ؟

- لا شيء، لا أعرف حتى لماذا أنا هنا.

- أنصحك بأن تقول لهم كل شيء إذا كان لديك ما تخفيه، لا تدفع هؤلاء الناس لإساءة معاملتك».

نظر الرجل طويلاً في عينيّ هازّاً برأسه، قبل أن ينطق ببضع كلمات لم أنسَها: «يوم الحساب يتحول الظلم إلى ظلمات. لم أفعل شيئاً غير مشروع. أنا رب عائلة وأعمل. ليس لي أي صلة بمن حملوا السلاح. لا أعرف حتى لماذا أنا هنا».

خرجتُ إلى الملازم عبد الحق: «اسمع، هذا الرجل لم يفعل شيئاً. أنا متأكد من ذلك. أطلقوا سراحه». «أنت أحمق! لم تفهم شيئاً» أجابني قبل أن يدير لي ظهره ويعود إلى مشاغله القاتمة.

عند المساء، سمعتُ من غرفتي في الطابق الواقع فوق الزنزانات، صرخاتِ الرجل وهو يتوسل لجلاّديه. كان عبد الحق وزملاؤه يمارسون عملهم. دام التعذيب طوال الليل قبل أن يُستأنف الليلة التالية لينتهي مع الفجر. وهكذا دواليك طوال خمسة عشر يوماً. بات النوم صعب المنال.

«هاتوه للواد!»

حدث بعدها ما يحدث بشكل منهجي مع الأشخاص الموقوفين. يطلب رجال استخباراتنا، كل مرة، تعليماتٍ من الجنرال مجاهد أو من أركان حربه العقيد شنقريحة. يتلقون عموماً الأمرَ نفسه دوماً: «هاتوه للواد»! وتعني «خذهُ إلى الوادي»، أي: (صَفِّه)، (وليس بالضرورة عند حافة الوادي، بل يمكن القيام بذلك في أي مكان).

استخدم رؤساؤنا أيضاً عباراتٍ أخرى بالكاد كانت مشفَّرة، لكي يأمروا بتعذيب السجناء بهدف الحصول على معلومات: «عالجِوهم في أرضهم». «استثمار في المكان» أو «استثمروهم»... وبعد هذا الأمر يتم إعدامهم.

ذلك المساء، نحو السادسة والنصف، أخرَجَ الملازم عبد الحق وضابطان من فوج الاستطلاع 25 (الملازم منير بوزيان وشمس الدين سعداوي) من الزنزانات، رئيس بلدية الأخضرية والمسجونين الخمسة معه (الذين أوقفوا قبله). كانوا في حالة يرثى لها، مقيَّدين بسلك حديدي ومعصوبي العيون. دفعوهم مثلما تُساق الدواب إلى المسلخ، في شاحنة تويوتا مغطاة (وهي عربة للبلدية وليست للجيش؛ كثيراً ما استخدموا هذا النوع من العربات لهذه «العمليات الخاصة جداً»). أمَروني بالخروج في سيارة جيب مع نحو خمسة عشر رجلاً لحمايتهم من بعيد. رأيتهم يتوقفون عند حافة واد يسِّر. أنزَلوا الرجال الستة. أجبروهم على الركوع وقتلوهم الواحد تلو الآخر برصاصتي كلاشنيكوف في العنق، وتركوا الجثث في مكانها.

خلال السبعة والعشرين شهراً التي أمضيتُها في الأخضرية، شهدتُ بشكلٍ مباشر، حوالى خمس عشرة مرةً على الأقل، اغتيالاتٍ من هذا النوع. كان منفِّذو تلك الإعدامات التي تتم بلا محاكمة، ضباطاً من حاميتنا أو من الجزائر العاصمة. كان من أوائلهم، إضافةً إلى الملازمَيْن اللذين ذكرتهما قبل قليل، ضباطٌ من فوج الاستطلاع 25، من مديرية استخبارات الأخضرية، ومن قطاع عمليات البويرة SOB؛ أذكر النقيب بن عايِش (مساعد العقيد شنقريحة)، والعقيد شنقريحة نفسه والنقيب بن أحمد (الذي تولى قيادة فوج الاستطلاع 25 بعد الملازم داود الذي ذهب في بداية عام 1994 للدراسة في المدرسة الحربية في روسيا). كثيراً ما كان يأتي من مدينة الجزائر ملازمون ونقباء من مركز مكافحة التخريب ومن مراكز المكافحة الأخرى: عند تلقّيهم معلومات في قطاعات أخرى

عن مشبوهين من منطقتنا، كانوا يأتون بأنفسهم لتوقيفهم بمساعدتنا، ثم يعذّبونهم ويعدمونهم.

كان ضباط مديرية الاستخبارات هم الذين يمارسون التعذيب في كل الحالات. منذ وصولي إلى الأخضرية عرفتُ أنهم يقومون بتعذيبٍ منهجي في زنزانات الفيلا. لكن المرة الأولى التي رأيتهم فيها يفعلون ذلك كانت في كانون الثاني 1994. لدى عودتي إلى الملحق الجانبي الموصِل إلى الزنزانات لإخبار ضابط من مركز المكافحة بأنه مطلوب على الهاتف، رأيته مع اثنين من زملائه يعذّبان شخصاً تعيساً، هو أحد كوادر ENAD (إحدى شركات المنطقة الصناعية في الأخضرية)، يُشتبه بأنه كان سائق الأمير عمر شيخي. كان مقيّداً، عارياً تماماً، فوق مقعد، وقد ربطوا إلى قدميه أسلاك كهربائية موصولة بمولّد ذي قبضة (من المعدات الروسية المستخدمة عادةً في هواتف الريف) يُديرونه لينقلوا إليه شحنات كهرباء. رأيتهم أيضاً يستخدمون طرقاً أخرى: يضربونه بعنف بهراوات طويلة، أو يجبرونه على ابتلاع كميات لا تُصدَّق من ماء ممزوج بالجافيل أو بمنظفات أخرى. مات هذا الرجل تحت التعذيب بعد أربعة أيام. تسنى لي في الأشهر التي تلت، أن أرى مراراً هذا النوع من المشاهد المخيفة، لأن عدد الموقوفين سيتزايد كثيراً وسيصبح التعذيب أمراً يومياً، في الليل والنهار.

عنف إرهابي ووحشية عسكرية

فيما راح رجال الاستخبارات يعذّبون أشخاصاً أبرياءَ ويَقتلونهم، كان العسكريون يتعرضون لخسائر فادحة. في بداية كانون الثاني عام 1994، قُتل نحو خمسين جندياً في كمين نُصب في سيدي بالعباس. وفي 11 كانون الثاني نصبت جماعة سايح عطية كميناً لوالي تيسمزيلت والحرس المرافق له، على طريق قرب مدينة زيغ غربي البلاد؛ والحصيلة زهاء ثلاثين قتيلاً (تسعة عشر حسب

الرواية الرسمية)، منهم الوالي نفسه. مأساة أخرى في 15 كانون الثاني: كانت ثكنة سِبْدو (مقر فرقة المدرعات الثامنة)، قرب سيدي بالعباس، هدفاً لهجوم مفاجئ؛ قُتل نحو أربعين عسكرياً. لم تُوَفَّر أيه منطقة في البلاد سوى الجنوب، «الجزائر المفيدة»، على حد تعبير المسؤولين الجزائريين، بسبب آبار البترول والغاز المنتشرة هناك.

حاول النظام في تلك الفترة عَقْدَ (مؤتمر وطني) للخروج بالبلاد من الأزمة. دُعيتْ إليه جميع الأحزاب، طبعاً باستثناء الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي أُطلق عليها منذ العام 1992، اسم «حزب مُنْحَلّ». تكلم المؤتمِرون عن نهاية فترة القيادة العليا للدولة، واحتمال استبدال هذه الهيئة برئيسٍ للدولة. لكننا علمنا في 30 كانون الثاني، أن القيادة العليا للدولة «عَهدتْ» برئاسة الدولة لوزير الدفاع الجنرال اليمين زروال.

في نهاية كانون الثاني، علمتُ أن عبد القادر شبوطي زعيم الحركة الإسلامية المسلحة، قد جُرح أثناء عملية قرب المدية. وفي 26 شباط صُرِع جعفر الأفغاني أميرُ الجماعة الإسلامية المسلحة في مدينة الجزائر على يد رجال الكتيبة 90 للشرطة العسكرية؛ تم تطويقه في فيلا لجأ إليها. وبعد وقت قصير، عرفْنا، على نحوٍ يثير العَجَب، اسمَ بديلِهِ من الصحف. سيتكرر ذلك مراراً فيما بعد: كلما صُفِّي الزعيم المفترَض للجماعة الإسلامية المسلحة، يبرزُ أميرٌ جديد من العدم، ويتم إعلام الجيشِ على الفور: بعد تصفية جعفر الأفغاني، توجَبَ على التوالي تعَقُبُ كل من شريف قوسمي، وجمال زيتوني، وعنتر زوابري، وأيضاً حسن حطاب. أساساً لم يعد الموضوعُ يتعلق بجماعة إسلامية مسلحة، بل بجماعات إسلامية مسلحة. كثيرون منا كانوا يعتقدون ـ سأعود إلى هذا الأمر ـ بوجود جماعات إسلامية مسلحة حقيقية من جهة، ومن جهة أخرى جماعات إسلامية خاصة بالجيش، ومُخْتَرَقة من قبل مديرية الاستخبارات الأمنية.

لم يكن ما عشته في الأخضرية ساطعاً جداً: عملياتُ تعذيبٍ تَعقُبُها إعداماتٌ بلا محاكمة. قلت في نفسي بأن الملازم عبد الحق ورجاله سيهدأون مع قرب حلول شهر رمضان. كنتُ أحلم...

في أول آذار، وكان رمضان في أوجِهِ، قام مئة وخمسون عنصراً بمهاجمة سجن تازولت (لمبيز سابقاً) قرب باتنة. تمكّن نحوُ ألف سجين ـ بينهم ثلاثمئة محكومين بالموت ـ من الهرب. نفّذَ المهاجمون هجومهم ساعةَ الإفطار، عند تخفيف الحراسة. دار كلام عن حدوث تواطؤ، لكن ذلك بدا لي حينئذٍ خيالياً. إني مقتنعٌ بأن قوات الأمن نظمتْ هذا الهروب لتصفية أكبر عدد ممكن من الإسلاميين. كنتُ أعلم أن المحكومين بالإعدام جُمعوا في سجن تازولت؛ فقد رُحِّل العديد منهم إلى هناك في حزيران 1993.

علمتُ أن عدة عشرات من الهاربين قُتلوا في الأسبوع الأول. كان العقيد شنقريحة قد أمرَنا بقتل هؤلاء الفارين حيثما نصادفهم فوراً. بعد ثلاثة أشهر، أوقفْنا أربعةً منهم في منطقتنا. عُذِّبوا تعذيباً وحشياً في مراكز التحقيق، ثم قُتل اثنان منهم على الفور. قال الاثنان الآخران تحت التعذيب بأن أُناساً من جيجِل ساعدوهما بعد الهرب. أركَبَهُما ضباطٌ من المركز الرئيسي للتحقيقات العسكرية، في طائرة مروحية جاءت من العاصمة. أرادوا الذهاب معهما إلى جيجِل ليروا مَن يكون هؤلاء الناس. وبعد دقائق من إقلاع المروحية، رأيتُ أنَ... أحد الرجلين قد أُلقِيَ به منها! (علمتُ لاحقاً من زملاءٍ في دفعتي أن رجال مركزِ مكافحة التخريب في المنطقة العسكرية الخامسة كثيراً ما صَفُّوا مشبوهين بإلقائهِم من مروحيةٍ أثناء طيرانها).

لم أشترك في مذبحة الفارين من سجن تازولت، لكني لم أستطع فعل شيءٍ لمنعها. حتى أني لم أعد أحتجّ. لقد اعتدت. إنه لَبَعيدٌ زمنُ الأكاديمية الذي تعلَّمْنا فيه أنّ على الجندي أن يكون صاحب شرف: عليه ألاّ يطلق أبداً على إنسان أعزل. ألاّ يقتل سجيناً أبداً. ألاّ يسيء

معاملة عدوٍ قطّ وهو بين يديه. كان كلام معلّمينا جميلاً حقاً. لكني كنتُ في جيشٍ من القَتَلَة، من قطاع الطرق واللصوص، أنا نفسي أصبحتُ متوحشاً.

في تلك الفترة اغتيل المؤلف المسرحي عبد القادر علولة في وهران. وبعد بضعة أيام اغتيل في الجزائر العاصمة أحمد الصّلاح مدير مدرسة الفنون الجميلة وابنُه. في نيسان عَيَّن الجنرالاتُ مقداد سيفي رئيساً جديداً للوزراء. خلال أربع سنين عرفت الجزائر أربعة رؤساء وزارة وأربعة رؤساء دولة. يا لَهُ مِن استقرار!

مذابح أيار ـ حزيران 1994

في شهر أيار اتسعت موجة الاعتقالات في الأخضرية. ذات ليلة تلقيتُ، مع رجالي، أمراً بمرافقة ضباطِ استخباراتٍ في «مهمة». بدا هؤلاء الضباط، بثيابهم المدنية، أشبه بالإرهابيين (لِحِيً عمرُها خمسة عشر يوماً؛ وكان هذا يحدث كثيراً: بِتُّ أعرف أنه عندما يُطلِق رجالُ الاستخبارات لِحاهم، فهذا يعني أنهم يعِدُّون لمهمة «قذرة» يُعامَلون فيها على أنهم من رجال «التانغو»)، وبحوزتهم قوائمُ أسماء. وصلنا إلى قرية صغيرة، فطلبوا مني الانتظار عند مدخلها. وزعتُ رجالي في مواقع حول هذه المساكن الهشّة التي يعيش فيها أناس بسطاء جداً. بعد ثلاثة أربا ع الساعة، عاد الضباط الأربعة مع خمسة رجال قُيِّدتْ أيديهم خلف ظهورهم بسلك حديدي، ووُضِعت فوق رؤوسهم أغطية تمنعهم من الرؤية. كانوا يسيرون مرتجفين ولا يقولون شيئاً، كأنهم يعرفون مصيرهم. لدى عودتي إلى مركز الشرطة، كان زملاء آخرون ممن خرجوا مع ضباط الاستخبارات، قد أحضروا أيضاً عدداً من «الأسرى».

أتذكّر أسماء بعضهم، ممن تعتبرهم عائلاتُهم اليوم مفقودين أو تعتقد أنهم قتِلوا بيدِ إسلاميين. أُصرُّ على تكذيبِ هذا الأمر تكذيباً قاطعاً. لقد قُتل الأشخاصُ الذين تلي أسماؤهم، بين أيار وحزيران

1994 على يد عساكر الأخضرية بأمر من الجنرالات وبموافقة العقيد شنقريحة قائد قطاع عمليات البويرة SOB. إنهم الشقيقان بريطي، الشقيقان بيري، فريد قاضي، فاتح عزراوي، عبد الوهاب بوجمّة، محمد مسعودي، محمد متاجر، جمال مخازني، والشقيقان بو صوفة.

الأخيران أعرفهما شخصياً. الشقيق الأكبر رب عائلة مُسالم ويعمل في شركة SNIC للدهان. والآخر فنان يمارس الرسم. أكّد ضباطُ مركز مكافحة التخريب أن لهما صلة بالإرهابيين. يمكن وصفُهما بأيّ شيءٍ عدا الإرهاب. إنني مقتنع بذلك؛ لم يكونا حتى يتعاطيان السياسة. لقد قُتل الشقيقان بوصوفة في ظروفٍ مرعِبة.

رحت أنظر إلى هذه اللعبة الدوّارة: أناسٌ يُعتقَلون، يعذَّبون، يُقتَلون وتُحرق جثثهم. دائرة جهنمية: رأيتُ منذ مجيئي إلى الأخضرية، زهاء مئة شخصٍ على الأقل يُصَفَّوْن. ما العمل؟ كان السؤال ينْقُب ذهني، هل أفرّ من الجيش؟ لأذهب إلى أين؟ لألتحق بالجماعات المسلحة؟ لأقتل الأبرياء؟ لا.

لم أعد حتى أجروٌ على الدفاع عن قضية بعضِ الأبرياء: سبق العقيد شنقريحة، الذي استلم قيادةَ فوجِنا منذ بضعة أسابيع بدلاً من الجنرال مجاهد، أن أمرني عدة مرات بالكفِّ عن خرقِ الأنظمة. لم أشَأْ إثارةَ غضب عناصر مركز مكافحة التخريب، أو غضب رؤسائي. وبدأتُ منذ بضعة أسابيع أتوخّى الحذر. فكرتُ بالتقاط صور لكني لم أستطع. فقد أثار هذا الأمر الشكوكَ. في تلك الفترة كان قد قرَّ قراري: سأفِرّ إلى الخارج عند أول فرصة، وسأحكي عن كل ما رأيته. لكني سأنتظر طويلاً مجيء فرصتي...

كان محمد متاجر رجلاً في الستين، وكان اثنان من أولاده إرهابيَّيْن مطلوبين بشدة. بعد أن عُذِّب، جَرَّهُ النقيب بن أحمد، قائدُ كتيبتنا، في الباحة، وأمام الجميع... تَبوَّل عليه مُردِّداً: «نادِ ولديك الكلْبَيْن ليُنقذاك الآن!». بعد هذا المشهد الهمجي، أطلق النقيب واثنان

آخران من الجنود رشقةً من الرصاص على الرجل العجوز. أُلقِيَتْ جثته في الخلاء. قُتِل الآخرون جميعاً بعد أن عُذِّبوا. ودام تعذيبُ بعضهم بضعة أيام. ذُبح ثمانيةٌ وأُلقي بجثثهم في حقل. أُلقِيتْ جثتان عاريتان بجانب المحطة؛ وتُركت خمس أخرى عند حافة واد يسر. بل أُحرق أسيران وهما على قيد الحياة: طفل في الخامسة عشرة ورجل يناهز الخامسة والثلاثين. لن أنسى هذا المشهد قط. كان هناك، إضافةً إليَّ، الملازمان عبد الحق ورمضان من مركز مكافحة التخريب، والملازمون بوزيان وشمس الدين وبوقشابية من فوج الاستطلاع 25. أركَعَ الملازمُ شمسُ الدين، الأسيرَيْن، أمام الجميع، وبللَّهُما بسائل A72، سريع الاشتعال الذي يُستخدم وقوداً في بعض الآليّات المدرَّعة. «لا، لن يفعل ذلك!» قلتُ لأحد زملائي. راح الصبي يتوسل ويبكي أمام نظرات ازدراءِ العسكريين المجتمعين حوله. أشعل الملازم قطعة بلاستيك وألقاها فوق ثياب التعِس الذي تحوَّل على الفور إلى مصباحٍ بَشَريّ حقيقي. قَطَعَتْ رشقةُ رصاصٍ أطلقتْ عن كثب، صرخاتِ ألمِهِ التي توقظ الموتى من رقادهم. لبثَ رفيقُهُ الذي حضر المشهدَ، صامتاً من الرعب، وبعد بضع دقائق لاقى المصيرَ نفسَه.

في تلك الأيام من أيار وحزيران 1994، اكتشف سكان الأخضرية عشرات الجثث المتناثرة حول المدينة. في معظم الأحيان كان التعرُّفُ على الجثث غير ممكن. أساساً، لم يجرؤ أحد على الاقتراب منها. وقمةُ الوقاحة أن ضباطاً من وحدتنا، هُمُ الذين أخبروا قيادةَ الدرك، كما يحدث غالباً، بوجود جثثٍ حول الأخضرية. في هذه الأحوال، يذهب رجال الشرطة والدرك، ومعهم سيارات إسعاف الحماية المدنية، لجمعِ الجثث وأخذِها إلى مشرحةِ مستشفى الأخضرية: يتعرف الأهالي على بعضها، وتُدفن الجثث المحروقة، أي التي لا يمكن التعرف عليها، باسم «س جزائري». أحياناً أيضاً، تُرمى الجثث في قطاعات أخرى (مثلاً في قطاع عمليات تيزي أوزو على بعد 60 كم من الأخضرية): هؤلاء أيضاً يُدفنون باسم (س)، لأن

أحداً لا يتمكن من التعرف عليهم. بهذه الطريقة اختفى آلاف الجزائريين خلال السنوات الأخيرة.

سيُدفع سكانُ الأخضرية للاعتقاد بأن الضحايا قُتلوا بيد إرهابيين طبعاً. أما مَن لم تَظهر جثثهم وسُمّيوا «مختَفون»، فلأنَّ جثثهم أحرقت. حتى أنّ مراهقاً في الخامسة عشرة كان يبيع السجائر خلسةً، قُتلَ بالوحشية نفسها على يد الملازم عبد الحق. اشتَبَهوا بأنه يعطي معلومات للإرهابيين. لم يخرج أيٌّ ممن أُحضِروا إلى الفيلا، حياً. بعد بضع سنين، علمتُ عقبَ خروجي من السجن، أن الملازم عبد الحق، الذي أصبح نقيباً، قد نُقل إلى سيدي بالعباس، غربي البلاد، حيث يستصْنِعُ لنفسه عُذْرِيَّةً. وقبل ذلك أمضى بضعة شهور في السجن بتهمة السرقة. كذلك أصبح الملازمون بوزيان وشمس الدين ورمضان، نقباء.

فيلق القَتَلة

تكرر السيناريو نفسه تقريباً في الشهر نفسه قرب مدينة تينيس، غربي مدينة الجزائر. أخبرَني بالعملية ضباطٌ من الفوج 12 لمظليي الصاعقة، عرفتُهُم في شرشال، وشارَكوا في العملية. منهم الملازم سليم صمالي وعبد الملك (نسيت كنية هذا الأخير). ففي كمينٍ نصبَتْه جماعةٌ إرهابية، فقَدَ الجيشُ ستة عشر رجلاً بينهم ضابطان. وبعد أسبوع، قام فريق مكون من ضباط استخبارات وعناصر من الفوج 12 لمظليي الصاعقة، بهجوم على عائلات الإرهابيين في المنطقة. كانوا يطرقون الأبواب بثِيَاب إسلاميين، قائلين: «افتحوا، نحن الأخوة!» ومن ثم يَذبحون جميع أفراد الأسرة، رجالاً ونساءً وأطفالاً. خلال أسبوع قَتلوا أكثر من مئة وثمانين شخصاً. لم تتطرق وسائل الإعلام الجزائرية والأجنبية قط إلى هذه المذبحة.

حكى لي الملازم سليم صمالي عن عملية أخرى من النوع نفسه

شارَكَ فيها عام 1994: أُنزِل فريقٌ كوماندوس من فوج المظليين 12، من طائرة مروحية، في غوراية قرب شرشال. ذُبح سكان قريتين صغيرتين بالكامل. وذهبت المروحية في اليوم التالي، لاستعادة أفراد الكوماندوس. قام رجال الفوج 12 بعمليات كثيرة من هذا النوع: قُتل جميع سكان البيوت المعزولة في الجبال، المشتبه بتأييدهم للجماعات المسلحة؛ وكونُهُ لم ينجُ أحدٌ يستطيع أن يَشْهَد، بات من الأسهل لاحقاً أن يُقال بأنها جرائم إرهابيين...

كما قلتُ، كان الفوج 12 لمظليي الصاعقة بالنسبة لي هو «فوج القَتَلة». إنه الفوج الوحيد في مركز قيادة مكافحة التخريب، الذي يضم «سَريَّة خاصة» من أربعة فصائل من اثنين وثلاثين رجلاً (في الأفواج الأخرى، كان هناك «فصيل» واحد «خاص» للجانب القذر من المهام). في أغلب الأحيان كان رجال هذه السرية الخاصة يمارسون عملهم بلباس مدني. هَمَجٌ حقيقيون. كان عبد الملك، زميلُ دفعتي، واحداً منهم. رأيته ثانيةً في مدينة الجزائر عام 1993 وقد جُنَّ بسبب المذابح التي أُجبِر على القيام بها: «إننا نقوم بعمل قذر... يطلبون منا الخروج كل ليلة وكل يوم... القذرون. قَتَلونا!» (يتكلم عن الجنرالات طبعاً). قال لي وقد فقد صوابه تماماً: «لم أعد أعرف من أنا. لم أعد أعرف هل نحن في الليل أم النهار...». كان ثملاً ذلك اليوم، وقال لي بأنه يتعاطى المخدرات أغلب الأحيان ويدخن الحشيش كل الوقت، مثل جميع رجال سريته.

كان هناك أيضاً رقيب أول من الفوج 12 لمظليي الصاعقة، اشتُهر في جميع وحدات مكافحة التخريب، باسم «Enims ـ النمس». كان حيواناً حقيقياً متوحشاً، مستعداً دوماً للقيام بالأعمال القذرة التي يأبى الآخرون القيام بها، ويجد متعةً في التعذيب والقتل والذبح...

الفوج 12 هو أيضاً الفوج الوحيد في قيادة مكافحة التخريب، الذي تم نشره في جميع مناطق الجزائر. نُشر عام 1992 في البليدة ثم

في القصبة التابعة لمدينة الجزائر. وعام 1993 في باب الواد وبوفاريك، وعام 1994 في قسنطينة وباتنة وجيجل (اعتباراً من عام 1995، ذهب على التوالي إلى عين دفلة والشلف وسيدي بالعباس وتيارت) وخلال كل تلك الفترة كان العقيد عثامنية قائداً للفوج. في كل مكانٍ مر فيه الفوج 12، ارتكب مذابح بين المدنيين، نُسبت بالطبع للجماعات الإرهابية.

فضلاً عن ذلك، لم يُحترم أي نظام بين عناصر الفوج: كان باستطاعة صف ضابط أن يضرب ضابطاً. كان العصيان شيئاً عادياً. شاعت فيهم المخدراتُ والمثْليَّةُ وكذلك الاعتداءاتُ على المدنيين. لم يتورَّعوا مثلاً عن اغتصابِ فتاةٍ وقعتْ بين أيديهم. كان الفوج 12 بكل بساطة مملكةَ انعدام الانضباط، مملكةَ الفوضى. وكثيراً ما قال لي زملائي: «أحسنتَ صُنعاً بعدم مجيئك إلى هذا الفوج».

ماتوا لأجل لاشيء

ذات مساء من شهر حزيران 1994، أراد رئيسي العقيد شنقريحة الخروجَ في دورية في شوارع الأخضرية: خروجُهُ في دورية لمجردِ التسكع، أمرٌ وارد. طلب مني مرافقتَهُ مع فَصيلي. الضباط الكبارُ الذين لم يكونوا يُخاطرون أبداً، كثيرون، وهو واحد منهم. هُم، يُدفَع لهم الكثير لكي يَأمُروا، ونحن يُدفع لنا القليل لكي نموت.

أخذْنا خمسَ سيارات تويوتا. كان قد مضى نصفُ ساعة على جولتنا عندما ظهَرَ رجلٌ في الظلمة. غادر منزله عند منتصف الليل بعد موعد منع التجول. أمرْتُهُ برفعِ يديه وأنا أهدِّده بالكلاشنيكوف.

«إلى أين أنت ذاهب؟

ـ لأبحث عن أعواد ثقاب!» أجابني برخاوة.

خرج العقيد شنقريحة من سيارته ليرى ما يحدث. أمرني

بالذهاب لتفتيشِ بيته. دخلتُ مع خمسة رجالٍ بيتَ المشتبهِ به. فجأةً دوّت طلقة رصاص في الخارج. خرجتُ راكضاً. كان الرجل يرقد في بركة من الدم. لقد أطلق العقيد عليه للتو رصاصةً في الرأس.

«هل حاول الهرب يا سيدي؟

ـ إنهم جميعاً إرهابيون، هيا نذهب!

ـ هل أطلب سيارة إسعاف؟

ـ لا! لنذهب».

في اليوم التالي، عثر سكان الحي على جثة: عمل آخر من أعمال الإرهابيين... من كان ذلك الرجل؟ لم أعرف أبداً.

أثناء صيف 1994 نفسه، كنا أنا والملازم أول بوشارِب (ابن شقيق الجنرال محمد بوشارب، مدير المفوضية السياسية في وزارة الدفاع الوطني) معاً في عملية قرب الأخضرية. انتبهتُ، فيما كنتُ أفتش بيتاً مهجوراً في مكان معزول، إلى جماعة مسلحة تحاول الهرب عند مخرج القرية التي في الوسط. لم يكن هناك ما يدعوني للقلق، فالملازم أول ورجاله يُغلقون مخرج القرية؛ كانوا متمركزين قرب مفرق بولزباح. أخطرتُ زميلي بأن سيارة رينو إكسبرس بيضاء تتجه نحوه وأن عليه أن يوقفها بأي ثمن. لكن النقيب الذي ينسق العملية من مركز القيادة، طلب منه ألا يتحرك من مكانه.

لكن الملازم أول تصرَّفَ من رأسه: صادَرَ مقطورةً كي يذهب بمبادرة منه، مع خمسة عشر من رجاله، لمواجهة أربعة إرهابيين، تاركاً مرؤوسيه عند الحاجز المُقام عند المفرق. كانت التعليمات الموجهة إليه واضحة مع ذلك: عدمُ مغادرة موقعه تحت أية ذريعة. إذ يُفترض دَفْعُ رجال «التانغو» باتجاهِ للإمساك بهم، والأفضل أن يكونوا أحياء. من حيث المبدأ، لم يكن أمام هؤلاء أية فرصة للهرب.

كانت الجماعة التي يقودها الأمير عنتر (نعرف عن طريق معلومات مديرية الاستخبارات أنه هو مَن ينشَط في هذه المنطقة)،

تعرف المنطقة تماماً. رأت من بعيد أن مقطورةً مليئة بالعسكريين قادمةً إليها، فاستقلت درباً متعرجاً سبق أن فخَّخَتْهُ (تزرع الجماعات المسلحة دوماً قنابل في الطريق المؤدي إلى مخابئها). وبعد ملاحقة قصيرة دامت بضع دقائق، وصلت المقطورة، بعد منعطف طويل، إلى طريق مسدودة. كان رجال التانغو قد تركوا سيارتهم وذهبوا سيراً على الأقدام للانضمام إلى جماعة مجاورة من المقاتلين. فجَّروا عن بُعد ثلاثَ قنابل غاز مدفونة تحت الأرض، وهم يُمطِرون الدورية برصاص بنادقهم الكلاشنيكوف. جعلَني الدخانُ الأسود الهائل المتصاعد نحو السماء، وصيحاتُ «الله أكبر»، أفهم المصيبة التي حلت للتو.

هرعتُ مع بضعة رجالٍ إلى مكان الانفجار. كان المشهد مروِّعاً: إحدى عشرة جثة ممزقة كلياً. بينما نجا الملازم أول بوشارِب وثلاثة من رجاله. أُصيبَ بجرح طفيف فقط، وتمكَّنت الجماعةُ الإرهابية من الهرب. لكنها تمكنت أيضاً من ذبحِ نصفِ سَريةٍ لنا. وحين تناولتُ جهاز الراديو، لم أعرف ماذا أقولَ لمركز القيادة. «تعالوا بسرعة! أرسِلوا سيارات إسعاف». إنها الجملة الوحيدة التي استطعتُ النطق بها. راح رجالي ينظر بعضهم إلى بعض بذهول. كنا، ونحن نحدق في الجثث الممددة هناك، نرى أنفسنا في مكانها. وبانتظار قدوم سيارات الإسعاف، جمَعْنا قِطَعَ أجسادِ زملائنا القتلى.

لم يُعاقَب الملازم أول بوشارب أبداً على خطئه هذا مع أن الجميع يعرفون أنه ورجالَهُ تَناولوا المخدرات ذلك اليوم. في الجزائر، لا أحد يمسّ المقرَّبين من الجنرالات. إنه اليوم برتبة نقيب.

في 11 تموز، قُتِل سبعةُ أجانب في مدينة الجزائر. هذه المرة استُهدِف أيضاً أوروبيون شرقيون. لم يعد الموت يوفِّر أحداً. الجميع يمارسون القتل: الإسلاميون والعسكريون والدرك واللصوص وحتى كبار الضباط في صفوف الجيش. أكثر حالةٍ عرفتُها إثارة للرعب،

هي بدون شك حالة العقيد حمانة الذي يعمل في مركز قيادة مكافحة التخريب مساعداً للجنرال محمد العماري منذ نهاية عام 1992، وسبق أن تحدثتُ عنه (خَدَمتُ تحت أمرته في بني مسوس): كان قاتلاً حقيقياً...

أسطورة العقيد حمانة المشؤومة

بعد أن عاث العقيد حمانة، الخمسينيّ، فساداً في بوفاريك والبليدة، بقَتْلِ عشراتِ المدنيين في وضح النهار، عُيِّنَ رئيساً للقطاع العسكري مع بداية 1994 في منطقة المدية. طَلَبَ ضابط الدبابات السابقُ هذا، الذي قاد اللواءَ الثامنَ المدرَّع، طلبَ من محمد العماري ستةَ أشهر لأجل «تنظيف» المنطقة. لم يكن حمانة، الذي يرتدي دوماً لباس المعركة المبرقَش بأكمامه المشمَّرة ليلاً ونهاراً، شتاءً وصيفاً، بجسامتِهِ وقامتِهِ التي تبلغ المتر والثمانين، وحُضورِهِ الشخصي الخاص جداً، لم يكن ليدَعَ أحداً غيرَ مُبالٍ بهِ. كان يحدُثُ أن يتبادلَ مع مساعديه اللَّكْمَ والرَّكلَ، من أجل تسوية الخلافات بطريقة «رجل إلى رجل». عند وصوله إلى المدية، طلب التحليق فوق المنطقة بالمروحية. «يجب ألاّ نترك كلباً ولا قطة، ولا بغلاً ولا حماراً و... طبعاً ولا إسلامياً». تلك كانت تعليماته.

إثرَ عمليةٍ قادها العقيد حمانة ضد مقاتلي المدية بعد أيام من استلامه، حصل على سيارة تويوتا 4X4 صالحة لكل الطرقات بيضاء اللون. أرسلها إلى ثكنة الدار البيضاء وأمر بتَدْريعها. وحين استعاد التويوتا الشهيرة، كتب عليها عبارة سيارة الموت.

لم يكن حمانة يتورع عن قتل المدنيين. الويل للرعاة إذا شاء سوءُ الحظ وصادَفَهُم في طريقه أثناء عمليات التمشيط، فهو يعدمهم بنفسه. كان يردد: «هؤلاء الناس [الرعاة] يخبرون الجماعات الإرهابية بتحرُّكات الجيش. اقتلوهم!» ويحرص بالطبع على أخذ القطيع وبيعه. بات اسم حمانة بالنسبة للسكان المحليين، مرادفاً

للموت. كانت جماعة إسلامية (تلك التي قادها سايح عطية حتى موته في نهاية 1994) هي التي تغلبت على هذا العقيد: قُتل في عملية قرب برواقيَة. حكى لي نقيب من الفوج 25، كان حاضراً في مشرحة مشفى عين النعجة العسكري، عند نقل جثته إليه، بأنَه رأى الرئيس اليمين زروال يحضن جثة حمانة ويبكي...

8

العار

صراع بين عشائر السلطة

في آب 1994، قُتل خمسة دركٍ فرنسيين قرب المدينة الديبلوماسية عين الله في الجزائر العاصمة، كانوا يؤمِّنون حماية مدينة الديبلوماسيين. أفادت المعلومات الرسمية بأنّ جماعة جمال زيتوني وراء العملية: أراد الإرهابيون المتنكّرون بلباس شرطة، زرع قنبلة، فباغَتَهُم رجالُ الدرك وأطلقوا النار عليهم.

في الأخضرية، أُحرقت المدرسة الثانوية الواقعة في مركز المدينة، وكانت الجماعة الإسلامية المسلحة قد نشرت بلاغاً أمرت فيه الطلابَ بجميع فئاتهم بعدمِ التوجُّه إلى المدارس. فحدثتْ عرقلةٌ في العودة إلى المدارس.

في تلك الفترة كان الوضع مشوشاً جداً بالنسبة لنا. أطلق الرئيس زروال، في تموز، نداء الرحمة: دُعي الإسلاميون المسلحون إلى الكفّ عن القتال وتسليم أنفسهم مقابل عدم معاقبتهم. حتى أن طائرات مروحية تابعة للجيش ألقت فوق المقاتلين مَناشيرَ تَحُثُّهم على الاستسلام. لكننا في الوقت نفسه، كنا نتلقى أوامر بتكثيف العمليات ضد الجماعات المسلحة. بدا لنا ذلك متناقضاً جداً. وسرت التعليقات بين صفوفنا على قدم وساق.

بدأنا في الواقع نفهم بأن هناك، ولا شكّ، صراعاً بين زعماء الجيش والرئيس زروال. كان هذا قد عَيَّنَ الجنرالَ محمد بتشين الرئيسَ السابق لمديرية الأمن حتى عام 1990، والعدوَ اللدود لزملائه توفيق والعماري وتواتي، في منصب مستشار أمن الرئاسة. وبقيام زروال بتعيين بتشين الذي أراد العودة إلى الأضواء، في هذا المنصب، يكون قد أعطاه جَناحَيْنْ. فقد عادتْ عليه حالةُ العنف السائدة بالفائدة كونُهُ أنشأ شركةَ ضمان وراح يُبرِم عقوداً مُدِرَّةً مع مسؤولين سياسيين محليين ورجال أعمال وشيوخ النظام. كانت الأسلحة تأتي من الإدارة الحكومية للأمن الوطني، نظراً لارتباط بتشين بالعقيد علي تونسي زعيم مديريات الشرطة.

فيما بعد، علمتُ وأنا في السجن، بأن حرب العشائر قد بدأت في تلك الفترة عندما أقام الجنرال بتشين، بدءاً من ربيع 1994، حواراً مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحتجزين آنذاك في سجن البليدة. تلك فترة كثُرت فيها الهجمات. يجب القول بأن حرب العشائر في الجزائر لا تندلع بصورة مباشرة: الأرجح أن تتجابه مختلفُ مراكز القرار، عن طريق مذابحَ واغتيالاتٍ تُنسب عموماً إلى الجماعة الإسلامية المسلحة. يستطيع الجميع أنْ يَقتلوا ويعلّقوا التهمة على ظهر الإسلاميين. لم يكن هناك أساساً سوى صراع بين عشيرة الرئيس وعشيرة الجنرالات: وكما قلت، لم تكن مختلف مديريات الاستخبارات الأمنية يتردد بعضها في توجيه الضربات للبعض الآخر. وكان يحدث أيضاً أن تقوم وحداتُ أمن متنكرة بلباس إسلاميين، بقتل رجال شرطة وعسكريين، بل بذبح مدنيين، لكي تتمكن لاحقاً من الاتصال بجماعات إرهابية حقيقية واختراقها أو تصفيتها... هجمات عديدة نُسبت للإسلاميين، ارتكبتْها مختلفُ عشائر السلطة التي يشنُّ بعضُها حرباً لا هوادة فيها على البعض الآخر، وسعى كل طرف فيها لإسقاط المصداقية عن الطرف الآخر. وكل الوسائل مسموح بها. من قال بأن الكلاب لا يأكل بعضها بعضاً؟

في أيلول 1994، أطلقت الرئاسة سراح عباسي مدني وعلي بن حاج وثلاثة مسؤولين آخرين من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ووُضِعوا تحت الإقامة الجبرية. نادى عباسي مدني بوقف العنف، لكن علي بن حاج لم يفعل. علمنا أنه وجَّهَ، من مقر إقامته الجبرية، رسالتين إلى شريف قوسمي «الأمير الوطني» للجماعة الإسلامية المسلحة، داعياً إياه إلى تكثيف الأعمال الإرهابية، ومُعطياً تعليمات عن «أهداف للضرب». ووفقاً لأقوال الصحافة وبعض الزملاء، عُثِر على هاتين الرسالتين بحوزة شريف قوسمي بعد تصفيته على يد قوات الأمن في نهاية شهر تشرين الأول. أدت هذه القضية العجيبة إلى إعادة بن حاج إلى السجن ووضعِ حد لـ «حوار» الذي حاولت رئاسة الجمهورية إقامته.

في تشرين الأول، غرقت بلدة الأخضرية بكاملها، كل ليلةٍ، مدة شهر، في ظلام تام: فجَّرت الجماعاتُ المسلحة المحوَّلَ الكهربائي. وطوال تلك الفترة، تعذَّر علينا العمل ليلاً. بات بوسعِ الإسلاميين التنقل دون أن يراهم أحد.

في 1 تشرين الثاني، بلَغَ الجنرال محمد العماري رتبةً صُمِّمت خصيصاً لأجله: أصبح «جنرالاً لفيلق الجيش». بعد فشل «المفاوضات» بين الرئاسة وقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، دعا محمد العماري إلى «تكثيف مكافحة الإرهاب». فهمتُ عندها أن الجزائر ستشهد قتلى آخرين ومختَفين آخرين ومآسٍ أخرى. بالأمس أعلن الرئيس زروال إقامة انتخابات رئاسية قبل نهاية عام 1995. كانت السلطة تبحث عن شرعية.

نهاية العام ستكون مأساوية. أنكر كميناً وقع فيه فصيلٌ من وحدتي. ذُبحَ أولئك الرفاق الاثنان والعشرون الذين كانوا في مهمة على طريق بوزقزة في بودربال، على يد جماعة إسلامية كانت تُحضِّر طُعماً لفصيلٍ من المشاة يرتاد هذا الطريق كل يوم في الساعة نفسها. شاء الحظ أن يكون رفاقي على هذا الطريق في الساعة

المقررة. وبقي الفصيلُ المستهدَفُ أساساً، على بعد نحو مئة متر في الخلف، دون أن يفعل شيئاً، تاركاً الإرهابيين يُجهزون على الجنود ويلوذون بالفرار. لم تقم ميليشيا المخفي التي كانت قد أنشئت للتو (سأتكلم عنها لاحقاً)، والمتمركزة على بعد أقل من كيلومتر من الكمين، بأي فعل. ولدى وصولنا إلى المكان بعد خمس عشرة دقيقة، طلبْنا من العقيد شنقريحة ملاحقة الإسلاميين، فرفَضَ...

في كمين آخر في البويرة، صُرع أحد عشر جندياً من الفوج المدرَّع 10. وفي هجوم على جباحية، قُتل اثنا عشر جندياً ثملاً لدى خروجهم من الثكنة... كمين آخر في بومرداس، قُتل فيه اثنان وعشرون مجنَّداً... وكمين في ثنية الحد، قُتل فيه على الأقل عشرةُ مجندين... واللائحة طويلة. تكبد الدرك والحرس الجمهوري أيضاً خسائر فادحة.

في نهاية 1994، جاءنا قائد جديد للقطاع: الجنرال شيبان، وهو قاتل آخر سأجد فرصة للحديث عنه. حل محل العقيد شنقريحة الذي نابَ منذ نهاية العام 1993 عن الجنرال مجاهد (الذي عُينَ مديراً لأكاديمية شرشال العسكرية). أما العقيد شنقريحة، فقد نُقل عام 1994 إلى قيادة الفرقة المدرّعة 8 في سيدي بالعباس واستُبدِل بالعقيد قدور بن جميل.

مثل الفرنسيين...

أيضاً في تلك الفترة، خريف 1994، عشتُ حدثاً أثَّر في نفسي. كان هناك مجاهد قديم في حرب التحرير يُدعى عمر حوّاس، يعمل معنا: هو من سكان قرية زُبَزبورة الصغيرة التي تبعد 5 كيلومتر عن الأخضرية. كان يعرف المنطقة ورجال «التانغو» الذين يعيثون فيها فساداً، معرفةً جيدة. وكثيراً ما رافقَني في دوريات ليليةٍ لا نعود منها قبل السادسة صباحاً. علمتْ جماعةُ أحمد جبري أنه يتعاون معنا وقررت تصفيته. ذات ليلة جاء عدد كبير منهم وأخرجوا عمر

من بيته: أكّد رجلان من الجماعة أخفيا وجهيهما، أنه هو بالفعل، فأعطى جبري الأمرَ بقتلِه. لكنّ العجوز كان أشد منهم مكراً واستطاع الهرب. أطلقوا عليه النار وجرحوه في يده. استمر العجوز في الركض إلى أن وصل إلى إحدى دورياتنا التي حملته إلى الثكنة.

روى قصته للعقيد شنقريحة وضابط الأمن، شارحاً لهما بأنه تعرَّف على الرجلين الملثَّمين: إنهما من الجيران. أمر العقيد على الفور بتوقيفهما، الأمر الذي تمّ منذ الصباح. أُخِذا إلى الفيلا وعُذّبا مدة ثلاثة أيام. في اليوم الرابع، جاء مدير مركز الشرطة ليقول لي بأنّ امرأةً مسنة ومعها فتاة وصبي في الثالثة عشرة، بالباب، وتطلب رؤية أحد الضباط. ذهبتُ لرؤيتها فشرحت لي بأنها جاءت تبحث عن زوجها وابنها اللذين اعتُقِلا وحُبِسا في الفيلا.

فاجأني يقينُها كثيراً، وسألتُها كيف لها أن تكون متأكدة بهذا الشكل من وجودهما هنا. أجابتني بأن هذه الفيلا كانت أثناء حرب التحرير تُستخدم من قبل العساكر الفرنسيين الذين يحبسون فيها الموقوفين المدنيين (هذا ما كنا نفعله نحن: عليّ أن أوضِح بأن جميع الأشخاص الموقوفين في قطاع عملياتنا كان يؤتى بهم إلى هنا). صُدمتُ حقاً: الأمر بديهي. لا شيء تغير بالنسبة لها منذ أكثر من ثلاثين عاماً. وكانت تُماثِلُنا بالجيش الفرنسي...

على نحوٍ ما، لم تكن مخطئة. فنحن نستخدم الطرائق نفسها التي استخدمها الفرنسيون. كنتُ خجلاً حقاً من الانتماء إلى هذا الجيش. بالطبع، لم ترَ العجوزُ زوجها وولدها ثانيةً أبداً. لقد تمّت تصفيتُهُما مثل كثيرين غيرهما.

تجهيزات عسكرية فرنسية

علمتُ من زملاء لنا، أواخرَ 1994، أننا سنتلقى تجهيزات حربية جديدة. كان سلاح الطيران قد تلقى منذ العام 1993، حوالى عشر قاذفات قنابل روسية من نوع Su 24، استُخدمتْ خصوصاً في قصف

قرى بكاملها بالنابالم في منطقة عين دفلة وتكسانة (ولاية جيجل) بعد عملية الفرار من سجن تازولت. وفي العام 1994، استلم الجيشُ عرباتٍ مدرّعة من نوع «فهد»، قادمة من السعودية.

هذه المرة، عرفتُ أن سلاح الطيران سيتلقى طائرات مروحية فرنسية من نوع [سنجاب]، مجهّزة بمعدات متطورة في النقل والرؤية الليلية، تستطيع هذه المعدات أن تنقل ما يصوِّرُهُ راكبو المروحية، إلى مراكزَ في وزارة الدفاع الوطني بالجزائر العاصمة، وفي قيادة القوات الجوية (في شراقة)، وفي قيادة القوات البرية (في عين النعجة): هكذا يستطيع الجنرالات أن يتابعوا، ليلاً نهاراً، ما يحدث في الأراضي التي تُحلّق «السناجب» فوقها. سُلمتْ ثمانية من هذه الطائرات في الواقع في بداية عام 1995. وكثيراً ما سيتم استخدامها في عمليات إلى جانب مروحيات MI 18 الروسية.

عام 1995، علمتُ أن جنرالات الجيش تلقوا أيضاً «حقائب» اتصال متطورة جداً، فرنسية المنشأ، تُمَكِّنُهم من الاتصال عبر الأقمار الصناعية بجميع وحدات البلاد. علمت ذلك من ملازمٍ في وزارة الدفاع الوطني، ذهبَ في دورةِ تأهيلٍ للتدرُّب على هذه المعدات في فرنسا، لكي يتمكن بدورِهِ من تأهيل جنرالاتِنا. وعلمتُ أساساً طوال فترة نشاطي، أن العديد من الضباط أجروا دورات تأهيل في فرنسا على «الحرب الإلكترونية» و«تقنيات النقل الحديثة». كما تلقينا نحن أيضاً تجهيزات حديثة: أجهزة راديو من ماركة موتورولا وفيليبس، ونظارات للرؤية الليلية (قيل بأنها فرنسية المنشأ أو سويدية) كي تحل محل مَناظيرِنا الروسية القديمة بأشعتها تحت الحمراء.

لكن التجهيزات لم تكن جميعها من هذه النوعية. فقد زوِّدت وحداتُ مشاة ودرك برشاشات آلية خفيفة (AM) رومانية المنشأ كانت كارثة حقيقية: بعد خمسة شهور من استعمالها باتت غير صالحة للاستعمال نهائياً. وماذا أقول عن بنادق الكلاشنيكوف

الروسية الشهيرة، التي درجت تسميتها بـ «كلاش»؟ إنها من حيث المبدأ سلاح قوي على نحو لافت، يستخدمه الإرهابيون أساساً على نحوٍ واسع. وخلال السنين التي شاركتُ فيها بالحرب، استعملتُ كثيراً النموذج الأكثر شهرة، الأكفومات كلاشنيكوف 47، المسمى AK 47، ذا الأخمص المعدني القابل للثني. أما البنادق التي جُهِّز بها الجيش فلم تكن بالمستوى المطلوب.

في نهاية الثمانينات، قرر الجيش بالفعل أن يصنِّع منها محلياً، وفتح لهذا الغرض مصنعاً في سريانة قرب خنشلا، شرقي البلاد. لكن اختلاساتٍ جرتْ في المصنع، فخرجتْ منه أسلحةٌ تدعو للرثاء. انتبه العساكر الذين استخدموا هذه البنادق جزائريةَ الصنع أثناء الاشتباكات مع الجماعات المسلحة، أنَّه بعد نصف ساعة من الإطلاق لا يعود مدى رمايتها يتجاوز الخمسين متراً، في حين أنه يبلغ عادةً نحو ألف متر. علمنا لاحقاً أنه لم يتم التقيُّد بمواصفات الخلْطة المستعملة في صنعِ الماسورة. لم يكترث مسؤولو مصنع سريانة الذين وفَّروا في المادة الأولية لوضع المبلغ الفائض في جيوبهم، لم يكترثوا لنتائج عملهم. وبالطبع لم يُساءَل هؤلاء المسؤولون قط.

تصفيات وفرار من الجيش

لا يسمح الجنرالات لأحد بإعادة النظر بسلطتهم، لذا لم يترددوا بقتلِ أو سجن كل عسكري اعترضَ على سياسة استئصال التيار الإسلامي، ولم يرَ حلاً سوى الحوار. أُحيل عدة جنرالات على التقاعد بسبب سلوكٍ اعتُبِر شديد التديُّن. وقَضى آخرون ممَّن دَعوا للتصالح مع الإسلاميين، تحديداً، في ظروف غامضة. أذكُر حالة كل من الجنرالات محمد طواهري (ماتَ في حادث مروحية)، وعلي بوتيقان (قُتل في اعتداء) وفوضيل صعيدي (في حادث سير). اختفى ثلاثتُهم عام 1995.

قُتل الجنرال بوتيقان في نهاية 1995، على بعد خطوتين من وزارة الدفاع الوطني؛ لم يكن لديه حراس شخصيون، فيما كان الآخرون جميعاً مخفورين بحراسة من فصيلين، بل ثلاثة فصائل تتبعهم في الليل والنهار. أما الجنرال فوضيل صعيدي، فقد كان، لبضع سنين، أحد المعاونين الرئيسيين لـ «توفيق» في مديرية الاستخبارات الأمنية. أُبعِد من الخدمة في أيار 1994، واقترب بعدها من الثنائي زروال ـ بتشين، فيما كان التوتر شديداً بين الرئاسة وعشيرة قمة الهرم العسكري. وفي 7 حزيران 1995، توفي في حادث سير وفقاً للبلاغ الرسمي: انزلقت سيارته اللانسيا المصفَّحة، إثر انفجار أحد عجلاتها. كيف نصدق أنَّ سيارةً صُممتْ لمقاومة جميع أنواع الصدمات، تتحول إلى كومة حديد إثر انزلاق بسيط؟

لكن ضغوط الجنرالات لم تُمارَس فقط، كما قلت، على الضباط الكبار القلائل الذين كانوا على خلاف معهم. كان الجوُّ ثقيلاً جداً داخل الجيش، حيث يَشكُّ رجالُ الأمن بأنَّ جميع الجنود الذين يمارسون الصَلاة اليومية، ينتمون إلى الإسلاميين. هذا في نظري هو سبب العدد الكبير لحالات الفرار من الجيش التي وقعت طوال هذه السنين، والتي قَلَّل الخطابُ الرسميُ من شأنها كثيراً. صحيح أن ثمة عسكريين انضموا إلى المجاهدين نتيجةَ قناعتهم السياسية، لكن كثيراً من العسكريين الآخرين فعلوا ذلك ببساطة لأنهم لم يعودوا يحتملون الضغط الذي يمارسه عليهم الهرَمُ العسكري.

أذكر بهذا الخصوص جملةً للجنرال سعيد باي، قائد المنطقة العسكرية الأولى، خلال اجتماع في الأخضرية في بداية 1994 بقيتْ محفورة في رأسي: «يموت الجبانُ مرتين، والشجاع مرة واحدة. من لا يسير معنا ينتظره السجن، وعندما يخرج، ليحمل السلاح إذا شاء. سنعرف كيف نجده». فهمتُ الرسالة في الحال: الذين سيرفضون مِنَّا إطاعةَ الأوامر الإجرامية للجنرالات، والتحوُّل إلى قتَلَةٍ لحسابهم، يُعَدُّون «جبناء» يجب تصفيتهم. لم نكن أكثر من بيادق يمكن

استبدالها بسهولة... أثار هذا غضبي لكني قررت البقاء لأن البديل الوحيد هو الفرار من الجيش للالتحاق بالمجاهدين، أي الانخراط في شكل آخر من الجنون ومن العنف.

اختار آخرون الفرارَ من الجيش. ولم يكن لغالبيّتِهم أي شأنٍ بالإسلاميين. لقد تعرَّضوا لقدر كبير من المظالم، وذاقوا كثيراً من العقوبات غير المبررة، والإذلال. استطاعت مديرية الاستخبارات الاستفادة من هذا الوضع لاختراقِ بعض الجماعات الإسلامية، بتنظيم عملياتِ فرارٍ «حقيقية ـ كاذبة». لم يراود الإسلاميين، وهم يستقبلون الفارّين الزائفين، شكٌ بأن ضباط «استخبارات» يؤدّون مهمة خاصة، باتوا بين صفوفهم.

بعضُ الحالات التي أورِدُها فيما يلي، هي من ضمن ما عرفتُهُ معرفةً مباشرة عن طريق رفاقٍ ضباط في القوات الخاصة (لأننا كنا نتكلم عن حالات الفرار هذه حتى لو لم تكن تحدث إلاّ قليلاً في القوات الخاصة التي يقوم معظمُ ضباطها بالجانب القذر من العمل دون طرح أي تساؤل). لكني أعرف أن عشرات العسكريين، بدءاً من الجنود وحتى القادة، قد انضموا إلى المجاهدين في برواقية قرب المدية، وفي وهران، وفي قسنطينة، وفي الأغواط وغيرها. وفي معظم الأحيان بسبب غباء رؤسائهم.

تلك على سبيل المثال هي حال الملازم عبد القادر بوجيلال من فوج الاستطلاع 25. انضم إلى المجاهدين عام 1993 (سيُقتل عام 1997 على يد جماعة إسلامية منافِسة). كان القائد داود والعقيد حمانة يشكّان بتعاطفه مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وبعد أن رفضَ القائدُ منْحَهُ فترةَ نقاهةٍ رآها الطبيبُ العسكري ضروريةً إثر حادثٍ تعرّض له أثناء عملية، غادر الضابطُ الثكنةَ إلى المجاهدين. كان رحيله يوافق الجميع. فحتى العقيد حمانة لم يعد يحتمل رفْضَ الملازم المتكرر تنفيذَ الأوامر أثناء العمليات الخاصة. وسرعان ما أصبح بوجيلال زعيماً لجماعة إسلامية رهيبة الجانب. قاد عدة

عمليات ضد قوات النظام، لاسيما قرب البليدة والشلف. تجرأ ذات يوم واتصل بنا، أنا وضابط آخر، إلى ثكنة الأخضرية، لكي يهددنا ويتباهى بأنه أصبح «سوبر أمير». أصابتْنا هذه التهديدات وهذا الصلف بصدمةٍ عميقة لأنها جاءت من زميل سابق.

في العام 1993، أُوقِف نقيبٌ مختصّ بالمتفجرات يتبع لكتيبة قتال متمركزة في سيدي بالعباس، وقبل إطلاق سراحه عُذِّب على يد رجال مركز البليدة للتحقيقات العسكرية. فرّ بعدها من الجيش بعد أن دمّر ترسانة الثكنة. أصبح هذا النقيب، لاحقاً، مرشد متفجرات للجماعات المسلحة. حالة أخرى أتذكرها هي حالة الرقيب أول علي نجار الذي كان يتبع لفَوْجي. انضم إلى المجاهدين في مفتاح عام 1994 بعد أن طعن نقيباً اتهمهُ علناً بأنه إسلامي. وبعد شهرين أوقفته وحدة أخرى من القوات الخاصة إثر تبادل إطلاق النار. نجا من الإعدام لأن بعضَ رفاقِ دفعتِهِ السابقين عرفوه ولم يجرؤوا على قتله... حُكم عليه بالسجن عشر سنين. في شهر تشرين الثاني 1995، صادفتُهُ في ممر بسجن البليدة. تذكّرني وسخر مني قائلاً: «أترى؟ نحن إرهابيان». شعرتُ بالإهانة ولم أعُد للكلام معه قط، لا بد أنه ما يزال مسجوناً.

رأسُ فارٌ من الجيش على طاولة محمد العماري

عام 1993، في ثكنة تندوف، أقصى جنوب غربي البلاد، قام ثلاثةُ عرفاء بقتل حراس مخزن الأسلحة، ثم فرّوا وبحوزتهم حوالى مئة بندقية «كلاش» مع ذخيرة. انضموا إلى الجماعات الإرهابية. في آذار 1994، قام ملازمٌ من الأمن العسكري بتسميم عدة جنود في سيدي بالعباس، وانتزع من آخرين مغاليق سلاحهم قبل أن يذبحهم بالتواطؤ مع مجموعةِ إرهابيين أدخلَهُم إلى الثكنة. أفرَغوا مخزن الأسلحة وعادوا إلى المعاقل.

سيُصرَع هذا الضابط في أيار 1995، أثناء عملية «عين دفلة 2»

(التي وقعت بعد ستة أسابيع من عملية ضخمة أولى في منطقة عين دفلة، سأتكلم عنها فيما بعد). كان محمد العماري نفسه قد وجَّهَ إلى الجنرال سعيد باي قائد المنطقة العسكرية الأولى، الأمرَ بأن «يُؤتى برأسه». وهذا ما حدث: قُطع رأسه وأُحضِر في كيس وُضع فوق مكتب العماريِ في وزارة الدفاع! أكَّد لي هذه الواقعةَ الرهيبة (التي يعرفها أصلاً معظم ضباط القوات الخاصة) ضابطُ استخباراتٍ عرفتُهُ في السجن: كان يعمل آنذاك في قيادة القوات البرية حيث كان الجميع يتحدثون عن هذا المشهد الذي يسبِّبُ صدمةً كبيرة.

من العام 1993 حتى 1995، سمحَت استراتيجيةُ قيادة الجيش الوطني الشعبي، بشكل غير مباشر، للجماعات الإرهابية، بالفوز بأسلحة عديدة ومقاتلين. في بداية 1994، أجريتُ مع ضابطين من فَوْجي، إحصاءً بجميعِ الكمائن التي وقعت في محافظة الجزائر، والتي غَنِمَ رجالُ التانغو فيها أسلحةً: رأينا أنه في العام 1993 وحدهِ، انتقل أكثرُ من سبع مئة كلاشنيكوف وأطنان من الذخيرة، من أيدي الجيش إلى أيدي الإرهابيين. كمية تكفي لتسليح فوج مشاة، أي 1200 رجلاً من حيث المبدأ. كان الجنرالات مدركين لهذا النزف، ويرتابون بنا: وهكذا مُنِعْنا، آخرَ عام 1993، وقت العمليات، من أخذِ قاذفاتِ الصواريخ RPG 7، أو أي أسلحةٍ مخيفة لا يريدونها أن تقع بين أيدي الإرهابيين. لكن نقص الثقة هذا كان يثير غضبنا، لأن غياب هذا التسليح كان يزعجنا كثيراً في عملياتنا، لاسيما عندما يتعلق الأمر بإزاحةِ رجالِ «تانغو» يهاجموننا انطلاقاً من مواقع يصعب الاستيلاء عليها.

سمعتُ أيضاً بأن العديد ممن سيُقدَّمون لاحقاً على أنهم «أمراء» للجماعات الإسلامية المسلحة، هم فارُون من الجيشِ. تلك هي مثلاً حالة عنتر زوابري الذي فرّ عام 1993 حاملاً معه بندقيته الكلاشنيكوف من ثكنة عتادِ الهرّاش في ضاحية الجزائر العاصمة، حيث كان يؤدي خدمته العسكرية.

حادثة أخرى لا تُصدَّق: عام 1994، أوقف رجال أمن الجيش طيار مروحية برتبة نقيب اشتُبِه بأنه ينتمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ. احتُجِز سراً عدة أيام وعُذِّب على الأرجح. رفض التهم الموجهة إليه، فأُطلق سراحه وأمر بالعودة إلى مكان عمله بعد أن طولب بالسكوت عما جرى له. التحق النقيب بوحدته في عين أرناط قرب سطيف، وهي قاعدة شهيرة جداً للطائرات المروحية. بعد بضعة أيام من عودته، طار فجراً على متن مروحية قتال روسية من نوع MI 18. وقبل أن يفرّ، أطلق عدة صواريخ فوق الطائرات الواقفة على الأرض؛ دُمر العديد منها وأصيب المدرج بأضرار كبيرة.

علمنا بالأمر من الراديو الذي نبَّهَنا إلى خطر هذه المروحية الهاربة. أعتقد أن الجنرالات كانوا يخشون أن يهاجم وزارة الدفاع في العاصمة! علمتُ لاحقاً من خلال نقيب في فَوْجي، أنّه عُثر على المروحية MI 18 في أعالي الجبل قرب جيجِل. أما الطيّار، فلم يُسمع عنه شيءٌ بعد ذلك قط. ثمة شائعات تقول بأنه انضم إلى إحدى الجماعات المسلحة وأنه ما يزال حياً. وأنباء أخرى تقول بأنه ربما يكون في الخارج.

لم يكن الجيش وحده هو الذي طالَتْهُ آفةُ الفرار منذ بداية الحرب، فقد ظهرتْ حالاتٌ كثيرة في الشرطة، حتى أن بعض رجال الشرطة عملوا مع الإرهابيين لأجل النقود فقط. حتى قوات الدرك، مع أن سُمْعَتَها أفضل، تأثَّرت بذلك وإنْ على نطاق أضيق.

«هاتوا الرؤوس!»

كلما حاربنا الإرهابيين أكثر، كبُرَ إحساسي بأنَّ عددهم يزداد. في البداية حدَّثَنا قادتُنا عن 2000 رجل، ثم 5000، فَـ 10000، وهكذا. مع أنَّ الجيش والجهات الأمنية الأخرى، قَتَلَتْ بالتأكيد، أثناء سنوات الإرهابِ الأولى، مئاتِ الرجال من ذوي التبعية الإسلامية المسلحة (وقتلتْ عدداً يفوق ذلك من أشخاصٍ هم مجردُ متعاطفين مع

المجاهدين المنخرطين في الكفاح المسلّح، ومن أهاليهم). وإذا بقيت الأمور تسير على هذا النحو، فلأنّ الجماعات استمرت في تجنيد الرجال.

كما قلت، كثيرون منا كانوا يفكرون بأن «الشركة الوطنية لتكوين الإرهابيين»، أقصد الجيش، هي المعتَمَدُ الرئيسي في تجنيد الإرهابيين. وما كنت أراه في الحياة اليومية لا يُناقض ذلك. لأن السلوك الذي فرَضَهُ الجنرالاتُ على القوات الخاصة، كان يُعمِّقُ الهوة بين السكان والجيش. لقد اضطر كثير من الشبان الجزائريين إلى حملِ السلاح دفاعاً عن أُسَرِهِم، وأخذ يكبر لدي الانطباع بأن الجيش يدفعهم عمداً للانضمام إلى المقاتلين.

عرفتُ عدة أُسَرٍ في الأخضرية وغيرها، اختارت هذا الطريق لأنها لم تعد تحتمل أنِ تكون عرضةً لهجمات رجال الأمن وإذلالهم. لأنه إذا شاء سوءُ حظِّ عائلةٍ وضَمَّتْ بين أفرادها إسلاميّاً مسلّحاً، كان عليها أن تدفع الثمن بدلاً منه: فحين لا يتمكّن رجالُ الأمن من الفرد المطلوب، انتقموا من عائلته. وهكذا كثيراً ما انضمّ والدُ إرهابيٍّ وإخوتُهُ إلى المقاتلين، لكي ينتقموا أو ليحموا أنفسهم، قبل أن يُقتَلوا بدورهم على الأغلب. أساساً، إنّ معظم قادةِ الإرهابيين المعروفين قد انتقلوا إلى الفعل بعد أن فقدوا أقاربهم.

هذه الدوّامة من الانتقام والعنف، نحن الذين نغذّيها بوحشيّتنا: صَنعَ قادتُنا من الكثيرين منّا سفّاحين محترفين. ومهما قيل، فإنني لا أرى فرقاً كبيراً بين سلوك الإرهابيين وسلوك العسكريين. نحن وهم نتصرف بالقدر نفسه من الحيوانية.

أشعر اليوم بالخزي من الاعتراف بأننا بعد الاشتباك، كنا نحمل رؤوس الإرهابيين المقتولين (ونترك ما تبقى من الجسد للطيور آكلة الجيَف وحيوانات الجبل الأخرى). وكثيراً ما كان قادتُنا المباشرون وأيضاً الجنرالات محمد العماري وسعيد باي وقايد صالح وفوضيل شريف، يقولون لنا جُمَلاً من نوع: «لن تمضوا

النهار في حملِ هذه الجثث إلى المركز، هاتوا الرؤوس فقط». أما بخصوص الإرهابيين الذين يتم إيقافهم أحياء، يمكن أن تكون الأوامر كما قلت: «استثمروهم!» (أي، استجوِبوهم تحت التعذيب) أو «هاتوه للواد!». وعندما يكون هناك العديد من رجال «التانغو» لا نتجشَّم عناء حملِ الرؤوس، بل نكتفي بقطعِ الآذان.

لا تُؤخذ جثة الإرهابي إلاّ عندما يكون صاحبُها معروفاً للسكان. حدث عدة مرات أن ربطْنا جثة إرهابيٍّ بعرباتنا لعرضِها في شوارع الأخضرية. هذه الممارسة كانت تسمح لنا بنقل الرسالة التالية: «ليس هناك أي إرهابيّ غير قابل للهزيمة!»

كنت أزداد غضباً حيال هذه الممارسات، ولم أتردد في قول ذلك لمن يمارسونها. كان رؤسائي ينتبهون بالتأكيد للأمر. بدأت مشاكلي تصبح جدية.

9

1995، منعطفٌ في الحرب

ذات ليلة من كانون الأول 1994، أرسلني القائد الجديد لفوج الاستطلاع 25، النقيب حسين صلاح الدين (كان قد حل للتو محل النقيب بن أحمد الذي لقي مصرعه بعد بضعة أشهر عند حاجز كاذب)، أرسلني في مهمة استطلاعية في الريش على بعد كيلومترين من البويرة، مع أحد نقبائه وثلاثة جنود. كان علينا الاتصال بفصيلٍ نَصبَ كميناً قرب الخط الحديدي لمنع الجماعات المسلحة من تخريب محور النقل الهام هذا، الممتد من مدينة الجزائر باتجاه شرقي البلاد.

أثارَ الذهابُ إلى منطقةٍ شديدة الخطورة مع بضعة جنود فقط، قلقي. لا سيما وأنّ القيادة لم تكن تنظر بتقديرٍ شديد إلى النقيب بوشوكة، رئيس أركان حرب فوْجِنا، الذي يرافقني (فالمقدَّم صلاح الدين، أحدُ زملاء دفعتِهِ في شرشال، والجنرال شيباني، كانا يعتبرانه إسلامياً متشدداً؛ وكان يقول دوماً بأن واجبنا ليس إرهابَ المدنيين أو تعذيبهم، بل حمايتَهم بصورة خاصة، ويعترض على بعض الأوامر الحمقاء). أحسستُ بما يشبه الفخ. وعندما وصلنا إلى المكان، حاولت الاتصال بضابط فصيلِ الكمين. صمتٌ عبْرَ الراديو. خرجتُ من العربة المصفحة وبندقيتي الكلاشنيكوف إلى صدري. اتجهتُ نحو موقعهم.

في وسط الطريق مقابل الغابة، حوصرتُ بإطلاق نار. انتشر حولي رصاص مضيء ونيران بنادق رشاشة. ارتميتُ أرضاً وصرختُ باتجاه الأشجار. عرف قائدُ الفصيل، الملازم أول عبد الله بوخالوط، صوتي، فأوقف الإطلاق.

في اليوم التالي، وبعد أن تحدثتُ إلى البعض هنا وهناك، سألتُ نفسي ألف سؤال. لماذا أرسلني المقدم صلاح الدين للاتصال بأحد فصائله. وفي الوقت نفسه أمَرَ قائدَه بإطفاء أجهزة الراديو عنده؟ من هو الذي كان مستَهدَفاً؟ أنا أم النقيب بوشوكة؟ أم كلانا؟

بدأت أفهم بعد ستة شهور حين استُدعيتُ إلى محكمة البليدة العسكرية، لكي يتم اعتقالي فيها. وكان النقيب بوشوكة قد أُرسِل قبلي بيومين إلى مركز البليدة للتحقيقات العسكرية. قبل ذهابه كلّمني للمرة الأخيرة: «ليس في صالحهم أن يمسّوا شعرةً من رأسي، وإلاّ سيندمون». كان يشعر بخطرٍ يتهدَّدُه. ولم أعرف قط ماذا حلّ بهذا النقيب الشجاع إنما الشديد الانتقاد والتديُّن...

قنابل في كل مكان...

بدءاً من نهاية 1994، غيّرَ الإرهابيون المطارَدون تكتيكهم في منطقتنا والمناطق الأخرى. كنا قد وجَّهنا ضرباتٍ قوية للعديد من جماعاتهم، وأصبح استمرارُ نصْبِهم للكمائن المميتة لنا والتي كلَّفَتنا رجالاً كثيرين، أشدَّ صعوبة عليهم. فانكفأ معظمُ رجال الجماعات المسلحة إلى الجبال في مجموعات مقاتلة منعزلة. بدؤوا عندئذٍ بانتظام يستخدمون سلاحاً جباناً لنشر الذعر: قنابل يدوية (زجاجات بوتان أو أسيتيلين مملوءة بمادة متفجرة أو شظايا حديد) يفجّرونها في كل مكان. يكفي رجلٌ واحد لتفجيرها عن بُعد. وقد استُخدِمت لتفخيخ طرقاتٍ وجسور (كانت تنفجر لدى مرور دورية) وسيارات وبيوت وحتى لتفخيخ جثث...

من لم يعِش ذلك، لا يستطيع فهمَ الرعب الذي يمكن أن يسببه

هذا النوعُ من الاعتداءات. تخيلوا لحظة بأنكم تتنقلون بسيارتكم، وفجأةً، خلال جزء من الثانية، تعصف الدنيا فيتطاير كل شيء من حولكم شظايا... ومن بقي على قيد الحياة اكتشف الرعب... منذ 1995، عرف كثيرٌ من الجزائريين هذه التجربة.

في 19 كانون الثاني 1995، انفجرت سيارة مفخَّخة في بوقارة على بعد بضعة كيلومترات من العاصمة، موقِعةً 3 قتلى و210 جرحى. بعد أحد عشر يوماً اقتحم انتحاريٌّ شارع عميروش في مركز العاصمة بسيارةٍ انفجرتْ أمام المدخل الرسمي لمقرّ أمنِ ولاية الجزائر، الذي يسمى «المفوضية المركزية». الحصيلة: 42 قتيلاً و286 جريحاً. لم تكن تلك المذبحتين سوى بداية سلسلة طويلة.

سقط لنا قتلى بالعشرات، وآلافُ الجرحى. رأيت الكثيرين منهم في مستشفى عين النعجة العسكري الذي ذهبت إليه مرات عديدة لنقل جرحى أو زيارة صديق. أذكر أني رأيتُ مرةً امرأة عجوز تنهار باكية أمام ابنها الذي لم تعد تستطيع التعرف عليه: كان مضمَّدَ الوجه، وبدون ذراعين ولا ساقين...

كلما وقعت مصيبة مماثلة استبدَّ بي غضب شديد. كنت حاقداً على الإرهابيين قدْرَ حقدي على رؤسائي الذين كثيراً ما عرَّضونا بلا طائل لكمائن كنا نستطيع تجنُّبها. الأسوأ هو أنه بعد تبنّي قانون الرحمة الذي أعلنه الرئيس زروال في شباط 1995، رأيتُ، مرات عديدة، رجالَ «تانغو» يستسلمون ثم يعملون مع الجيش، وأنا أعلم أنهم قَتَلوا للتو بعضاً من رفاقي أو من المدنيين.

في ذلك الحين دار بيننا كلام كثير حول «عرض السلام» الذي وقَّعتهُ أحزابٌ سياسية معارِضة (منها جبهة التحرير الوطني وجبهة القوات الاشتراكية والجبهة الإسلامية للإنقاذ السابقة) جمعَتْها طائفةُ سانت إيجيديو الكاثوليكية في روما. بدت لنا هذه المبادرةُ محكومةً بالفشل: كنا نعرف أن السلطة الحقيقية هي سلطة قادة الجيش، الذين لن يقبلوا أبداً بعرضٍ مماثل. من ناحية ثانية، سمعنا عبر راديو

الجماعات الإسلامية المسلحة «وفا» الذي بدأ يبثُّ منذ نهاية العام 1994 على امتداد الجزائر العاصمة ومحيطها، تصريحاتٍ تثير الفتَن، تدلّ أيضاً على أن الجماعات المسلحة تُعارِضُهُ: «أنور هدام [الشخص الذي مثَّل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في سانت إيجيديو] لا يمثِّل إلاّ نفسه! لا يحق له أن يمثلنا ويُفاوض عند المسيحيين. إذا كانت المسألة مسألة تفاوض، فيجب أن يتم هذا معنا، في الجزائر، وليس في الخارج مع أحزاب سياسية فاسدة مثل جبهة التحرير الوطني أو علمانية مثل جبهة القوى الاشتراكية، اللتين لا تمثلان الشعب الجزائري...».

في الخراء...

كنا في الخراء. هذا أقلّ ما يمكن أن أقوله. تؤكد ذلك الطرفةُ التي سأرويها الآن. في ذاك الوقت من رمضان 1995، أثناء شهر آذار، كانت لدي رغبة واحدة: أن أُمضي أياماً هادئة. لم يكن ذلك بديهياً، لأن رجال «التانغو» زادوا من ضراوتهم في هذا الشهر المقدس. فمن يموت في هذا الشهر، حسب عقيدتهم، يذهب مباشرةً إلى الجنة. لذا لم يكونوا يتراجعون أمام شيء وضاعفوا اشتباكاتهم معنا.

كنا ذلك اليوم فوق جبل الباردة، أحد مرتفعات الأخضرية، على بعد خمس وعشرين كيلو متراً من المدينة. في الصباح الباكر، وفيما كنا نستعد للعودة إلى مركزنا، لفتَ انتباهَنا صوتُ خطواتٍ غير بعيدة عنا. عدة رجال تانغو مروا في مرمى بنادقِنا. فتحْنا عليهم النار دون أن نصيبهم. ردوا علينا. نزعَ رقيبٌ قنبلتَهُ وألقاها باتجاههم، لكن القنبلة اصطدمت بجذع شجرة وعادت إلينا. «انبطحوا!» أمرتُ رجالي. ومثلهم ألقيتُ بنفسي أرضاً دون النظر إلى المكان الذي قد أسقط فيه. فهمتُ وأنا أنهض فقط بأنني سقطتُ مع أحد الجنود في حفرة يستخدمها الإرهابيون مرحاضاً. كنتُ في

الخراء حتى العنق! وفوق ذلك خراء إرهابيين. أما الإرهابيين الذين كنا نحاول النيل منهم فقد ابتعدوا جداً.

أغاظتني سخرياتُ الآخرين وضحكاتهم، فرجعتُ إلى المركز. كنت أتعجل الاستحمام للتخلص من كل هذه القذارة. بعد يومين عدنا إلى جبل الباردة وقتلنا ثلاثة إرهابيين. هذه المرة هم من كانوا في الخراء...

في ذلك العام، 1995، كثفت الجماعةُ الإسلامية المسلحة حربَها على الجيش الإسلامي للإنقاذ، الجناح المسلح من الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كان يقودها آنذاك مدني مزراغ. وفي آذار حدث اشتباك آخر بين التنظيمين موقِعاً خمسة عشر قتيلاً من الجانبين. علمنا أيضاً ـ وكنا نحن الضباط الشبان نتكلم كثيراً عن هذا ـ أن الجيش الإسلامي للإنقاذ عقَدَ مناقشاتٍ مع بعضِ رجالِ الرئاسة من أجل «حل تفاوُضيّ» وأن الجنرال سماعين العماريِ معاونَ الجنرال توفيق قد كُلِّف من قِبَل هذا الأخير بإفشالِ هذا المسعى الذي لم يكن مقبولاً في الثكنات آنذاك. وفي الواقع، كنت مثل كثير من رفاقي، مقتنعاً بأن الجيش الوطني الشعبي يمتلك الوسائل الكفيلة بالقضاء على الجماعات المسلحة. لكن ما أراه على الأرض كان يسمح لي بالقول موقتاً بأن مناخ انعدام الأمن كان مؤاتياً للقادة العسكريين ـ الأمر الذي ما يزال صحيحاً بعد خمس سنين...

كما قلت، كان قادَتُنا يوجهوننا نحو قمعِ المدنيين أكثر مما يوجهوننا نحو تصفيةٍ فعلية للإرهابيين: كان يوافقهم تماماً أن تستمر الكمائنُ والحواجزُ الزائفة والاعتداءات، إلخ... بالمقابل، عندما يشعرون بأنهم أنفسهم مهدَّدون، عندئذٍ يستخدمون الوسائل الضخمة. مما يبرهن على أن باستطاعتهم وضع حد للإرهابيين إذا أرادوا ذلك حقاً.

في آذار 1995، نشر الجيش ترسانةً حقيقية حول مقاتلي عين دفلة على بعد نحو 120 كيلومتراً جنوب غربي مدينة الجزائر. كنا قد

تلقينا معلومات تفيد بأن رجال التانغو يعدون لمهاجمة مقر المنطقة العسكرية الأولى في البليدة. تمركزَت عدةُ مجموعات مسلحة لهذا الغرض حول عين دفلة. فخاف الجنرالات وقرروا أن يضربوا بشدة. تعرّض الجبل لقصف دامَ أسبوعاً من طائرات مقاتلة وطائرات MI 18 وBM 21 المروحية المعروفة أكثر باسم «أورغ ستالين». قُصفت قرىً وضيَعٌ صغيرة وبيوتٌ معزولة. وسقط نحو ألف قتيل، بينهم مئاتُ المدنيين (في تقديري، إنّ عدد المقاتلين الإسلاميين الحقيقيين المقتولين، يقدَّر بمئة أو مئتين). سَوَّقت السلطةُ عمليةَ مكافحة الإرهاب هذه، إعلامياً، على نطاق واسع. الأمر الذي كان سابقةً. لكن الصحف لم تقل بالطبع كلمة واحدة عن المدنيين القتلى: جميع الضحايا بالنسبة للصحافة هم «إرهابيون».

أشرف الجنرال سعيد باي قائدُ المنطقة العسكرية الأولى، شخصياً على العمليات. فنصب خيمة عند مخرج المدينة لأركان حربه. كانت هناك طائرةٌ تحلّق مرتين في اليوم كي تُحضر له وجبات طعامه من العاصمة. سلوكُ ثريٍّ حقيقي: علمتُ من ضابط معتَمَد أن فاتورة الفاكهة وحدها بلغَتْ في نهاية العمليات 280000 دينار (حوالى 28000 فرنك). في تلك الأثناء كان العساكر يأكلون أطعمة معلبة والمدنيون يُقصَفون.

«عدوّ الله!»

في 8 آذار 1995، علمتُ بموت أبي المريض بمرضٍ ألمَّ به منذ سنة. حصلت على خمسة عشر يوماً إجازة، وذهبتُ إلى تبسّة لدفنه. بعد ثلاثة أيام من الدفن، تلقيتُ اتصالاً هاتفياً لا يُصدَّق، إلى البيت:

«أنت حبيب؟

ـ نعم...

ـ اسمع يا قذر، نعرف أنك هنا لأن أباك مات. نعرف أنك ضابط

مظلي، وتعمل في الأخضرية يا عدوّ الله! أنت أحدُ الذين يمنعوننا من تصفية هذه السلطة الفاسدة! سنقطع رأسك ذات يوم ونرسله إلى أمك!

ـ إذا أردتم رأسي أنا هنا. تعالوا خذوه!

ـ لا تقلق، سننال منك. سننال منك!».

شتمتُ هذا الإرهابي المغْفَل الاسم وأقفلت الخط. ذهبتُ إلى قيادة الدرك للإبلاغ عن هذه التهديدات. تساءلت حقاً كيف أمكنهم الحصول على رقم هاتفي، وكيف عرفوا بتواجدي هنا، إذ لم يقع إرهاب في منطقة تبسّة في ذلك الوقت (كان الناس يقولون أساساً بأنها «سويسرا الجزائر»).

إرهابيٌ بلا عقاب

وقع في ذلك الوقت حادثٌ ساهم في قَرَفي من الزيّ العسكري الذي أرتديه. كنت قد بدأتُ للتو دورية المساء حين أخبرَني سائقُ سيارةٍ بأن اعتداءً قد وقع للتو على بعد بضعة كيلومترات من الأخضرية. اتجهتُ مع فصيلي إلى المكان حالاً. وعند وصولي إلى تفرُّع بولرباح، لمحتُ جسدين ممدَّدَيْن أرضاً. كانا قد قُتلا للتو بالرصاص. أحدهما لرجُلٍ في الأربعينات والآخر أكبر سناً بكثير. في حافظة أوراق الأربعيني وجدتُ بطاقة طبيب. اسمه يعني لي شيئاً: «بن بولعيد». لم أربط الأمور في الحال. لم أعرف إلاّ لاحقاً بأن ذاك الرجل هو ابن الشهيد مصطفى بولعيد أحد أبطال حرب التحرير. والعجوز المقتول إلى جانبه هو أحد رفاق سلاح والده. كانا متجهين إلى قسنطينة لإحياء ذكرى وفاة ذلك المحارب القديم من محاربي الثورة.

بعد بضعة أسابيع سلَّمَ الأمير تواتي، الذي يعيث في المنطقة، نفسَهُ إلى السلطات للاستفادة من قانون الرحمة. اعترفَ بارتكابِ الجريمة المزدوجة التي اكتشفتُها، لكنه لم يخضع لأية ملاحقة

قضائية، بحجة أنه سيفيدنا كمُرشِد. اتصل بي المقدم صلاح الدين ذات مساء لكي يبلغني أمراً من الجنرال شيبان: أن أقوم، مع رجالي، بمرافقة تواتي كحمايةٍ إلى بيته.

«لماذا؟» سألتُه، «يريد أن ينام مع زوجته»، أجابني المقدم. «اذهب إلى الجحيم!» قلت له قبل أن أغادر مكتبه بصَخَبٍ. كنت أعرف أني أعرّض نفسي للعقاب لكني كنت مستعداً لتحمّله. لحُسن حظي أن المقدم صلاح الدين فهم ردَّ فعلي ولم يفعل شيئاً ضدي. بقي تواتي تلك الليلة هناك في الثكنة ونام مع وسادته...

بعد بضعة أيام، في نهار جميل مشمس، قررت إيقاف الدورية لإقامة حاجز لبضع ساعات. مكّنتْنا فترةُ هدوءٍ نسبي من تخفيف الضغط. بدأنا بتفتيش السيارات الأولى بمحاذاة المنطقة الصناعية، وبالقرب من مصنع الدهان، وعلى مسافة نحو عشرة أمتار من محطة البنزين. بعد نصف ساعة من بداية التفتيش، لمحتُ سيارة أجرة وقفت بجانب الطريق على بعد نحو خمسين متراً منّا. اتجه السائق إلى المحطة حاملاً صفيحة بنزين. تابعتُ الحركةَ التي بدت غير ذات قيمة. لم يكن سلوك ركّاب السيارة كذلك. فقد نزلوا من السيارة، ووجّهوا صوبنا نظراتٍ خاطفة وراحوا يبتعدون. ركبتُ سيارة اللاندروفر واتجهت إلى السائق: «ماذا يجري؟» سألتُه. «لا شيء!» أجابني منزعجاً.

عندها اتجهتُ إلى الرجال الأربعة المستمرين في سيرهم، مستجوِباً: «أين تذهبون؟» لم أحصل على جواب. تَظاهَروا بعدم سماع شيء. عندئذٍ صوبتُ بندقية الكلاشنيكوف نحوهم: «توقفوا وإلاّ أطلقتُ النار». فبدؤوا يركضون باتجاه الوادي. سحب أحدهم مسدساً واستعد للإطلاق. أطلقتُ رشقةً أولى فسقط اثنان منهم. هرع رجالي في هذه الأثناء، وأطلق رقيب أول رشقةً ثانية في اللحظة التي كان الهاربون يحاولون فيها الوصول إلى الوادي. سقط الأول صارخاً وقد أصيب بعدة رصاصات. أطلق الثاني النار علينا، لكن رشقةُ أخرى من جنديٍ قَدِمَ لنجدتِنا، حصَدَتْهُ على الفور. سقط

الرجلان في المياه وجرفهما التيار. سيتمّ العثور على جثتيهما بعد أسبوع على بعد نحو مئة مترٍ من هناك.

استعَدْنا في تلك العملية ثلاثة مسدسات آلية وقنبلة. بهذه الطريقة أيضاً وجدنا أنفسنا وجهاً لوجه مع عدد من الإرهابيين. لقد لعبتِ المصادفةُ، مرات عديدة، دوراً هاماً في هذه الحرب. كنتُ أعرف عند خروجي في دوريةٍ، أني ذاهب إلى صيدِ سمك. إنه مبدأ الصيد بالصنارة نفسه: قد نعود بسمك كثير وقد نعود بخفي حنين!

فرَق تُسدْ

في 27 آذار، أعلن الرئيس اليمين زروال إقامة الانتخابات الرئاسية قبل نهاية العام. أرادت السلطة التي لم تعد لديها مؤسسات منتَخَبة منذ العام 1992، استعادة ما يشبه الشرعية. بعد هذا الإعلان، أطلق الجنرالات «حملات تعبئة» لزيادة عدد العاملين في الجيش. وحقيقة الأمر أنه كان يجب السيطرة التامة على الملايين الثلاثة من الناخبين الذين صوّتوا للجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991، وأحد سُبُلِ الوصول إلى هذا الهدف، هو دَفْعُ أكبرِ عددٍ ممكن من الشباب باتجاه الجيش. استُدعِي من أنهوا خدمتهم العسكرية قبل ثلاث سنين. وجُنِّد بالقوة من بلغوا العشرين من العمر (ذهب رجال درك لإحضارهم من بيوتهم) واحتُفِظ بمن أنْهوا خدمتهم العسكرية. بهذه الطريقة يسيطر الجيش على قسم كبير من الناخبين الذين قد لا يُصوِّتون لمرشحِهِ اليمين زروال. سُحِق ناخِبو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كلياً: أكثرُهُم نشاطاً كانوا إمّا في السجن أو في الجيش، وآخرون إما مع المقاتلين أو قُتِلوا؛ والباقي، أي الغالبية، يعيشون في رعب.

بدأ الجيش يتفوق على الجماعات المسلحة. وكانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد ماتت ودُفِنت سياسياً. ورغم هذا الوضع الذي ربما يبشّر بمستقبل أفضل، لم تكن معنويات الضباط الشبان

مستقرة. فعمليات التطهير السياسي التي بدأت منذ 1992، خَلَقت داخل الجيش جواً من الريبة العامة المَقيتة قطعاً. فالمصير الذي آل إليه العسكريون المشتبه بتعاطفهم مع الإسلاميين ـ تعرَّضوا بشكل منهجي للاعتقالات والتعذيب وفي أغلب الأحيان للتصفية ـ دَفعَ بجميع الزملاء إلى مراجعة مواقفهم السياسية. كان هذا النهج ملائماً لبقاء الجنرالات: لقد أرْسوا مناخاً من الخوف والرعب سرعان ما أدى إلى إسكات المُوالين للتيار الإسلامي.

أصبح يُشار بالبَنان إلى مَن كانوا في السابق يؤدون واجباتهم الدينية. بات عليهم من الآن وصاعداً أداء صلواتهم اليومية خفيةً. أُغلقت المساجد في الثكنات، واحداً بعد الآخر. لم يعد يُعرف ما إذا كان الجنرالات يريدون محاربة التيار الإسلامي أم الإسلام، مع أنه دين الدولة. كنا أساساً نضحك فيما بيننا ونحن نرى وجوه النظام في الأعياد الدينية، يؤدون الصلاة في جامع مدينة الجزائر الكبير أمام كاميرات التلفزيون: كانوا يحاولون الظهور بمظهر تقيّ لشعبٍ شديد الإيمان عموماً (ولا علاقةَ لغالبيتِهِ بالنزعة الإسلاميةَ الأصولية).

بالتوازي مع ذلك، طبَّق مسؤولو الجيش سياسة ترفيعٍ منهجية لمن يمكن أن يُخْلِصوا لهم، مما أدى إلى خلق عادات جديدة. بهذه الطريقة أصبحت الوشايةُ مثلاً، المنبوذةُ سابقاً في الثكنات، عمْلةً شائعة: أصبح كثيرٌ من العسكريين مستعدين لفعلِ أي شيء، حتى قتلِ المدنيِّين، للحصول على ترفيع. وبهذه الطريقة كثيراً ما قام قادةُ وحداتٍ، خلال عملياتٍ في قطاعنا، بقتلِ مدنيين بدم بارد، ثم أعلنوا بالراديو بأنهم قَتلوا إرهابيَّيْن أو ثلاثة وأخذوا أَسلحتهم (هي في الحقيقة أسلحة أُخذت خلال عمليات أخرى ولم يصرِّحوا عنها). كان هؤلاء الرجال يُعامَلون من قبل قادتِنا كأبطالٍ يستحقون المكافأة (دورة تدريبية في الخارج مثلاً) والترفيع إلى مرتبة أعلى. بين من كانوا يتصرفون على هذا النحو، أذكر العقيدَيْن علايمية (قائدُ فوج

مظليي الصاعقة 18) والعوفي (قائد فوج التدخل العسكري 11) لكن هناك آخرين كثيرين...

بهذه الطريقة استطاع الجنرالات تفريق صفوف الجيش الوطني الشعبي لكي يسودوا بشكل أفضل، ويُدخِلوا في روع الجميع كذبة شرعيَّةِ المعركة التي يقودونها ضد الإسلاميين، رغم وحشية الوسائل المتَّبَعة.

كانت هذه السياسة أيضاً وسيلة لإسكات الضباط الشبان الذين أثار غضبَهُم فقدانُ رجالهم أو رفاقهم، الذي كان يمكن تَفاديهِ فيما لو دلَّلَ رؤساؤنا على قدرٍ أكبر من الحِرَفية والجدية، وخصوصاً لو قَلَّلوا من حساباتهم السياسية. مكَّنَت المراقَبةُ التي مورست على مجموع الضباط، والإغلاقُ التام لِبُنى الجيش، من خنقِ أي طيفٍ للتغيير: فقد أوكِلت المراكزُ الحساسة إلى العناصر الأكثر ولاء، وأُخِّر ترفيعُ الآخرين أو أُلقي به في طيات النسيان.

أدَّت هذه المعركةُ إلى ترسيخ الظلم في الثكنات. كان يمكن أن يجد أيُّ عسكريٍ نفسَهُ في السجن بين عشية وضحاها. وكان يمكن أن يُتهم شخصٌ بأنه إسلامي لأجل كلمة نعم أو لا، وأن يتعرض للأسوأ. من أجل التخلص من زميل كان يكفي أن يُسَرِّب بأن له علاقة بالإسلاميين ويُقضى الأمر. كان يمكن أن يتحول خلافٌ بسيط مع رئيسٍ أعلى رتبة، إلى هبوطٍ إلى الجحيم خلال وقت قصير جداً. كان الإسلاميون خارج الثكنات، يريدون إرهابَنا، فيما يقوم الضباط الكبار داخل الثكنات، بإرهابنا بالفعل...

سأقول أيضاً بأن قادة الجيش الوطني الشعبي اتبعوا سياسة ميكيافيللية مع مرؤوسيهم: سعوا لتوريط الجميع في عمليات القتل، بحيث تتلوث يدا كل جنديٍ وكل صف ضابط وكل ضابط بالدماء. لقد أعطونا حرية التصرف لكي نصبح شركاءهم. كثيرون منا قبِلوا بالقيام بدور القتَلة ومازالوا يقومون به. وفضَّل آخرون الهرب إلى الخارج أو الفرار من الجيش للانضمام إلى المقاتلين.

10

جيشُ برابرة

انهيار الجيش

كنا بالفعل في قمة الجنون. مُقابِلَنا إرهابيون يدَّعون أنهم أفراد في قوات الأمن، وعندنا يتنكَّر عساكر بهيئة إسلاميين للقيام بعمليات إرهابية تُنسَب بعدها إلى هؤلاء الإسلاميين. كما ينْدَسُّ عناصر من قوات الأمن بين الجماعات المسلحة. وبمناسبة حملات التعبئة، يفرّ إسلاميون جُنِّدوا حديثاً من الجيش حاملين معهم أسلحة...

في هذا الجو لم يعد للجنود أو طلاب الضباط أية ثقة بكبار الضباط. رأيتُ بعض هؤلاء الضباط الكبار مرات عديدة، يتوسلون إليهم لتنفيذ عملية، ويطلبون من الملازمين مساعدتهم على إقناعهم... أما أنا، فقد نجحتُ، مثل العديد من الضباط الشبان، في الاحتفاظ بثقة رجالي: كنت أصغي إليهم وأتحدث معهم عن مشاكلهم الشخصية. وعندما يُجرَح أحدهُم أثناء العمليات، أكون حاضراً دوماً. هكذا استطعتُ كسب صداقتهم وأستطيع القول بأنني اليوم حيٌّ بفضلهم. لكن لا فضلَ في هذا السلوك لرؤسائنا أصحاب المواقف المزرية.

أذكر مرةً مثلاً جاء إليّ عريف شاب ساقُهُ في الجبس، وعائدٌ

من إجازة: قال لي بأن النقيب العاقل وضَعَهُ على لائحة الحراسة وهو في نقاهة وليس عليه أساساً البقاء في الثكنة. ذهبتُ إلى المكتب لرؤية النقيب، وهو رجل تشاجرتُ كثيراً معه لأنه يحتقر الجنود وطلاب الضباط ويعاملهم كالعبيد؛ كان هذا التابعُ الرخيصُ للجنرال شيبان، بلا مبدأ. قلت له بأن العريف مريض ولا يحقّ له إرساله إلى المحرَس. أجابني بعدم وجود جنود آخرين جاهزين للإرسال. اصطدمتُ معه بعنف وتدبرتُ أمر إيجاد بديلٍ للعريف.

بعد ثلاثة أيام استدعاني الجنرال شيبان إلى قطاع عمليات البويرة، وانتقدَ سلوكي مع النقيب بشدة، بحضور رئيسي النقيب حسين صلاح الدين: «لديَّ عنكَ ملفٌ قد يرسلك إلى المحكمة العسكرية مباشرةً! يتَّهمُكَ النقيب العاقل بتشجيع الجنود على عصيان أوامره ولدي شهادات مكتوبة من طلاب ضبَّاطٍ يؤكدون أقواله!». عندئذٍ قلتُ للجنرال بأني لم أعد راغباً بالعمل في هذه الوحدة وأني أطلب نقلي. «لا! ستعود إلى وحدتك ولا أريد رؤيتك ثانيةً!» أجابني. وبالطبع استمرّ كلُّ شيء كما في السابق...

النتيجة المنطقية لهذه السياسة، هي حلول فوضى حقيقية في الثكنات. بما أنه كان مسموحاً بكل شيء تقريباً، تكوّن لدينا شعور بأننا أصبحنا مرتزقة: لم نعد نعقد الاجتماعات. لم يعد هناك تحية عسكرية. لم يعد هناك احترام لأي انضباط في وحدات القوات الخاصة. لم يعد رؤساؤنا يأبهون كثيراً لمظهرنا أو صحتنا.

ثمة عسكريون ورجال شرطة تَعلَّموا كيف يَبتزُّون التُّجَار. هكذا تلقّى تجّارٌ كثيرون زيارةَ «مجموعةٍ مسلحة»، يعتقدون بأنها جماعة إسلامية حقيقية، فيدفَعون. من يرفض منهم الدفع يُقتَل وتُنسَب الجريمةُ للإرهابيين. اتُخذت أحياناً إجراءاتٌ تأديبيّة، لكنها بقيت استثنائية. بل وقعت حالات ابتزَّ فيها رجالُ شرطةٍ تُجّاراً، ثم عادوا إليهم في اليوم التالي لاعتقالهم بتهمة تمويل الجماعات المسلحة!

خلال سنوات الحرب هذه، امتلأت جميعُ الجيوب. جيوبُ

الإرهابيين وأيضاً جيوبُ غالبية الضباط وكِبار الضباط. كان يمكن أن تمتد أيدي الجميع إلى النقود والحلي أو إلى قطع الأثاث أثناء عمليات التفتيش. إذا كان الإرهابيون يحصلون على غنائم حربهم، فللعسكريين غنائمهم أيضاً.

وصلت المساومات إلى نسبٍ لا يمكن تخيُّلها: فقد سمحتْ المتاجرةُ بالسيارات المسروقة والعملات الصعبة والنقود المزيفة والمخدرات والإكراميات، للبعضِ، بالإثراء. يتساءل المرء مثلاً كيف استطاع الجنرال قايد صالح، قائدُ القوات البرية، أن يبني لنفسه، عام 1997، فيلا ضخمة كلَّفَتْ عدة ملايين من الدينارات في قلب «ثكنته» في عين النعجة. هذا بصرفِ النظر عن كل أولئك الضباط الكبار الذين يُشغّلون ملياراتِ الدينارات، عبر شركاتٍ ليست أكثرَ من واجهةٍ وبأسماء مستعارة.

المخدرات في الثكنات

مظهر آخر من مظاهر هذا الانهيار، يشقُّ عليّ دوماً قبوله لشدةِ مُعاكَسَتِهِ للصورة التي كانت في ذهني للمؤسسة العسكرية: مظهرُ انتشارِ المخدرات. سأقول دون مجازفة الوقوع في الخطأ، بأنّ 80% من الجنود ومن طلاب الضباط، وكذلك من بعض الضباط، يتعاطون المخدرات يومياً. وكثيراً ما نفَّذَ العسكريون العمليات بعد التعاطي (تلك أيضاً كانت حال العديد من رجال الدرك والشرطة).

أذكر مثلاً كميناً انتهى إلى كارثة، نَصبَتْهُ عام 1994 جماعةٌ إرهابية في ضواحي شفّة قرب المدية، لزملاءٍ من الكتيبة 91 للشرطة العسكرية. بعد اشتباكٍ دام عدة ساعات، قُتل أربعون عسكرياً بينهم نقيب وضابطان آخران. فيما بعد، روى لي ملازمٌ نجا من تلك العملية، بأن نصف الوحدة كان ذلك اليوم تحت تأثير المخدرات. يبدو أن قائد الوحدة كان يعلم ذلك ولم يقل شيئاً. كلفه هذا حياتَهُ وحياةَ قسمٍ من رجاله.

كانت تُباع عدةُ أنواع من المخدرات، كالحشيش والإكستازيا والهيروويين. سَمَحتْ هذه التجارةُ غير المشروعة التي تتم تحت سمع وبصر الجميع داخل الثكنات نفسها، لبعضِ الضباط المرؤوسين بِسَدِّ أواخِرِ شُهورِهِم. عموماً كان رؤساؤهم يغضّون الطرف لأنهم أنفسهم غالباً ما يكونون متورطين في مساومات أكثر مردوداً بكثير.

ذات يوم من تشرين الثاني 1994، قرر طالب ضابطٍ مُعارِض لهذه الممارسات، من مديرية أمن الجيش المركزية، الإمساكَ بالجنود المُتاجِرين بالجرم المشهود. كان يعرف المكان الذي يختبئون فيه مساءً لبيع بضاعتهم، المكان الأشد إظلاماً في الثكنة. لكنه عندما باغَتَهُم، هاجموه باللكم والرفس ثم لاذوا بالفرار. علم حسين صلاح الدين، قائدُ فوجِ الاستطلاع 25 بهذه القضية، فاستدعى الملازمَ وطلب منه ألاّ يعود للاهتمام بهذه الأمور.

المادة المخدِّرة المطلوبة أكثر من غيرها بين الجنود، يسمونها «مدام كوراج» [السيدة شجاعة]. قيمةُ هذه المادة بين أفراد القوات الخاصة، تساوي تقريباً قيمةَ بندقيةِ كلاشنيكوف. وهي، كما يدل اسمها، تمنح الشجاعة للجنود في مواجهة الموت. كانوا يتعاطونها أيضاً عندما يكون عليهم بدورهم تصدير الموت... مرات عديدة رأيت طلابَ ضباطٍ من فَوْجي تحت تأثير هذه «المدام كوراج»: عيونهم لامعة ومحتقنة بالدماء. يتكلمون أبطأ من المعتاد ويَبدون «بعيدين». وفي اليوم التالي لا يتذكرون شيئاً مما قالوه أو فعلوه: كان باستطاعتهم وهم في هذه الحالة، قتلُ أيٍّ كان دون حتى أن يدركوا ما يفعلون. اسم هذا المخدر هو أرتان(*).

كان مُتَعاطو حبوب «مدام كوراج» يتناولونها عموماً مع

(*) منذ قدومي إلى فرنسا استعلمتُ عن هذا المخدر. علمتُ أن الأرتان دواء يستخدم لعلاج مرض الباركنسون أو علاج الآثار الجانبية لمهدئات الأعصاب. كثيراً ما يستخدم المتعاطون هذا الدواء، مع أدوية أخرى، عندما لا يتوفر لهم غيره ←

الكحول. يجب القول بأن الجميع يشربون الكحول في الأخضرية: فعندما يرتاح رجال القوات في عرباتهم (التي زيّنوها من الداخل باللون الأحمر، بما في ذلك الأضواء الحمراء)، يُمضون وقتهم في الشرب (نبيذ وبيرة وويسكي وباستيس...) وتعاطي المخدرات. ولم يكن الضباط الكبار يُقَصِّرون: الجنرال شيبان والعقيد شنقريحة والنقيبان بن أحمد وصلاح الدين و غيرهم، الجميع كانوا يَسكَرون بشكل منتظم كل ليلة بشراب ويسكي من ماركات شهيرة...

شيء آخر مدهش هو أن الكثير من الجنود وطلاب ضباط القوات الخاصة، كانوا موشومين. ومع أن الوشم ممنوع رسمياً في جيشنا، فقد سعى الكثيرون إليه في الثكنات، فظهرت على أجسادهم رموز محارِبة (خناجر، نسور، ثعابين، إلخ.). ولم يكترث أيّ ضابط كبير بالأمر.

سادةُ الحرب

خلال ذلك العام، 1995، بدأت السلطة تُنشئ فِرَقاً مساعِدةً لقوات الأمن تدعى الحرس البلدي، وتُسلِّح مدنيين نظّمتْهُم في مجموعات أطلقت عليها لاحقاً اسم جماعات الدفاع المشروع. ستكون هذه الجماعات التي أسماها البعض «رجال الميليشيا» وأسماها آخرون «الوطنيون»، مسؤولة عن العديد من عمليات الإعدام عبر البلاد بأسرها. هاجم هؤلاء بخاصة أُسَرَ الإرهابيين. يجب القول بأن معظم أفراد هذه الميليشيا هم من الزعران ومن سجناء الحق العام السابقين، إلخ.

← (يسمونه «نشوة الفقير»): يمنح شعوراً بالمرح إذا أُخِذت منه جرعات كبيرة. ثمة أدوية أخرى مهزِّبة لها تأثيرات مماثلة، مثل الروهيبنول، وهو مهدئ يؤدي الإفراط في تناوله إلى فقد كل الكوابح وتحويل المتعاطي إلى «رامبو». هناك أيضاً دواء مؤلف من الروهيبنول والفاليوم والأرتان والسونوكتان، وهو كوكتيل مطلوب جداً من بعض متعاطي المخدرات في المغرب.

منذ أن قَبِلَ النظامُ بحلولِ مدنيين محل قوات الأمن، غرقت الجزائر في الفوضى. راح قرويون يقومون بأعمال تفتيش واعتقال ونصب كمائن واستجوابات، تحت الأنظار المستَطْرِفة لبعض كبار الضباط الفخورين بأنهم صَنَعوا هذه الوحوش التي ستُرهب عائلاتِ مَن جرؤوا على تحدّي السلطة. لا بدّ أنهم يقولون في سرهم بأنه طالما يَقْتَتِلُ الشعبُ فهذا مؤشر جيد.

في العام 1994، شكَّلَ مجاهدٌ قديم يدعى زيدان المخفي، مع مجموعة من القرويين، إحدى أوائل ميليشيات الجزائر، وذلك في قرية بودربالة القريبة من الأخضرية. لم يجد «العجوز» كما يسمونه في المنطقة، وهو الصديق الشخصي للجنرالات محمد بتشين وقايد صالح واليمين زروال، صعوبةً كبيرة في الحصول على الأسلحة. عقد اتفاقاً مع شركة النفط سوناتراك لحماية أنابيب النفط التي تجتاز منطقة الأخضرية: تُقَدِّمُ سوناتراك المالَ والسيارات الصالحة لجميع الطرقات، ويُقدِّم الجيش الأسلحةَ وثياب الخدمة ومعدات الحرب الأخرى.

هكذا بدأ قرويو بودربالة، منذ العام 1995، يخوضون حربَهُم الخاصة في المنطقة كلها. كان بوعلام ابنُ المخفي يساعد والدَه. عند انطلاق الفرقة وُضِع تحت تصرفها ثلاثمئة أو أربعمئة رجل. لكن هذه الميليشيا المؤلفة من قرويين عديمي الخبرة في مكافحة الإرهاب، لم تكتَفِ بحمايةِ القرى، بل طاردت الإرهابيين في الجبال المجاورة. هاجم المخفي ورجالُهُ جميعَ القرى التي انضم شبانٌ منها إلى المقاتلين، ناشرين الموت والأسف في طريقهم. أصبح أولئك القرويون الذين كانوا قبل بضع سنوات لا يُقسِمون إلاّ بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، أصبحوا محارِبين مستعدين لبذلِ حياتهم فيما يحشو «زعيمُهم» جيوبَهُ. استغلوا ذلك في أحيان كثيرة للانتقام لخصومات قديمة مع قرىً مجاورة.

راح بوعلام المخفي، طالب الضابط السابق في «الأمن»، الذي

كان قَبلَ شطبِ اسمه من سجلات الأمن، يخدم تحت أمرة محمد بتشين، راح يفرض قانونَهُ في الأخضرية تحت حماية رؤسائنا. باغتُّهُ يوماً وهو يسيء معاملة امرأةٍ عجوز.

«ماذا تفعل؟ سألتُه.

- إنها والدة أحد الإرهابيين.

- أيها الكلب القذر، اذهب واعتنِ بحقلك بدلاً من مضايقة النساء العجائز!».

غضِبَ من الإهانة وذهب يشتكي للمقدم، فعُنِّفتُ من قبل رؤسائي. عبثاً شرحتُ لهم ما فعلَهُ، فلم يُبالوا: لقد أعطى الجيشُ صلاحيةً مطلقة للمخفي ورجالِه، فوق ذلك كله، كان بوعلام المخفي يسمح لنفسه بارتداء زيّ المظليين، الزيّ الذي قَتَلَ كثيرون أو قُتِلوا لأجله.

قضية الرينو إكسبرس

في شهر أيار 1995، تفاقمَتْ مشاكلي مع الجنرال شيبان. ذات يوم فيما كنتُ أرافقه للذهاب إلى مدينة الجزائر، أوقَفَ حاجزٌ أقامَهُ رجالُ فوج المشاة الميكانيكي 11، سيّاراتِنا. كانت هناك سيارات مدنية كثيرة متوقفة، وبينها سيارة أجرة تَستَعجِلُ المرورَ وتريد تجاوزَ السيارات الأخرى. عندها خرج الجنرال شيبان من سيارته التويوتا المصفّحة واقترب من الرجل، أخرَجَهُ من سيارتِهِ بفظاظة وبدأ يضربه واصفاً إياه بالـ «حيوان» وشتائم أخرى. طلب مني شيبان إيقاف هذا الرجل؛ أخذتُهُ إلى الجنود الذين أقاموا الحاجز، ورأى شيبانُ جيداً بأني غاضب من الأمر الغبي الذي وجّهَهُ لي. استأنفْنا السير نحو الجزائر، ولدى العودة، رأيتُ أن زملائي قد أطلقوا سراح صاحب سيارة الأجرة، لحسن الحظ أن شيبان لم يعرف شيئاً...

بعد بضعة أيام، خرجتُ كالمعتاد مع فصيلي للقيام بدورية في ضواحي الأخضرية. لا شيء يستحق الذكر، سائقو السيارات يجوبون الطريق الوطني رقم 5، وحركة السير كثيفة إلى حد ما. كنا نعرف أن رجال التانغو يتنقلون صباحاً عبر الطريق بسياراتٍ لايبحث عنها الأمن. لذا كان علينا اللجوء إلى حس التمييز، الذي نادراً ما خاننا بفضل الخبرة التي اكتسبناها من ممارسة عملنا أثناء تلك السنوات الأخيرة.

عند منعطف بولرباح، استوقفَتْنا سيارةُ رينو إكسبرس تحمل قيد ولاية ريليزان التي تبعد نحو 350 كم غربيّ العاصمة، فقد تلقَّينا تعليماتٍ بالتحقق من كل سيارة غريبة عن قطاعنا. قمتُ بالفحص الروتيني، وكانت أوراق السائق نظامية؛ لم يكن هناك ما يُلام عليه الرجل الذي يناهز الأربعين من العمر. كنت أستعد لتركه يمضي عندما لفتَ رقيبٌ أول انتباهي إلى صفيحة معدنية في مؤخر السيارة ثُبّتَتْ من زواياها الأربع. كدتُ أنقلب على ظهري عندما سحبْناها: يحتوي المخبأ على رُزَم لأوراق نقدية! حين سُئل السائق أجاب بأنه تاجر ويستعد للتوجه إلى مَسِيلة للقيام بعمليات شراء من تجار الجملة في المنطقة. لم يقنعني جوابُه لذا أشرتُ لرؤسائي بالراديو إلى وجود أمر مريب.

«خذهُ إلى الثكنة!» كان ذلك صوت الجنرال شيبان قائد القطاع، يأمرني بأخذ المشبوه إليه في قطاع عمليات البويرة، بدلاً من أخذهِ إلى مقر وحدتنا كما نفعل عادةً. فنفَّذْتُ الأمر. لا شكَ بأن الإرهابيين كانوا يتنقلون كثيراً وبحوزتهم مبالغ هامة من النقود. وكانت أموال الابتزاز بالعنف وأموال المتعاطفين تسمح للإسلاميين بالتزود بالطعام وإرسال النقود لعائلاتهم. بالنسبة لي كان هذا الرجل مشبوهاً خاصةً وأن المبلغ كبير: 6.5 مليون دينار (حوالى 650.000 فرنك).

وصلت إلى الثكنة، وذهبتُ بالمشبوه والـ «غنيمة» إلى الجنرال

شيبان. «حسناً، قال لي، تستطيع الانصراف». طلبتُ من الجنرال أن يوقِّع لي إشعاراً بالاستلام يشير إلى توقيف مشتبهٍ به يحمل مبلغاً كبيراً من المال، كما يقضي القانون في مواقف مماثلة. «اغرب عن وجهي! من تظن نفسك؟» ذاك هو الجواب الوحيد الذي حصلتُ عليه، فمضيتُ وأنا ألعنه. قلت لنفسي بأن لا مصلحة لي في الإلحاح، وكما رويتُ، سبق للجنرال أن هددني بالعقوبة إثر اعتراضٍ سابق. كان هذا الضابط يريد أن يقود نِعاجاً لا تناقش الأوامر حتى إذا كانت غير مشروعة.

بعد أسبوعين من هذه الحادثة السيئة، علمتُ أن صاحب الرينو إكسبرس وُجِد مذبوحاً في محيط الأخضرية. وبالنسبة للسيارة، تم تغيير رقمها وأصبحت سيارة خدمة. أما المبلغ من المال، فقد تبخَّرَ حتماً...

عملية خميس الخشنة

أيضاً في أيار 1995، شاركتُ في إحدى أهم عمليات مكافحة الإرهاب التي قام بها الجيش. كان الهدف خميس الخشنة (في ولاية بومرداس على بعد نحو عشرين كيلومتراً من الأخضرية)، حيث قيل بأن الأمير حسن حطاب أنشأ جماعة مُقاتِلة من مئة وعشرين إرهابياً وعدة مَعاقِل. دامت العملية التي قادها الجنرال سعيد باي شخصياً (قائد المنطقة العسكرية الأولى)، أربعة أيام، وجُنِّدت لها إمكانات ضخمة بفصائل وسرايا من عدة وحدات: أقفَل فصيلُ المشاة الميكانيكي 12 المنطقةَ من جهة تابلاط؛ وجُندت الكتيبتان الأولى والثانية من مشاة البحرية لإغلاقها من جهة ثنية الحد وبومرداس؛ وقام فوج المشاة الميكانيكي 11، والفوجان المدرَّعان 10 و 23، وثلاثة فصائل من فوجنا (من بينها فصيلي)، بإغلاقها من جهتنا.

في اليوم الأول بدأت بعض الوحدات تدكُّ الأهداف المشبوهة بمدفع هاون. في تلك اللحظة قُتِل ثمانية رجال من فوج المشاة 11،

ينهم ملازم، في انفجارِ مدفعِ الهاون والذخيرة التي بجانبه (كان جب ألا توضع هناك). بعدها استمر البحث يومين دون نتيجة، عاد الجنرال باي والقادة الآخرون إلى الجزائر العاصمة. في اليوم لثالث، قرابة الخامسة مساء، كشف رقيب أول من وحدتنا مكان جماعةٍ من أحد عشر رجلاً من الـ «تانغو»، تمركزوا أسفلَ فصائلِ حدتنا الثلاثة بالضبط، وراحوا يستعدون بشكل مرئي لمهاجمتنا. ساوَوا اختيار هدفهم: فقد اشتبكنا معهم وبعد معركةٍ دامتْ ساعةً نصف قُتِل الرجالُ الأحد عشر.

كان رئيسهم هو محمد «الروجي» (وسميَ هكذا بسبب لونه لمائل إلى الحمرة). لم يكن لديه سوى سلاح واحد، بندقية رشاشة نشارية الأسطوانة ومئتي رصاصة؛ ولدى رجاله خمس بنادق صيد مسدس نصف آلي من نوع Mat 49، وقنابل وبعض الإكسسوارات لأخرى.

أثناء الاشتباك كانت جميع الوحدات الأخرى تستمع إلى الراديو متابعة ما يجري. بعد ثلاث ساعات قدَّم المقدم صلاح الدين بياناً بالأحداث للجنرال شيبان. كان سعيداً جداً بالنتائج رغم تكبُّدنا خسائرَ جسيمة: ففضلاً عن العناصر الثمانية لفوج المشاة، فقدْنا ملازماً كان قد تخرج من شرشال قبل أربعة أيام فقط (هو من الدفعة لسادسة والعشرين)، وعريفاً أول.

في اليوم الرابع نزل الجنرال باي إلى مكان العمليات يرافقه لجنرال فوضيل شريف (القائد المساعد للمركز الرئيسي لمكافحة لتخريب) والعديد من كبار الضباط. وقف الجنرال شيبان بانتظاره كما لو أنه أمضى الليل معنا، وبجواره زيدان المخفي ورجال لميليشيا. مر الجنرال فوضيل شريف وزملاؤه أمام شيبان دون حتى أن يحيُّوه وذهبوا مباشرةً لتحية المخفي.

قال هذا الأخير لشريف: «سيدي الجنرال، لو أنكم أعطيتموني ألف رجل جيّديَ التسليح لما احتجنا لكل هؤلاء العساكر». وأجابه

الجنرال: «ستحصل على كل الأسلحة اللازمة لتشكّل جيشَك». عندما سمعتُ ذلك أحسستُ برغبة بالتقيُؤ لشدة شعوري بالخزي. كانت جثث الإرهابيين المقتولين ممدة هناك بأسلحتهم، وحولها جميع أولئك المتملّقين الدنيئين الذين لم يقوموا بأي فعل قط... استمر الجنرالات بالكلام معهم، ولم يسألوا حتى عن أسماء الضباط والجنود الذين قُتِلوا.

بعدها قال الجنرال سعيد باي مشيراً إلى الجثث: «هاهم الخنازير! ضعوهم فوق أغطية سياراتكم وخُذوهم في دورة أخيرة لكي يراهم المدنيون»، ورحل مع الآخرين بالمروحية.

جواز سفر إلى الجحيم

في 27 حزيران 1995، أُرسِلتُ في مهمة إلى محكمة البليدة العسكرية. لم أشك بتاتاً بأن المهمة التي أوكلت لي هي جواز سفر إلى الجحيم. ذهبتُ دون أن أعرف بماذا يتعلق الأمر، ظننتُ أنهم بحاجة لي لتقديم شهادة في قضية إرهاب.

عندما مَثُلتُ أمام المدعي العسكري في البليدة، العقيد بخاري، لم أفهم شيئاً من موقفه العدواني. أعلَمَني بأنني قيد التوقيف، فالجيش يتهمني بـ...السرقة الصريحة. ظننت أنها مزحة ثقيلة، ناسياً بأنه لا مزاح قط في المحكمة العسكرية. وفيما رحت أحاول إدراك ما يحدث لي، أَمَر العقيد بخاري أحدَ الحراس بنزع سلاحي. «أنت رجل مُخاطِر، سوف ترى ما الذي نحن قادرون على فعله»، قال لي.

توقف الزمن. أودِعْتُ السجن... مِتُّ.

11

إيداعي السجن

مدَّعٍ عسكري منفّذ للأوامر

وحدهم مَن تعرضوا لظلمٍ شديد، يستطيعون فهمَ ما شعرتُ به حين تبين لي بأني سأُسجَن. تشعر بأنك مُفرَغ، سئم، قرِفٌ من الحياة، تشعر أن صدرك ينطبق، وساقيك لا تحملانك، وقلبك يخفق بشدة. لا تعرف إن كنت تعيش واقعاً أم كابوساً رهيباً. تشعر برغبة بالاستيقاظ، بالصراخ... لكنك عاجز مثل محكوم بالإعدام أمام مقصلة.

ما تزال الجملة التي نطق بها المدَّعي وقاضي التحقيق، تتردد في رأسي. «أنت سارق!» «أنت سارق!»: لقد لوَّثتني هذه التهمةُ المجانية، قلبت كل كياني، لن أنساها ما حييت.

لا أشعر اليوم سوى بالاحتقار والقرف من الجنرال بلقاسم بخاري، المدَّعي العسكري. يُفتَرَض بهذا الضابط أنه يمثّل العدالة، وأستطيع أن أُقسِم بأنه حَكَم مئاتِ الأبرياء بالسجن طيلة فترة قيامه بعمله. إنه يمثّل اليوم في نظري، أكثرَ ما في الجيش الجزائري من فساد. أستطيع أن أُقسِم أيضاً بأنه هو وأشباهُهُ مَن يجب أن يكونوا خلف القضبان.

لقد قطعتُ على نفسي عهداً: سأعمل طوال حياتي على فضح هذا

النوع من الناس. إنهم يتحملون القدر نفسه من المسؤولية التي يتحملها القَتَلَةُ من الجانبين في المأساة التي تُدمي الجزائر. بلدٌ لا عدالة فيه لا يمكنه أن يتطلّع إلى شيء، ولَطالما كانت العدالةُ في الجزائر بين أيدي الطغمة الحاكمة. ألم تُسجن كوادر إدارية بريئة تماماً؟ ألم يُتَّهم رجالٌ شرفاء بجرائم لم يرتكبوها؟

قد يظن البعضُ أني أبالغ، أني أسعى فقط إلى التشهير بالسلطات الجزائرية. لكن النظام نفسه هو الذي اختار أن يعطي لمؤسساته صورةً سيئة. عدالةٌ تدين الأبرياء وجيش يقمع المدنيين ومسؤولون يجعلون من الكذب والتلاعب طريقةً في إدارة البلاد، فضلاً عن سوء استخدام السلطة والفساد الواسع النطاق والمحسوبيات: باتت كل هذه الممارسات شائعة من الآن وصاعداً في الجزائر.

لكن العقيد بخاري ليس في الواقع أكثر من عجلة صغيرة في الآلة الجهنّمية التي ما تزال تطحن البلاد. هذه الآلة يسميها الجزائريون «التركيبة». في ظل رئاسة الشاذلي بن جديد، عندما وَرَدَ اسمُ توفيق، نجْلِ هذا الأخير، كمتورطٍ في «قضية موحوش»، قام العقيد بخاري (كان آنذاك برتبة نقيب)، حسب تعليماتِ العربي بلخير، بتبييضِ صفحةِ ابنِ الرئيس. كان هذا المدّعي غير معروف آنذاك، فبدأ يكسب ثقة أسياده منذ تلك القضية.

في تموز 1992 حين كُلِّف بملف قادةِ الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جعلتْهُ قضيةُ عباسي مدني وعلي بن حاج، مشهوراً. بطبيعة الحال أنَّ ملفاً شائكاً بهذا الشكل يجب ألاّ يقع بين أيدي ضباطٍ لا يستطيع الجنرالاتُ الإشراف عليهم كلياً، فكانوا بحاجة لشخصٍ هو صوتُ سيِّدِهِ. هكذا مكَّنَهُ لينُ عريكتِهِ من الارتقاءِ إلى عدةِ مراتب. أنهى مسيرتَهُ رئيساً لإدارة القضاء العسكري في وزارة الدفاع الوطني ورتبةِ جنرال (في آب 2000 حصل على تقاعدٍ «استحقَّهُ بجدارة» منحَهُ إياه الرئيس بو تفليقة).

منحني رؤسائي إذن «شرفَ» المثول أمام هذا «القاضي». هل كنتُ بهذه الأهمية؟ إطلاقاً. ببساطة، يحتاج ملفي، كونُهُ نظيف تماماً، إلى شخص يستطيع فبركَةَ القضية وخياطتَها بخيطٍ أبيض، وهذا ما حدث.

جُرِّدتُ من سلاحي ومن أوراقي منذ مقابلتي للعقيد بخاري. أُحِلتُ فوراً إلى قاضي تحقيق يدعى محمدي. وفي مكتب هذا الأخير علمتُ أن الجيش الجزائري يتهمني بالـ «سرقة الصريحة»! سرقتُ حسب زعمهم، قطع غيار من موقع لتجميع السيارات المُصادَرة في الأخضرية.

استُخدم حارسُ الموقع، وهو رجل يدعى تاجر، كشاهِد اتِّهام. هنا أيضاً لاحظتُ صفاقة المسؤولين العسكريين. هذا الرجل في الحقيقة هو والد إرهابيٍّ ذائع الصيت في منطقة الأخضرية، ومطلوب جداً. لقد أطلقت النار بنفسي على ابنه أثناء عملية تمشيط، دون أن أصيبه. كان يعرفني، لأنني ذهبتُ مراراً إلى مكان تجميع السيارات المصادَرة، مع زملائي، لاستجوابه في موضوع ابنه. كنا من ناحية أخرى نذهب إلى ذلك المكان بصورة منتظمة، لإيداع سيارات غير صالحة للاستعمال استخدمَها الإرهابيون، أو سيارات أخرى أحرقوها عند حواجز كاذبة.

دُفع هذا الرجل للإدلاء بشهادةِ زورٍ أوصلَتْني إلى السجن. لا أعرف بماذا وعدوه بالمقابل. ربما بعدم تعريض ابنه للعقاب. لقد اكتفى قضاةُ محكمة البليدة العسكرية، الذين لا يمنحون عادةً أيَّ مصداقية لأقوالِ ذوي الإرهابيين، بشهادةِ هذا الحارس الكاذبة لكي يسجنوني أربع سنين طويلة.

أرادوني سجيناً. لماذا؟ لأني شهدتُ عدةَ حالاتِ تعذيب، لأني أعطيت رأيي بالإعدامات التي جرت دون محاكمة، لأني رأيت ضباطاً كباراً يتحولون إلى قتلة، لأني رفضتُ تنفيذ بعض الأوامر غير

الشرعية. كانوا يراقبونني دون أن أنتبه لذلك. وعندما رأوا أني لن أكون طيِّعاً قط، أودَعوني السجنَ لكي يُقْصوني، لكي يُسكِتوني. السؤال الوحيد الذي لا أملك جواباً له، والذي يؤرِّقني حتى اليوم، هو لماذا لم يقتلوني؟

أمضيتُ أيام اعتقالي الأولى في سجن البليدة العسكري، معزولاً، وهي عقوبة أولى، عند استجوابي من قبل قاضي التحقيق محمدي. كنت خارجاً عن طوري، أرفض ما أسمعه. كنتُ مصمماً على الدفاع عن نفسي حتى النهاية. أما محمدي فلم يكن حتى يكترث لما أقول. أراد فقط أن أقرّ بجنايةٍ لم أرتكبها. احتدَّ الكلام وعندما لاحظتُ أنه لا يُجديني الإصرارُ على براءتي، قلت له بأني خجِلٌ من ارتداء الزي العسكري وحمل السلاح ومحاربة الإرهاب في جيشٍ من هذا النوع، وأني عرّضتُ حياتي للخطر لكي يتمكن رجالٌ مثله من ممارسة الظلم دون أي خشية من العقاب. كلفتني هذه الكلماتُ شهرَ عزلةٍ في زنزانة مظلمة، دون غطاء، أنام على الأرض مباشرةً فوق إسمنت بارد ورطب. طلبَ عبد الحق عايسيو من الحراس، بأمرٍ من قاضي التحقيق، أن «يؤدِّبوني»، فاستبْسَلوا عليّ بعصيِّهم، ثم تركوني غارقاً في دمائي.

بعد بضعة أيام، استُؤنِف التحقيق بحضور مدير السجن. هذه المرة هو الذي أخذ على عاتقه مهمة ضربي. جاء من الخلف. ضربني على ساقيّ. أوقعني أرضاً قبل أن ينهال عليّ مستبسلاً بالعصا. بعد هذا الحفل بتُّ أعرُجُ أثناء المشي لأيام عديدة. قال لي أثناء التحقيق بخبث: «أنتظر بفارغ الصبر أن يحضروا لي ضباطاً من القوات الخاصة. هنا، أفعل بكَ ما أريد...». كان في مملكته ويستطيع بالفعل أن يفعل بنا ما يريد. بعد مروري بـِ «لجنة الاستقبال»، وُضعتُ في زنزانة مع معتقلين آخرين.

فيما بعد، قدَّم لي أحدُ الحراس لائحةً من سبعة محامين مؤهَّلين للدفاع عنا، طالباً مني اختيار واحدٍ منهم. وحين لم أعرف

كيف أفعل، قال لي أن أختار كيفما اتفق! وهو ما فعلتُهُ بتسمية عبد الحكيم خندوقي. عند لقائي الأول به، في آب 1995، قال لي بدايةً: «قبل كل شيء، أوضّح لك بأني أتقاضى 8000 دينار لقاء أتعابي». بدا واضحاً أن هذا هو أهم شيء بالنسبة له. أجبته بأنه يستطيع الاتصال بأمي وأنها ستدفع له (علمتُ لاحقاً أنه أخذ منها 22000 دينار!). رويت له قصتي، وشرح لي بأنه لم يرَ ملفّي بعد، وأنه سيعود بعد شهر.

منذ لقائي الثاني هذا به عرفتُ أنه لا يختلف عن بخاري أو محمدي، وأن هذا النوع من المحامين هم جزء من «النصّابين المرخَّص لهم قانونياً». عندما يأتي، يطلب رؤية عشرٍ أو خمس عشرة من «زبائنه» معاً، ولا يخصص سوى بضع دقائق لكل منهم: كان يعاملنا مثل دواب، ونتيجةً عجزه في الحقيقة عن فعل شيء أو عن التدخل في الملف، كان يكتفي بقبض أتعابه وإبلاغنا من وقت لآخر بأخبار ذوينا. أما في نظر القانون فهناك محامٍ يدافع عني. ينطبق هذا الوضع على غالبية المعتقلين الآخرين، باستثناء القلائل جداً ممن لديهم إمكانية دفع أتعاب محامين مشهورين ممن يتقاضون أجوراً عالية جداً مثل علي بن فليس (هو مَن عُيِّنَ رئيس وزراء للرئيس بوتفليقة عام 2000) أو السيدة بيطاط.

سرعان ما علمتُ، بعد إيداعي السجن، بأنّه، كما جرت العادة في المحاكم الجزائرية، أُمِر القاضي بعدم إطلاق سراحي. أمي هي التي أخبرتني بذلك في إحدى زياراتها لي: ذهبتْ عدة مرات إلى الثكنة في الأخضرية تستعيد حاجياتي الشخصية، فالتقتْ بالمقدم صلاح الدين والنقيب بوضياف. قالا لها بأن الجنرال شيبان هو الذي طلب اعتقالي وقرر أن أُحكَم بالسجن أربع سنين. يقرر الجنرالات كل شيء في الجزائر..

يوم افتُتحت قضيتي، في 16 نيسان 1996، اكتفى الجنرال بوشارب بأخذ قيلولةٍ فوق مقعده قبل أن يستمع دون نقاشٍ إلى

مرافعةِ المدّعي النقيب حسن. شرح محاميَّ بأن ملفي نظيف وأن الإجراءات العادية لم تُحتَرَم. لكني كنت أعلم أن ذلك لن يفيد شيئاً.

بقيتُ في السجن الاحترازي عشرة شهور، ثم حُكمتُ، يوم عيد ميلادي، بالسجن أربع سنين: أصبح عمري سبعاً وعشرين عاماً، يالها من هدية! سأتعرف عما قريب على الجحيم...

سجن بلا شفقة

في تشرين الثاني 1995، عُقدَت الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الجنرال اليمين زروال. لم نكن معنيين بذلك طبعاً، لكننا، إذا جاز لي القول، سمعْنا ضجيجَهُ، فثمة طائراتٌ كانت تُحلّق فوق السجن طوال أيام الأسبوع الذي سبق التصويت، ثم تحطُ في قاعدة بوفاريك العسكرية. كانوا يأخذون آلاف الجنود من بِشار وتندوف وأماكن أخرى، لضمان السيطرة على سير الانتخابات. جرت الانتخابات بالفعل دون عوائق وخرجت نتيجتُها كما أرادها الجنرالات. تعرفتُ في السجنِ لاحقاً على قائدِ وحدةٍ روى لي بأن الجنرال سعيد باي شخصياً اتصل به ليطلب منه تغيير نتائج التصويت في منطقة البليدة، لصالح زروال، حيث أمَّن رجالُه حمايةَ مكاتب التصويت. وروى لي معتقلون آخرون بأن رجال مديرية الاستخبارات، تَلاعَبوا في كل مكانٍ بصناديق الاقتراع، وبغيرِ ذلك فإن محفوظ نَحناح المرشحَ الإسلامي المعتدل (جداً) كان سيفوز في الانتخابات...

تحدثنا كثيراً فيما بيننا كزملاء سجن، عمّا يوحيه لنا شكلُ سجنِنا من قَرَفٍ وخزي (أشيد عام 1986): فهو يُرى، إذا شوهد من السماء، على شكل هلالِ العَلَم الجزائري ونجمتِهِ الخُماسيّة. كتلٌ وسور، يُفترض أنها رَمز للجزائر الحرة، تُشكِّلُ سِجنَ العارِ الذي تَكَدَّسَ فيه جيلٌ ضُحِّي به من الجيش. هل بوسعِ مجاهدي حرب

الاستقلال أن يتخيّلوا بأن العلم الذي دافعوا عنه، سيُمسي رمزاً للقمع والظلم؟ كيف نقول لشهداء ثورتنا ما فعله الجنرالات بعلَمنا؟

يتكون سجن البليدة العسكري من خمس كُتَلٍ، يتكون كل منها من طابقين. في كل كتلة قاعةٌ تؤدي مباشرةً إلى الزنزانات. والسجنُ عملياً امتدادٌ للمحكمة العسكرية. بضعةُ أمتارٍ فقط تفصل البِناءَيْن الواقعين إلى جانب الطريق الوطني الواصل بين البليدة والمدية. تقع قيادةُ المنطقة العسكرية الأولى على بعد بضعة مئات الأمتار من هناك.

الزنزانات الباردة والرطبة تستوعب من أربعة إلى خمسة سجناء. أما الكتلة الخاضعة لشروط أمنية مشددة (حيث سُجِنَ المبارك بو معرافي قاتلُ بوضياف، والجنرال مصطفى بليوسف) فلا يمكن لسجناء الكتل الأخرى زيارتها. عندما كنتُ في سجن البليدة، كان عددُ معتَقَليه 1200 شخص وسطياً (تَراوَحَ هذا العدد بين 900 و 1500)، غالبيتهم عسكريون سُجنوا لأسباب متنوعة جداً: رفْضُ إطاعة الأوامر، فرار من الجيش، مغادرة موقع الخدمة، سرقات، مخدرات، إلخ.

اشتهر هذا السجن بمعاملته القاسية للمعتقلين، يُقال بأن الإنسان يعتاد على كل شيء حتى على الجحيم. خَبِرتُ ذلك بنفسي. الحراس عديمو شفقة، جلاّدون، يستمتِعون بضرب السجناء. إنهم وحوش بريّة حقيقية، يكسبون مالاً كثيراً بفضل الرشاوى وكل ما يمكنهم انتزاعه من السجناء أو من ذويهم. هم أيضاً الذين يتكفَّلون بـ «تأديب» المعتقلين العُصاة: يُعَرُّون السجين ويداه مربوطتان خلف ظهره أو متدَلِّيَتان من فوق حاجز ثابت، ثم يسوطونه بالخراطيم أو يوسعونه ضرباً بزندِ مكنسة أو هراواتٍ ضخمة، ولا يتوقفون إلا عندما يشرف السجين على الموت.

لم يكن يحق للسجناء الحصول على أكثر من لباس واحد، عليهم الاحتفاظ به مهما طال زمنُ اعتقالهم، صيفاً وشتاءً، ليلاً

ونهاراً. كان بوسعنا الاستحمام مرة كل خمسة عشر يوماً والحلاقة مرة في الأسبوع. ويستخدم خمسةُ معتقلين شفرة حلاقة واحدة. لم يكن يحق لنا أن نصلي، ولا نستلم البريد إلاّ مرة في الأسبوع بعد مروره على الرقابة. كانت وجْباتنا مكونة من نصف رغيف وزبدية حساء نتن، وكان أمامنا خمس دقائق للأكل في «المطعم». بانقضاء هذه الدقائق، نُطرَد بضربات العصي إلى زنزاناتنا. كنا نتناول الغداء ظهراً ونتعشى في الخامسة والنصف مساءً، وخارج هذين الوقتين يستحيل الحصول على الطعام.

من وقتٍ لآخر يحقُّ لنا نزهة مدة ساعة ونصف في باحة السجن. أمشي وأنا أدور في الباحة، وحين لا أكون شديد الإحباط أعدو ببطء. تلك كانت اللحظات الوحيدة التي تُمنح لنا لتحريك أرجلنا.

خلال هذه السنوات الأربع، كنتُ أستمدّ الطاقةَ من أعماق نفسي لكي أبقى على قيد الحياة، وخاصةً كيلا أفقد صوابي. فما نعيشه يومياً كان كافياً لكي يُصيبنا بالجنون. نمكث بدون تبغ ولا قهوة، دون تلفزيون ولا مذياع ولا صحف، مضطرين لابتلاعِ طعام يأنف الحيوان من الاقتراب منه، وعلينا أن نصمد بأي ثمنٍ... لَم أشأ الاستسلام للقلق أو الإحباط، رحتُ أجبر نفسي كل يوم على إيجاد شيء يشغل ذهني ويُبقيني حياً: أمارس الرياضة، أصلّي، وأيضاً أقرأ كتباً أستعيرها من مكتبة السجن (روايات، كتب تاريخ عسكري أو كتب عن الجزائر...). كنا أحياناً نمارس بعض الألعاب بأوراقٍ صنعناها بأنفسنا (وهو أمر ممنوع بتاتاً، وإذا باغتَنا الحراسُ تعرَّضنا لعقاب شديد جداً).

أمضيتُ أيضاً وقتاً طويلاً في الكلام مع زملائي في السجن عما أتى بهم إلى هناك، ووعدتُهُم بأنني يوم أستعيدُ حريتي سوف أشهد عن الظلم السائد في الجزائر. أعتقد أني وفيت بوعدي، ومهما حدث اليوم أعرف أن بإمكاني أن أموت بسلام. أردتُ أساساً أن أقول

أكثر مما قلت. كان بإمكاني أن أفعل لو تَوافَر لي ورق وقلم لتدوين الملاحظات. لكن حيازتك قلماً في سجن البليدة يعادل حيازتك سلاحاً.

يُعامَل السجناء في هذا السجن معاملة حيوانات. تعرّض كثيرون منهم للخَصِي، للاغتصاب، للقتل. كنت محظوظاً إذن لأني، لا أدري بأية معجزةٍ، خرجتُ منه سالماً. كان مدير السجن عبد الحق عايسيو يكرر للمعتقلين: «أنا إلهُكُم، أفعَلُ بكم ما أشاء!» وكان يتصرف بالفعل كأنه إله. أرسلَنا كثيراً إلى الزنزانة الانفرادية لمجرد متعتِهِ. كان يردد لنا بأننا «طفيليون» ولا حقَّ لنا حتى بالحياة. اليوم ومع الفاصل الزمني، أعتقد بأن هدف الجنرالات كان كَسْرَ الرجال الذين يدخلون إلى ذلك المكان الملعون، تحويلَهُم إلى أشلاء بشَر، وهو هدف كثيراً ما تحقق للأسف.

الزمن غير موجود في سجن البليدة، إنهم يفعلون كل شيء من أجل تضليل السجناء. لم نكن نعرف ما يجري في الخارج، وننتظر القادمين الجدد بفارغ صبر لمعرفة أخبار العالم... كل ثلاثة أسابيع يحق لنا تلقِّي زيارة نتبادل فيها الكلام خمس دقائق. كان يجب رشوة الحراس للحصول على وقت أطول. وكل مرة تضطر أمي للسفر ألف كيلو متر ذهاباً وإياباً لكي تراني خمس دقائق. لم أستطع لمسها أو تقبيلها أبداً. وفي النهاية طلبتُ منها الكفَّ عن المجيء: كنت أتألم كثيراً لرؤيتها تعيش، في سنِّها، هذه المحنة.

في ظروف الاعتقال هذه، حاول العديد من السجناء الانتحار شنقاً أو بابتلاع ملعقة، أو قَطْع شرايينهم بشفرة حلاقة؛ مات بعضهم، وأُنقذ بعضهم الآخر في اللحظة المناسبة. أصيب كثير من السجناء بالاكتئاب. عاشوا مع الفاليوم وغرقوا رويداً رويداً في الجنون. رأيت أناساً يمزقون أنفسهم بالشفرة صارخين. وبدلاً من قيام الحراس بنجدتهم، ينتزعون منهم الشفرة بعد إحكام السيطرة عليهم، ثم يوسعونهم ضرباً. أقسَمَ الكثيرون ممن قرروا البقاء على

قيد الحياة، على الالتحاق بالمقاتلين الإسلاميين بعد إطلاق سراحهم...

سلسلة مَظالم

منذ العام 1996، قُتل الرقيب أول قَرمز، أحدُ زملاء السجن، على يد الحراس. ضُرب حتى الموت بعد شجار تافه مع أحد الحراس. وباعتبارِ أنَّنا كان لنا المحامي نفسه، الأستاذ خندوقي، فقد استدعَيْتُهُ لكي يفضح ما حدث لـِ قَرمز. رويتُ له بالتفصيل ما تَعَرَّضَ له، وكيف أوسِع ضرباً بالعصا حتى الموت. قادني المحامي خندوقي إلى النقيب محمدي قاضي التحقيق، لكي أروي له القصة. ورغم خطر هذه المبادرة قررتُ إشاعة القضية. لم ألقَ غير جواب واحد: «يستحق ما حدث له! لم أطلب منه المجيء إلى هنا!»..

لم يقم المحامي بأي فعل ولم يطرح أي سؤال حول ظروف اغتيال زبونه: وفي هذا، عند الحاجة، برهانٌ جديد على أنه ليس هناك للدفاع عنا. أما قاضي التحقيق فقد أثبت لي، مرة أخرى، أن حياة السجناء لا تساوي شيئاً قطعاً.

في السجن عدة مجموعات: مجموعة الضباط وصف الضباط الذين كانوا هناك على الأغلب بسبب رفضهم إطاعة أوامر رؤسائهم غير المشروعة أو الخرقاء، ببساطة. مع هؤلاء الرجال تعلمتُ الكثير: ساعَدَنا تَبادُلُ تجارِبنا على مقاومة الضغط الذي يُمارَس علينا. هناك أيضاً بالطبعِ أوْغادٌ وزُعْران، مدنيين وعسكريين (حتى برتبة عقيد) سُجِنوا بحَقٍّ عموماً بتهمةِ اختلاسِ أموال: هؤلاء لم يعاملهم الحراس معاملة سيئة، بل أظهروا لهم صداقة شديدة. كانت مجموعتنا هي الأكثر استهدافاً بالطبع، كأن تعليمات صدرت من أجل تنغيص حياتنا.

الضباط المحكومون ظلماً، مثلي، كانوا في معظم الأحيان رجالاً ذوي خِصال رفيعة. اعتُقِلوا بسبب أخطاء لم يرتكبوها، أو

أحياناً بسبب الجرائم التي أمرَ بها رؤساؤهم. ثمة حالات أكثر مأساوية من حالتي. أذكر حالة الملازم مولود رواني المحكوم بالسجن خمسة عشر عاماً. كان يعمل في فوج المشاة الميكانيكي 17، في الأربعاء. روى لي أنه رئيسَيْه (الجنرال سعيد باي نفسه، قائدُ المنطقة العسكرية الأولى، والعقيد بوبْشير قائد قطاع البليدة) أمَراه، عام 1996 بأخذِ ستةِ مقاتلين إسلاميين إلى غابةٍ لإعدامهم. قتَلَ الملازمُ ورجالُهُ خمسةً منهم واستطاع السادسُ الهرب. تَقَدَّمَ الهاربُ لاحقاً، بمساعدةِ بعض المحامين والأصدقاء، بشكوى أعطى فيها اسمَ الملازم ومكانَ اعتقالِهِ وبعضَ الأدلة على وقوع عملية إعدام عُرْفيّ. وفي المحكمة اختير الملازم كبشَ فداء وكان وحده مَن دفَع الثمن. زعم رئيساه بأنه تصرّف من تلقاء نفسه!

يجب الإشارة إلى أن موقفاً مماثلاً، شاقٌ جداً على أي ضابط: فإن رَفَضَ، ليست لديه أي وسيلة يدافع بها عن نفسه لأن الأمر أُعطِي له شفوياً ولا يستطيع تقديم أي دليل. وهكذا يشعر الضابط بأنه، تحت طائلة القتل أو الاعتقال، مضطر للامتثال وهو ما فعله الملازم رواني.

حُكِمَ ضابط آخر من البحرية، النقيب ساسي بونوبة، بالسجن ثلاث سنين. كان قائدَ فصيل الغوص. في العام 1993 قاد غواصتين إلى ورشة بحرية روسية لإجراء إصلاحات تقنية، وعاد بالطائرة إلى الجزائر مع رجاله. بعد سنتين ذهب الطاقمُ لاستعادة الغوّاصتين. أُعيدتا في أيلول 1995، بعد التحقق من التفاصيل التقنية، إلى قاعدتهما في مرسى الكبير غربي مدينة الجزائر. بعد أسبوع أُوقف النقيب ومساعدوه الثلاثة بأمر من الجنرال غضبان شعبان قائد القوات البحرية آنذاك: اتُّهم الضباط ظلماً بسرقة الأموال المخصصة لإصلاح الغواصتين، أي 600.000 دولار، وكانوا متيقّنين من أنهم أُلبِسوا قضيةً من أجل سرقةٍ ارتكبَها بعضُ رؤسائهم.

التقيتُ أيضاً بضباط مسجونين بأمر من... سكرتيرات

خصوصيّات لبعض الجنرالات، مثل سكرتيرة الجنرال قايد صالح قائد القوات البرية. كانت تلك السكرتيرات يروين ما يحلو لهنَّ لرؤسائهن حول ضباطٍ هَجَروهنّ، فيُرسَل هؤلاء إلى المحكمة العسكرية. كانت سكرتيرة قايد صالح الخاصة، كما أكّد لي عدةُ زملاء، تُفصِّل في الكلام على هواها أمام قيادة القوات البرية. وأخلاقياتُ جنرالاتِنا معروفةٌ للجميع، فلا داعٍ لإضافة المزيد...

سُجن قائدُ إحدى وحدات القبعات الحمر من الكتيبة 93 للشرطة العسكرية، النقيب الإمام، لكشفِهِ قضية سرقة أموالٍ وقعتْ في قيادة المنطقة العسكرية الثانية (وهران) تورّطَ فيها بعضُ رجاله بالذات. عندما أَخبَرَ قائدَ المنطقة، الجنرال عبد الرحمن كامل، بما حدث، أمرَهُ هذا بوضعِ نفسِه تحت الحجز البسيط، أي قضاء ثلاثين يوماً في السجن في مقر المنطقة، لأنّ: «هؤلاء الرجال يأتمرون بأوامرك» كما قال له. رفض النقيبُ الامتثالَ طبعاً فأرسله الجنرال كامل إلى المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الأوامر وحُكم عليه بعامٍ في السجن.

نال كثيرٌ من العسكريين عقوباتٍ قاسية على جناياتٍ قليلة الشأن. حُكِم أحدهم بستة شهور على سرقةِ فخذِ دجاجة. يجب القول بأن طعام الجنود البسيطين أكثر من بائس، فيما يحشو كبارُ الضباط أنفسَهم بالطعام من الصباح إلى المساء. يعرف الجميع أساساً أنه كلما عَلَتْ رتبةُ العسكريّ في الجيش الجزائري، ثَقُل وزنُهُ؛ يكفي النظر إلى خُصورِ جنرالاتنا... عرفتُ أيضاً نقيباً حُكم بالسجن ثلاث سنين إثر دراسته في فرنسا: عاد إلى الجزائر بعد شهرٍ من نهايةِ دراسته، فوُجِّهَتْ إليه تهمةُ «الهرب إلى الخارج»...

بالنظر إلى عدد العسكريين الذين أُنزِلتْ بهم العقوباتُ في البليدة، قد يتبادر للذهن بأن الانضباط صارم والعقوبات متشددة في الجيش الجزائري، في حين أن هذا ليس واقعَ الحال. يجب أن نفهم أن غالبية من أرسِلوا إلى سجن البليدة، هم ضحايا تصفيةِ حساباتٍ

قذرة، أو «مزعجون» (مثلي)، أو تعساءُ حظٍ حُكموا من أجل أشياء تافهة بهدف الضغط على الآخرين وإرغامهم على تنفيذ أوامرَ غير شرعية، فيما كان ينجو عموماً مِنَ العقاب مَنْ يرتكبون الأخطاء الفاحشة، لكنهم يتمتعون بدعم قوي.

تلك مثلاً حالُ النقيب صِمالي (شقيق الملازم سليم صِمالي من الفوج 12 لمظليي الصاعقة، وسبق أن تحدثت عنه)، الذي عرفتُهُ عام 1998، ارتكب هذا النقيب خطأً مهنياً خطيراً أودى بحياة واحد وعشرين جندياً. فقد ذهب بمبادرةٍ شخصية منه إلى منطقة شديدة الخطر، ووقع في كمينٍ فهرب تاركاً رجاله يتعرّضون للقتل. بعد هذه المذبحة غَنِمَ رجالُ «التانغو» ست عشرة بندقية كلاشنيكوف وبندقية رشاشة. لم يبق النقيب صِمالي سوى أربعة أيام في محكمة البليدة العسكرية، وسرعان ما أطلق سراحه بفضل تدخُّل صديقه النقيب مراد العماري ابنِ الجنرال محمد العماري.

لم يحظَ الملازم ميلود كَحيلا، زميلُ زنزانتي، بهذا الدعم. ففي العام 1994 وقع في كمينٍ في شُريّة قرب البليدة، وقاوَمَ مع رجاله. ورغم أن الملازم كَحيلاً لم يتكبد أية خسارة، حُوِّل إلى المحكمة العسكرية لأنه... فقدَ الاتصال بالراديو مع رجالِهِ أثناء الاشتباك. كلفه ذلك أربع سنين في السجن: وُجِّهت إليه تهمة «الفرار من وجه العدو».

لكن مصائبه لم تتوقف عند هذا الحد. فقد توقَّف راتبُهُ العسكري أثناء فترة حبسِهِ مثل جميع المسجونين، وطُردت زوجته وولداه من المنزل الذي حصل عليه من الجيش. وَجَدَتْ أسرتُهُ نفسَها وقد انقطعت بها سُبُلُ العيش. وتوفي أحدُ ولديه من عواقب مرضٍ غير خبيث أَلَمَّ به: لم تستطع زوجتُه التي لا تملك مورد رزقٍ، معالجته. لم يعلم الملازم كَحيلا بالخبر إلاّ بعد خروجه من السجن، عام 1999، كما كتب لي لاحقاً...

يمكننا أن نفهم كيف يقرِّر عددٌ لا بأس به من الضباط

المعتقلين، إزاء مثل هذا الظلم، الانضمامَ إلى الجماعات المسلحة بعد خروجهم من السجن. كان بوسعي أن أنكر عشرات الحالات الأخرى، لكن هذا يحتاج إلى كتاب آخر...

معذّبو البليدة

أمضيتُ أربع سنين في الجحيم، يصعب عليّ وصْفُها بالتفصيل. تَذَكُّرُها وحدَهُ عذابٌ لي. أجهل إذا كانت منظماتُ حقوق الإنسان العالمية قد حاولت التحقيق حول ظروف الاعتقال في سجن البليدة العسكري. ولو أنها اهتمت بالأمر فسوف تعرف الكثير عن «خصوصيات» النظام الجزائري الذي يقدّم نفسه على أنه سلطة شرعية تحترم حقوق الإنسان. لكني أخشى أنّ أحداً لا تهمُّه معرفةُ كيف يعيش سجناء البليدة الذين يُعتبرون في مدينة الجزائر مُعَذَّبي الأرض، وأعتقد أنّ أحداً في أماكن أخرى لا يعلم بوجودهم...

قبل وقت قليل من إطلاق سراحي، وُضِع في زنزانتي شخصٌ غريب الأطوار. بعد أسبوع حاول طعني. نجوتُ بحياتي بفضل تدخُّل زملائي في الزنزانة، وكدتُ بدوري، في ثورة غضب، أرتكبُ الفعلَ الذي لايمكن إصلاحه. أحمدُ الله أن زملائي منعوني من ذلك. لن أفهم أبداً ذلك الحادث، ولا كيف أمكن لذلك الشاب ذي العشرين عاماً الحصول على شفرةٍ دون أن ينتبه الحراسُ للأمر. أمضيتُ أيام سجني الأخيرة في المنفردة، فيما لم يتعرّض المعتدي حتى للمُساءلة.

12

السفر مهما كلف الأمر

تحت مراقبة مديرية الاستخبارات الأمنية

بعد اعتقالٍ دام أربع سنين، يوماً بيوم، أُطلق سراحي أخيراً في 27 حزيران 1999. علمتُ يوم خروجي أن جندياً قد قُتل للتو في كمينٍ قرب العوّانة، وأنّ شرطياً اغتيل في تيزي أوزو. من المؤكد أن لاشيء تغير على الصعيد الأمني.

احتُجزتُ أول الأمر ثلاثة أيام في إحدى ثكنات البليدة، ثم منحتُ ثلاثة أسابيع إجازة فسافرتُ إلى تبسّة لرؤية عائلتي. كنت أتشوق للقاء أهلي. يوم وصولي بالذات إلى البيت، اتصل بي الملازم أول عبد الحق الذي نُقل في تلك الأثناء إلى سيدي بالعباس برتبة نقيب. كيف عرف بخروجي من السجن؟ حاوَلَ أن يعرف مشاريعي، فلم أعطه جواباً محدداً:

«سأرتاح بالدرجة الأولى».

أتاح لي هذا الاتصالُ أن أفهم بأن العسكريين لن يَدَعوني وشأني. فبعد بضعة أيام زارني ضباطٌ آخرون من مديرية الاستخبارات العاملين في تبسّة. هم أيضاً أرادوا أن يعرفوا ماذا أنوي أن أفعل، وعرضوا مساعدتي في العودة إلى الجيش والعمل معهم. أجبتهم ببساطة بأني سأفكر وأني أحتاج أولاً للبقاء بين

أفراد أسرتي لاستعادة مَعالِمي. باتت زياراتُهُم منتظمة وبدأتُ أشعر بأني مراقَب...

لدى خروجي من السجن طلبتُ أن يعيدوا لي دفترَ خدمتي وقبْلَها طلبتُ شطب اسمي من سجلات الجيش. كنتُ أنتظر تسليمي تلك الوثيقة الثمينة. أعود إلى الجيش؟ أبداً... لقد نالوا مني مرةً في سن العشرين، ولن ينالوا مني في الثلاثين. خسرتُ عشر سنين من حياتي. عشر سنين ذهبت هباءً...

منذ نهاية العام 1999، بدأتُ بإجراءات الحصول على جواز سفر. خلال تلك الفترة، تنقّلتُ عدة مرات بين تبسّة والجزائر لغرَضين: استعادة أوراقي العسكرية والحصول على تأشيرة سفر إلى العالم الحر. كان علي أن أكون شديد الحذر لأن ضباط الاستخبارات يراقبوني باستمرار. كان المسؤولون الذين أرسلوني إلى السجن يخشون بالتأكيد أن أنضم إلى المقاتلين أو أحاول قتلهم. خافوا مني لأن الجميع عرفوا أني ضحية مكيدة. حتى ضباط الاستخبارات الذين عرضوا عليّ الانضمام إليهم، قالوا لي بأنهم يعرفون أني سُجنتُ ظلماً. فهمتُ على أية حال بأنهم يحاولون أخذي بالعواطف، لكنني لم أُظهر شيئاً لمعرفتي بأن هؤلاء الناس لا أصدقاء لهم. وحتى عندما يستفزُّونني لكي يروا إذا كنتُ سأُطلِقُ التهديدات حين أغضَب، كنتُ أحاول جهدي أن أبقى غير قابل للتأثر.

كنت شديد القلق على سلامتي الأمنية. لو أنهم شكُّوا بأي شيء لما ترددوا في تصفيتي. كنتُ أعلم أني في خطِ تسديدِ قنّاصٍ منعزل. كنت معروفاً في تبسة بكوني عسكري، وبوسع الجيش والإرهابيين قتلي ببساطة. وفي جميع الأحوال سيُنسب قتلي للجماعة الإسلامية المسلحة. «مظليٌّ سابق تقتله جماعة إرهابية»: عنوان مماثل في صحيفة لن يصدم أحداً. الخلاصة أني لم أشعر بالخطر بالمقدار الذي شعرتُ به آنذاك.

تبينَ لي لدى خروجي من السجن درجةَ عدم انسجامي مع الواقع. الناس يستخدمون الهواتف المحمولة، وانتشرت موديلات جديدة من السيارات، وأُنشئت شركات خاصة جديدة وشُيدت فيلات ضخمة...

الاعتداءات تناقصت بالتأكيد، لكنها مستمرة. نسمع من وقت لآخر في منطقة تبسة بمقتل رجال شرطة أو مدنيين عند حواجز كاذبة. قتلى وأيضاً قتلى. أثناء ذلك تُرددُ السلطةُ باستمرار بأن الإرهابَ قد هُزم. أيُ إرهاب؟

ما يزال العنف موجوداً. لكني فهمت أن البعض لم يضيّعوا وقتهم. فبينما كنت أخاطر بحياتي مع زملائي في بني مسوس والأخضرية وغيرها، وبينما أودعت السجن ظلماً، ملأ آخرون جيوبَهُم. أصبح هناك كثير من الأغنياء الجدد. لا أدري بأية معجزةٍ اغتنى عسكريون ورجال شرطة ودرك وجمارك وإسلاميون وسياسيون، خلال سنوات الحرب هذه. لا شك أن هؤلاء هم «الوطنيون» الحقيقيون. لقد سارتْ تجارةُ الحرب على نحوٍ جيد...

في نيسان 1999، علمتُ وأنا في السجن، بانتخاب عبد العزيز بوتفليقة الذي يسميه الجميع «الرجل الذي يتكلم دون أن يقول شيئاً». بعد أيام من إطلاق سراحي، في 5 تموز عيد الاستقلال، علمتُ من الصحف بأن الرئيس الجديد دعا إلى «الوفاق الوطني» وقرر بالمناسبة، العفو عن آلاف الإسلاميين. لم يشمل العفو أحداً في سجن البليدة طبعاً. كنا ذراع النظام الضاربة. وبعد أن استخدَمَنا وحطَم شبابَنا وبدَّد حياتنا، ألقى بنا في النسيان. قلت لنفسي مواسياً بأن العفو لا يكون إلاّ لمذنبين. كثيرٌ من المعتقلين في البليدة لا يحتاجون للعفو لأنهم لم يرتكبوا شيئاً قطعاً.

أراد الرئيس الجديد أن يقيم «وفاقَهُ الوطني»، فيما الاعتداءات والمساومات والتلاعُبات جارية. صحيح أنه حدثت حالات

«استسلام» لكن كثيراً من التائبين الذين رأيتُهم في التلفزيون لا يشبهون إطلاقاً أولئك الذين عرفتُهم من الإسلاميين المقاتلين. قلتُ لصديقٍ مازحاً بأنهم ليسوا سوى مَن جَنَّدَتْهُم الجماعاتُ المسلحة لتقشير البطاطا.

لكني مقتنع تماماً أيضاً بأن بعض «التائبين» هم عملاء دسَّتْهُم أجهزةُ الأمن بين الجماعات المسلحة وعادوا الآن إلى مراكزهم الأصلية. عندما كنت في الأخضرية، شرح لي عبد الحق وزهير، الملازمان في مركز مكافحة التخريب، بأنَّ لهما بالفعل، رجالاً ينشَطون في قلب الجماعات المسلحة، من أجل مَدِّهما بمعلومات، على حدِّ زعمهما. وفي الواقع، لم تصلني معلومة واحدة عن هذا الطريق (المعلومات الوحيدة التي كنا نحصل عليها بخصوص الجماعات، أتت من المدنيين النادرين الذين استطعنا كسبَ ثقتِهِم). لهذا السبب استنتجتُ، مثلما فعل الكثيرون من رفاقي، أن الدور الحقيقي لِـ «عملاء» الاستخبارات المُنْدَسِّين بين الجماعات المسلحة، هو دفْعُها إلى مزيد من المذابح والاعتداءات، لصالح «التركيبة» (كثيراً ما كنا نقول: «هذا ما تحتاجه [التركيبة]!»).

لكنْ كان هناك أيضاً قَتَلَةٌ حقيقيون مُنحوا العفو بمناسبة «الوفاق المدني» وبدأ كثيرٌ منهم، كما جاء في الصحف، يتعاونون مع قوات الأمن لملاحقة الجماعات الإسلامية المسلحة. هذا أكثر ما أثار قَرَفي قبل مغادرةِ بلدي. أمضيتُ في السجن أربع سنين دون أن أرتكب أي خطأ ورأيتُ المجرمين يُمنحون العفو. لقد أثبتَ القادةُ الجزائريون مرةً أخرى أنهم يملكون على مواطنيهم حقَّ الحياة والموت. يَسجنون ويَقتلون من شاؤوا ومتى شاؤوا، ويُعفون من العقاب من شاؤوا ومتى شاؤوا. إنها خاصّيَّةُ الطُغاة. علينا ألاّ نتوهَم: لا يوجد قانون في الجزائر. صحيح أن بوتفليقة وأسيادَهُ يستطيعون منحَ العفو. وهم أنفسُهم لم يعانوا من شيء. على العكس، لقد جعلوا السكانَ يعانون ما لا يستطيع كائنٌ بشري تَحَمُّلَه. لقد

دفعونا لقبولِ ما لا يمكن قبوله. وما زالوا هناك بامتيازاتهم رغم سقوط أكثر من 150.000 قتيل.

في تشرين الثاني 1999، اغتيل عبد القادر حشّاني، الزعيم السابق للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وكالعادة، أوقفَتْ قواتُ الأمن «المذْنِبَ». اعترفَ هذا الأخيرُ على شاشة التلفزيون بفعلَتِهِ وحُفِظَ الملفّ. السيناريو التقليدي! هكذا استمرت الاغتيالات السياسية. بدأ هذا الوضع يدفعني أكثر إلى الرحيل: لم يبقَ لي أي أملٍ بأن أكون في مَأمَنٍ في الجزائر.

«ضباط أحرار»

كان الناس يتكلمون عن الأنترنيت، الكلمة المجهولة تماماً بالنسبة لي. وعلمتُ أنّ ضباطاً كانوا قد فرّوا إلى أوروبا، يَستخدمون هذه القناة لفضحِ جرائم الجنرالات. سبق أن سمعتُ عن هذا الانشقاق وأنا في السجن، لكني لم أصدق كثيراً ما سمعت. لم أعلم بوجود الحركة الجزائرية للضباط الأحرار (MAOL) إلاّ بعد وصولي إلى فرنسا. تقول هذه الحركة بأنها تريد جمعَ أدلةٍ لمقاضاة بعض الجنرالات الجزائريين في محاكم عسكرية بتهم اغتيالِ ضباطٍ أو فساد أو سرقة أموال أو سوء استخدام السلطة. عرفتُ أنهم منذ العام 1998 يقومون بفضحِ ممارسات النظام على موقِعَيْ الأنترنيت اللذين باتا منذ ذلك شهيرين: www.anp.org و www.eldjeich.org.

يُتَّهم أصحاب هذه الحركة في العاصمة بالتواطؤ مع الجماعات الإرهابية، لكني لا أظن ذلك. لا أعرفُهُم معرفةً مباشرة، لكني تحدثتُ مع بعضٍ منهم هاتفياً من باريس، ولم يعطوني الانطباع بأن لديهم ميولاً إسلاميةً قط. قال لي أحدهم بوضوح بأنهم يَدِينون بحزمٍ الفظاعاتِ التي يرتكبها الإسلاميون قدرَ إدانتِهم للفظاعات التي يرتكبها العسكريّون. ولكي أكون واضحاً تماماً أقول بأنني لا أنتمي

إلى حركة الضباط الأحرار هذه، لكني أشاركها معركتها طالما أنها تندرج في منطِقٍ سِلْميٍّ وتنطلق من احترام الحقوق. أنا مقتنع حالياً بأن هذا هو حالُها.

علمتُ أيضاً أنّ الطيار علّيلي مسعود، الذي تناولَتِ الصحفُ على نطاق واسع، هروبَهُ المشهود عام 1997، طار بمروحيته باتجاه جزيرة إيبيزا في إسبانيا، حيث يعيش لاجئاً سياسياً. لم يعد يريد الاشتراك في عمليات يُقتَل فيها مدنيُّون. وقد رأيتُ واحدةً من الشهادات التي أدلى بها على شريط فيديو، وأفهَمُ حالتَهُ تماماً. عندما كنت أشارك في العمليات، رأيتُ مراراً بنفسي طائراتٍ مروحية تَقْصِف أهدافاً مدنية. كان طياروها ينفذون التعليمات.

أذكر مرةً في الأخضرية، أنّ مروحيةً جاءتْ لنجدتِنا، ونحن نُحاصِر جماعةً مسلحة في إحدى القرى، قامت بإطلاق صواريخها فوق بيوتٍ للمدنيين. هذه المرة حدَثَ ذلك خطأً. لكنَّ ما يُزعج في الأمر هو عدمُ قيام أحدٍ، إثر هذه العملية، بمساءلةِ أيٍّ من الضباط المسؤولين عن الخطأ.

تأشيرة سفر إلى المنفى

تعرضتُ لإزعاجات إدارية دامت عدة شهور من أجل استعادة دفتر خدمتي العسكري وشطبِ اسمي. كانت مفاجأتي كبيرة حين لاحظتُ بأني قد أُنزِلتُ إلى رتبةِ رجال القوات أي مجرد جندي، قبْلَ شطبِ اسمي من سجلات الجيش. جُعِل قرارُ تكسير رتبتي وشطبِ اسمي في تاريخٍ أسبق. لم يكن بإمكاني المطالبة بأي حق. لقد صَفّى الجيشُ حسابه معي. لكني لم أهتمّ: كنت راضياً لاستعادة استقلالي. لم أعد أرتدي هذا الزي الذي بتُّ أخجل منه، وهذا هو المهم.

استطعتُ أيضاً، بفضل معارفي، الحصول على جواز سفر منذ شهر تشرين الأول 1999. لم يبق لي إلاّ الحصول على تأشيرة سفر لكي أسافر إلى فرنسا. كنت أعرف ابنَ أحد كبار المسؤولين

العسكريين، وأعرف أنه يتاجر بتأشيرات السفر مع بعض أصدقائه. أعطيتُه 6.000 فرنك فرنسي وبعد شهر حصلت على تأشيرة السفر. إنها حقيقة: في الجزائر تُباع تأشيرات السفر، وللسلطات الفرنسية أن تحقّق...

هذا أمر يجب معرفته، توجد في الجزائر تجارة لبيع تأشيرات السفر إلى الخارج. ويسيطر الجنرالاتُ من أرفع مستوى، سيطرةً مباشرة، على هذه التجارة. كثيراً ما يستخدمون حراسهم المقرَّبين أو أبناءهم لالتقاط الزبائن. يُفاوضون بعدها مع موظفين مرتَشين في السفارات المعنية، على تصاريح تأشيرات سفر «حقيقية - مزيفة» (تتضمن رقم تأشيرةِ سفرٍ حقيقية سبقَ منْحُها قانونياً لشخصٍ آخر يُغَيَّر اسمُه). وتتراوح تَعرِفةُ تأشيرة السفر حسب مدتها منْ 6.000 إلى 10.000 فرنك، لأن الدفع يتم بالفرنك وليس بالدينار الجزائري. هذه التجارة المربِحة تعمل بصورة خاصة باتجاه بعض البلدان: فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، ولاحقاً اليونان. بالمقابل، فإن الحصول على تأشيرة سفر إلى الولايات المتحدة وإنجلترا أو ألمانيا، أكثر صعوبة (لكن كثيراً من الناس يعرفون أنَّ هناك وكالة سفرٍ بمدينة الجزائر تبيع بطاقاتِ سفرٍ إلى إنجلترا أو الولايات المتحدة، يمكنها أيضاً، بصورة غير شرعية، الحصول على تصاريح تأشيرات سفر لهذه البلدان، وبأسعار تتراوح من 10.000 إلى 15.000 فرنك).

بعد شهور عديدة من التحضير، تمكنتُ من مغادرة الجزائر. أردتُ الخروج بأوراقي العسكرية كي أتمكن من إثبات هويتي في الغرب. كنت متأكداً من أن عليَّ تقديم أقصى حدّ من الإثباتات للصحافيين وأعضاء المنظمات غير الحكومية لكي يسمعوني.

كان عليّ، لمغادرة المطار، أن أضمن مروري دون مشاكل. اضطررت لدفع 2000 فرنك. تكَفَّلَ قاضٍ من عنّابة، قدَّمَهُ لي أحدُ الأصدقاء، بتمريري من كُوّات شرطة الطيران وشرطة الحدود دون مشاكل. كان معتاداً، مع مفوَّض مطار عنّابة، على هذا النوع من

«البزنس». غادرت الجزائر مثل رسالة بريد. لم تُفَتَّش حقائبي، وكان بإمكاني أن أركب الطائرة ومعي سلاح أو قنبلة.

حين أقلعت الطائرة فكرتُ بأني تركتُ خلفي معاناتي. تركتُ الحربَ وفظائعها. وسرعان ما تبين لي أن الأمر ليس كذلك. فما أزال اليوم مسكوناً بتلك الذكريات المخيفة. كلما سمعت من الراديو بوقوع عملية أو مذبحة أو قنبلة انفجرت في الجزائر، استيقظَتْ شياطيني وأعادَتْني إلى ما عشتُه في الأخضرية وبني مسّوس أو بوفاريك.

وصلتُ إلى مرسيليا في 7 نيسان 2000 وفي جيبي 1000 فرنك. مررتُ على التوالي في مُدنِ أنّسي ونيم وليونِ قبل أن أصل إلى باريس في 11 نيسان. كانت فرنسا بلداً مجهولاً لي.

كان بحوزتي عناوين جميعِ المنظمات غير الحكومية التي تجمع معلوماتٍ عن الجزائر. اتصلتُ بها. وبالتوازي مع ذلك تعرّفتُ على عدة صحافيين رويتُ لهم قصتي. صدَّقَني بعضُهم وفعلوا كل شيء لنشرِ شهادتي في الصحف، وظنَّ آخرون أني أحاول التلاعب بهم فسارعوا إلى الفرار. في جميع الأحوال، سمحت لي هذه التجربة بأن أكتشف أن بعض وسائل الإعلام الفرنسية هي أبعدُ من أن توصف بالحرية التي تدَّعيها. ربما كانت لبعضها مصالحُ اقتصادية عليها الدفاع عنها نظراً لعلاقاتها بنظامِ الجزائر؟ مصالح لا تريد تعريضها للخطر بنشر شهادةِ عسكريٍ جزائريٍ. وبعضها الآخر يخشى أن يُمنَع من دخول الجزائر. هناك أخيراً أصحاب الأفكار الجاهزة والآراء القاطعة. يرى هؤلاء أنه لا يوجد في الجزائر غيرُ الإسلاميين الذين يَقتلون. ذات يوم، سيبرهن لهم التاريخ عكس ذلك، ويبينُ لهم أنهم كانوا شركاء المجرمين.

كانت الشهور الأولى في فرنسا صعبة جداً عليّ. عشتُ ضغطاً رهيباً، بلا مأوى ولا أوراق ولا موارد ولا أفق، وما أزال كذلك حتى لحظة كتابة هذه السطور. سبَّبَ رجالُ أمنِ تبسّة لأخوتي وأمي، القلقَ

والفزع، وكذلك لأصدقائي. أُوقِفَ بعضهم واستُجْوِبوا بشأني، ثم أطلق سراحهم. فكرت مرات عديدة بالعودة إلى الجزائر، لكن أصدقاء لي في فرنسا أقنعوني بأنّ أي عودة تعني الانتحار، فبقيت.

بعد خمسة شهور من إيداع ملفّي لدى المنظمة الفرنسية لحماية اللاجئين السياسيين، حصلتُ في تشرين الثاني 2000 على وضع لاجئ سياسي. لا أعرف ما سيكون عليه مستقبلي. ويؤلمني ألاّ أستطيع العيش في بلدي، لكني مصمِّم على المضيّ حتى النهاية: سأناضل من أجل أن يُحاكَم أولئك الجنرالات المجرمون الذين حطموا حياتي وقتلوا عشرات الآلاف من مواطني بلدي، ومن أجل أن تدينهم محكمة دولية.

مذابح مُدَبَّرة

أثناء تحريري لهذا الكتاب، نُشر في فرنسا كتابُ أحد الناجين من مجزرة بن طلحة، نصر الله يوس(*). قام عندئذٍ جدلٌ واسع في وسائل الإعلام الفرنسية والجزائرية حول مذابح القرويين الكبرى التي وقعت في العام 1997 في رايس وبن طلحة وأماكن أخرى، والتي لم يتدخل فيها الجيش رغم تواجده قريباً من المكان.

سمعتُ بالطبع عن هذه المذابح في السجن، وتوصلتُ عبر نقاشي مع بعض الزملاء، إلى قناعةٍ بأنها ارتُكِبت من قبل جماعاتٍ اخترَقَها الجيشُ. ولأني عملتُ أكثر من ثلاث سنين مع «أجهزة الأمن»، أعرف جيداً أن بعض الجماعات الإسلامية المسلحة، تُحَرَّك بشكل مباشر من قبل الأمن، دون أن تعرف هي نفسُها ذلك أحياناً. ومثلما شرحتُ، كان من الشائع منذ العام 1993، أن تتلقى وحداتُ القوات الخاصة أوامر مقصودة بعدم ملاحقة جماعاتٍ مسلحة رغم

(*) نصر الله يوس، من قتل في بن طلحة؟ وقائع مجزرة معلنة. منشورات لاديكوفيرت، باريس، 2000 ـ يصدر عن دار ورد.

التعرف عليها، أو بعدم التحرك من المكان طالما لم يصدر أمر بذلك. وفي السجن، علمتُ من نقيبٍ في المشاة بأن الجنرال محمد العماري وجَّه، عام 1997، مذكَّرة خطيَّة لجميع القوات، تأمر بعدم الخروج ليلاً تحت أية ذريعة (لأسباب أمنية كما زعم)، إلاّ في حال صدور أمر مُخالِفٍ من قِبله. كثيرون منا كانوا يفكرون بأن الهدف الحقيقي لهذه الأوامر هو ترك الجماعات الإرهابية (التي اخترقَت الاستخباراتُ الأمنيةُ بعضَها)، تقتل مواطنين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، ثم تنجو من العقاب.

بخصوص مذبحة رايس، التي وقعت في 28 آب 1997، عرفتُ تفاصيل معبّرة بشكل خاص من أحد زملاء دفعتي ـ لن أذكر اسمَهُ حتى وإن شُطب من سجلات الجيش منذ ذلك الحين ـ سُجن في البليدة بعد شهرين من الأحداث بتهمة «رفض إطاعة الأوامر». روى لي هذا الملازم أنه كان ذلك المساء على رأس فصيل من نحو ثلاثين رجلاً في مَفرَزةٍ مكلفة بضمان حماية المدينة (جزء من الفوج 772 لمشاة الجوية). هذه المفرزة تضم عادةً مئة وخمسين عنصراً، لكن هذا العدد أصبح قبل المذبحة بخمسة عشر يوماً... ثلاثين، بأمرٍ من القيادة! لا أظن أن هذه مصادفة.

روى لي صديقي بأنه، أثناء المذبحة، طلب عدة مرات إمدادَهُ بقوة داعمة. كانت هذه القوة تبعد حوالى خمسة عشر كيلومتراً، لكنها مكثت في الطريق خمس ساعاتٍ لكي تصل إلينا. وكان المهاجِمون قد ابتعدوا. شرح لي بأن القرويين جاؤوا يطلبون المساعدة، وأنه لبث عاجزاً أمام الوضع: ما الذي كان بمقدوره أن يفعله، وهو يجهل كل شيء عن قوة الإرهابيين؟ لم يستطع أن يُدخِل إلى مقر مفرزته سوى النساء والأطفال وبعض الرجال الذين يعرفهم بالشكل، لأنه خشي أن يتسلل الإرهابيون إلى الثكنة مع القرويين.

لا شك أنه يصعب على مدنيٍّ فهمُ هذا الموقف، لكنه لا يبدو لي غير طبيعي. إذ يَفرضُ علينا التكتيكُ العسكري، من حيث المبدأ،

حمايةَ حياةِ رجالِنا أولاً، ثم تقدير قوة الخصم وانتظار الأمر بالتدخُل. إذا لم يأت هذا الأمر لا نستطيع أن نفعل شيئاً، إلاّ باتّخاذ مبادرة شخصية.

بعد ثلاثة أسابيع من وقوع مذبحتَيْ رايس وبن طلحة، ما أزال على قناعةٍ بأن الجنرالات هم وراءهما: ففي المذبحتين كان المهاجِمون واثقين ـ سمِعَهُم الناجون يقولون ذلك ـ بأن قوات الجيش المتمركزة على مقربة، لن تزعجهم. كانت تلك القوات كثيرة العدد لأن عدة وحدات من القوات الخاصة كانت متمركزة في المنطقة، منها الفوج 772 لمشاة الجوية، وفوج المشاة الميكانيكية 17، وفوج مظليي الصاعقة 18، إذا لم نذكر الوسائل الجوية (مروحيات مقاتِلة) وقواعد مجاورة لـ ِ بوفاريك، والـ ENTA في البليدة.

لماذا أمضت قوةُ الدعم عدة ساعات للوصول؟ أعرف أنه عندما يصدر أمر، فإن لدى الجيش كل إمكانات التدخل السريع. حتى إذا قبِلْنا بصعوبةِ التدخُل ـ وهو أمرٌ ليس بديهياً أبداً ـ ساعةَ وقوع تلك المذابح، فلماذا لم تُعطَ، على الأقل، أوامرُ بمحاصرةِ الأحياء المعنية، للتمكن من اعتقال القاتلين عند رحيلهم منها، كما حدث بصورة اعتيادية جداً في عمليات أخرى؟ السؤال الحقيقي هو إذن: لماذا لم تأت الأوامر، في حين كان الكبار في صورة واضحة لما يحدث؟

من ناحية أخرى، لو أن تلك المذابح وقعت في بداية الحرب، لما كان عدمُ تدخُل قواتِ الجيش، يعني أنها متورطة بالضرورة. لكن القوات الخاصة اكتسبت منذ العام 1995 ما يكفي من الخبرة، وامتلكت التجهيزات التي تؤهّلها للتدخل في كل مكان وزمان. فمن شأن العربات المدرّعة الخفيفة والتدريب الخاص للقوات المتمركزة في متيجة، أن تسمح بتدخُلٍ سريع لو شاءت السلطاتُ حقاً مساعدة أولئك القرويين. وكما قلت، فإن المروحيات الفرنسية من نوع

«Écureuil ـ سنجاب» التي حصل عليها الجيش في بداية 1995، مزودة بمعداتٍ رؤيةٍ ليلية قادرة على كشفِ ذئبٍ تحت شجرة، ونقل الصورة مباشرةً إلى قيادة القوات الجوية في الشراقة.

إن قيام إحدى هذه المروحيات بالتحليق طوال الليل عملياً، فوق حي بن طلحة الذي كانت تدور فيه المذبحة، كما يروي نصر الله يوس، أمرٌ عجيب من وجهة النظر هذه. والواقع أن هذه المروحية تعمل عادةً دوماً مع ثلاث طائرات قتال أخرى من نوع MI 18 الروسية جيدةِ التجهيز (رشاشات، قاذفات صواريخ...)، التي تقدِّم لها المروحيةُ عناصرَ استطلاعية. وهذه الطائرات تستطيع طبعاً نقل القوات وإنزالها قرب العدو. فإذا كانت المروحية التي تحلّق فوق بن طلحة، ذلك المساء، بمفردها، فهذا يعني أنها تقوم بمهمة خاصة جداً. ولا أرى غير تفسير وحيد: كانت تصوِّر المذبحة لتنقل الصورَ إلى قيادة القوات الجوية في الشراقة، أو حتى إلى وزارة الدفاع الوطني. ما يعني أن القيادة بأسرها كانت تستطيع متابعة المذبحة على الهواء مباشرةً...

ربما يبدو هذا غير قابل للتصديق. لكن كل ما رأيته خلال أعوامي الماضية كضابط، يسمح لي بأن أؤكد أنّ جنرالات الجزائر، وعلى رأسهم محمد العماري، قادرون على ارتكاب أسوأ الأمور. أنا مقتنع بأن مذبحتَيْ رايس وبن طلحة كانتا مدبَّرَتَيْن، مثل تلك المذابح التي شهدتُها في دوار الزعترية والأخضريّة قبل بضعِ سنين. وكما يقول المثل: «من يسرق بيضة، يسرق ثوراً». وفي حالة الجيش الجزائري، الضابط الذي يأمر بقتل عشرين مدنياً بريئاً يمكنه ببساطة أن يذبح قرية بكاملها.

على سبيل الخاتمة

حاولت في هذا الكتاب الالتزام بأكبر قدر من الدقة لكي أروي الأحداث التي كنت شاهداً عليها أو التي نُقِلت لي. قدَّمتُ مراراً أيضاً أحكاماً على هذه الحرب القذرة والمسؤولين عنها. لكني لا أريد أن يظن القارئ بأني عمَّمتُ بصورة مبالغ بها انطلاقاً من شهادتي وحدها. لذا، أود في الختام، أن أشرح مبررات حكمي وأن ألخِّص أيضاً رؤيتي لهذه الحرب القذرة وأضع حصيلةً لها، على الأقل حتى لحظةِ تَوَقُّفي، حين سُجنتُ، عن المشاركة فيها.

من المهم لهذا الغرض فهمُ آليةِ عمل قوات الأمن في سنوات الرعب تلك. فإذا كان صحيحاً بأن الجيش بكامله وقسماً كبيراً من الشرطة والدرك، أي ما يزيد عن 300.000 رجل، قد جُنِّدوا تدريجياً في مكافحة الإرهاب، فإنَّ من خاضوا الحرب منذ العام 1992 كانوا بشكل رئيسي قسماً صغيراً من هذه القوات، هم القوات الخاصة في الجيش، والأمن العسكري ووحدات خاصة من الشرطة والدرك.

«القوات الخاصة» في الصف الأول

أُنشئت الوحدات الأولى من «القوات الخاصة» في الثمانينات؛ ويتعلق الأمر بثلاثة أفواج من المظليين: الفوج 12 (المتمركز في

بسكرة)، والفوج الرابع (في الأغواط، على بعد 300 كم جنوبي مدينة الجزائر) والفوج 18 (المتمركز في حاسي مسعود)، سيُعرَف هذان الفوجان الأخيران لاحقاً باسم «مظليُو الصاعقة». كانت المهمة الرئيسية لهذه الوحدات آنذاك حمايةُ منشآت الغاز في الجنوب. لكن المناخ الاجتماعي بدأ يتدهور في نهاية الثمانينات. خاف الجنرالات على سلطتهم، لذا قرروا عام 1988 تشكيل سرايا من الفوج 12 لمظليي الصاعقة في مدينة الجزائر، وأنشأوا فوج الاستطلاع 25 المتمركز في بني مسوس (تلك الوحدات هي التي أطلقت النار على تظاهرات تشرين الأول 1988، فقَتَلَتْ خمسمئة شاب من المتظاهرين).

مهمّة تلك السرايا حماية الأماكن الاستراتيجية للسلطة في العاصمة: المرادية، مقر الرئاسة، وزارة الدفاع، الراديو والتلفزيون الجزائري، والأحياء التي يقيم فيها «أصحابُ القرار» مثل الحي المسمى بـ «الفيلات الخمس والعشرون» في حيدرة مكان سكن جميع الجنرالات... لم يكن وارداً تكليف هذه الوحدات بمهمات أخرى، لذا فعندما طَلَبَ الجنرال بوغابة، قائدُ المنطقة العسكرية الخامسة، نقلَ فوج الاستطلاع 25 إلى قسنطينة عام 1991 رفض الجنرال محمد العماري طلبه. أنشئت بعدها، وللغرض نفسه، وحدتان جديدتان من المظليين، واعتُمد تاريخ ولادتهما اسماً: الكتيبة 90 للشرطة العسكرية، أنشئت عام 1990 في بني مسوس، والكتيبة 91 أُنشئت في البليدة عام 1991.

بعد وقف العملية الانتخابية في كانون الثاني 1992 وظهور أولى الجماعات الإسلامية المسلحة، باتت المشكلة الرئيسية للجنرالات هي أمنهم الخاص إزاء تلك الجماعات. كانوا يعرفون أن الجماعات المسلحة المتمركزة آنذاك في المنطقة المحيطة بالجزائر (البليدة، المدية...)، تريد مهاجمة مراكز السلطة، لذا قرر الجنرالات في نهاية 1992، إنشاء مركز قيادة مكافحة التخريب وتركيز الأفواج الخمسة للمظليين التي تشكل جزءاً منه، في المنطقة المحيطة

بالعاصمة. هكذا نُقل فوج مظليي الصاعقة الرابع من الأغواط إلى مفتاح، والفوج 12 من بسكرة إلى البليدة، والفوج 18 من حاسي مسعود إلى بوفاريك.

بدأت عندئذٍ حربُ «مكافحة التخريب» على نطاق واسع. وقد شنتها بشكل رئيسي القوات الخاصة التابعة للمركز الرئيسي لمكافحة التخريب ومديرية الاستخبارات (مركز مكافحة التخريب ومجموعة التدخل الخاصة). اشترك فيها أيضاً رجالُ «النينجا» (يرتدون لباساً أزرقَ ويغطون رؤوسهم)، ووحداتٌ خاصة من الشرطة وُزِّعت على كلِّ مركزِ شرطة، مكونةٌ من عشر إلى اثني عشر رجلاً. كان هؤلاء يتنقلون في سيارات «باترول» 4X4 بيضاء من ماركة نيسان، بينما يستعمل «النينجا» التابعون لمجموعة التدخل الخاصة سيارات تويوتا خضراء ويلبسون زيّاً أسود. كان هناك أيضاً وحدات من الدرك مثل مجموعة التدخل السريع 1، المتمركزة في رغاية، ومجموعة التدخل السريع 2، المتمركزة في الشراقة قرب بني مسوس: هؤلاء الدرك كانوا «يعملون» ليلاً بالدرجة الأولى؛ تمضي دورياتهم في عربات مدرعة «فهود»، دون إخبارِ أحد، لتوقِفَ أشخاصاً وتعذِّبهم وتصفِّيهم...

منذ العام 1993 قادت هذه «الحربَ القذرة» إذن، وحداتٌ من النخبة. كان دور وحدات الجيش الأخرى هو القيام بمهامِّ المراقبة وأحياناً القيام بعمليات ضخمة ضد جماعات المقاتلين (تمشيط، تطويق، حواجز...). يُترك الجانبُ الهجوميّ منها لقوات مركز قيادة مكافحة التخرب.

في السنوات الأولى، بلغَ عددُ المرتكبين الرئيسيين للفظائع التي نقلتُها في هذا الكتاب، بالكاد 5000 أو 6000 رجل، ككُلّ. بينهم في المقام الأول الـ 3.500 مظليّ من الأفواج الخمسة التابعة لمركز قيادة مكافحة التخريب. هذا ما يفسر توافُر المعلومات لدينا بشكلٍ لا بأس به حول الطريقة التي تدور بها الحرب فعلاً، وإنْ لم نعرف كل شيء.

لم يكن كل من تلك الأفواج يضم في الواقع سوى عدد صغير من الضباط: زهاء خمسة عشر ضابطاً برتبة ملازم أول، عشرة برتبة ملازم، ثمانية نقباء ومقدم أو عقيد؛ أي نحو مئة وسبعين ضابطاً من القوات الخاصة، ككلّ. كنا جميعاً عملياً نعرف بعضنا (كثيرٌ منا عرف الآخر في شرشال) وأُتيح لنا كثيراً أن نلتقي في عملية أو أثناء الإجازات. كانت المعلومات تنتشر وإنْ بقيت فيما بيننا...

دام هذا الوضع، حسب ما علمتُه في السجن وبعد إطلاق سراحي، منذ 1995 حتى اليوم. باستثناءِ أن الأفواج الخمسة الابتدائية للقوات الخاصة، دُعِّمت، بدءاً من عام 1995، بوحدات جديدة أُنشئت خصيصاً، مثل فوج مظليي الصاعقة 1 (في تبسّة)، وفوج مظليي الصاعقة 5 (في جيجِل)، والكتيبة 85 للشرطة العسكرية (في الحرُوش)، وكتيبة الشرطة العسكرية 93 (في وهران). واقع الأمر أن الخسائر التي تكبَدتْها القواتُ الخاصة، بدأت تصبح جسيمةً حقاً اعتباراً من 1994. وانفتحت جبهةٌ جديدة شرقاً حيث استوطن العديد من المقاتلين. اضطر محمد العماري أن يلبي طلباتٍ تَقدَّم بها منذ سنين قائدُ المنطقة العسكرية الخامسة (قسنطينة) لإرسال دعم من القوات الخاصة، وبقيت دون نتيجة، لأن العماري اختار أن يركّز جميع الوحدات الخاصة في المنطقة المحيطة بالعاصمة.

لهذا السبب أُنشئت تلك الوحدات الجديدة، لكنها كانت سيئة التأهيل وسيئة التجهيز وعدد أفرادها غير كافٍ على نحوٍ مريع. كان هذا هو حال الفوج الأول لمظليي الصاعقة الذي جُنِّد مباشرةً في جيجِل وأُجبِر على هَجْرِ قاعدته في تبسّة: لم يكن يضم سوى أربع سرايا، أي حوالى 450 عنصر، العددُ الذي يزيد بالكاد عن ثُلثِ العدد النظري لأفراد فوج. وقد تكبدت هذه الوحدات جميعاً خسائر هامة لاسيما حين استُخدمت ضد مقاتلي جيجِل، حيث قُتل العديد من زملاء دفعتي.

بدءاً من العام 1995، حدث تغيير هام آخر مع دخول لاعبين جدد

في الحرب. كانت أفعالُهم في معظم الأحيان تعادل بفظاعتها أفعالَ المظليين والاستخبارات: أعني بهم ميليشيات «الوطنيين» التي أنشأها الجنرالات، مثل ميليشيا المخفي التي سبق أن تكلمت عنها.

الحَرْبان

بشكل ما، يمكن القول بأن قوات النخبة شنت حربين منذ البداية: حرباً ضد الجماعات المسلحة، وحرباً ضد الشعب والمدنيين.

الحرب الأولى هي تلك التي كنتُ على استعداد لخوضها: تدمير الجماعات الإرهابية التي كانت في البداية تهاجم قوات الأمن بصورة رئيسية. لكن قناعةً تكونت لدينا رويداً رويداً، على امتداد هذه السنين، بأنّ قادتنا لا يريدوننا أن نخوضها حتى النهاية، في حين أننا نملك جميع الوسائل التي تمكِّننا من ذلك. كثيراً ما تلقّينا أوامر تُعيقنا عن إتمام عملية أو تصفية جماعة نطاردها. فضلاً عن أننا لم نكن نزوَّد بالأسلحة الضرورية: ذكرتُ كيف حُرمنا، في نهاية عام 1993، من سلاح الـ RPG 7. وأستطيع إعطاء أمثلة أخرى كثيرة: فقد طلَبْنا مراراً أن نُدعَمَ بالمروحيات القتالية من القواعد المحيطة بالعاصمة (بوفاريك، ENTA في البليدة، والشراقة)، الموجودة من حيث المبدأ لمساعدتنا في عملياتنا، ورُفِضَ طلبُنا. كل شيء كان يحدث كما لو أن الجنرالات، رغم الخسائر القاسية التي نتكبدها، يحدُّون عملَنا عمداً لإفساح المجال للإرهابيين في عملهم.

الحرب الأخرى، الحرب القذرة، هي الأهمّ. خاضتْها بصورة رئيسية بضع وحدات من القوات الخاصة، ومن مديرية الاستخبارات الأمنية (مركز الاستخبارات العسكرية، إلخ...) والشرطة والدرك، وكانت موجَّهةً ضد المدنيين. كل من اشتُبِهَ بتعاطفهم مع الإسلاميين، اعتقلوا وعُذِّبوا وأُعدِموا... وما يزال هذا يحدث اليوم...

لكن ما يهم الإشارة إليه، فيما وراء هذه الأهوال، هو أن هذه الحرب القذرة كانت ـ وما تزال ـ حربَ مناوراتٍ و«ألاعيب ملتوية».

ملوك هذا الميدان هم عناصر الاستخبارات بقيادة شماعين العماري. ولقد رويتُ كيف كان أولئك الرجال عديمو الذمة، قادرين على أي شيء. لقد عملوا منذ البداية على جعلِ المذابح والاغتيالات التي يرتكبونها، تُنسَبُ لرجال «التانغو »، ولم يلبثوا أن استَخدموا طرائق أكثر تعقيداً، بالتلاعب في الخفاء بمقاتلين إسلاميين حقيقيين (كما في قضية الأميرالاية، في شباط 1992) أو بإنشاء جماعات مقاتلين مزيفين: قلت إن الكثيرين منا كانوا مقتنعين بأن قسماً غير قليلٍ من الجماعات الإسلامية المسلحة، هو في الحقيقة عبارة عن جماعات إرهابية يوجِّهُها دون علمها أحياناً، أمراءُ مزيفون خرجوا مباشرةً من ثكنات مديرية الاستخبارات الأمنية.

كان الهدف هو مضاعفة العنف الموجَّه ضد المدنيين (أعلنت الجماعات الإسلامية المسلحة الحرب على «الشعب الكافر»)، والتغلغلِ بين رجال «التانغو» الحقيقيين، والإساءة إلى سمعةِ جميع المُعارضين الإسلاميين، مسلَّحين أو غير مسلحين. وأذكر بهذا الشأن قصةً معبِّرة على نحوٍ خاص.

خلال شهر رمضان 1997، التقيت في السجن بملازم من مديرية الاستخبارات. روى لي خلفياتِ قضيةٍ تكلَّمَ الناسُ عنها كثيراً في أيار 1994. جاء في الصحف أن إماماً عضواً في الجبهة الإسلامية السابقة للإنقاذ، يدعى علي آيت، اختُطف في العاصمة من قبل جماعة إرهابية قبل أن يتمكن من الهرب: رَوى بعدها في التلفزيون بأن هؤلاء الرجال الملتحين والذين يرتدون الزي الأفغاني، أخذوه إلى شقة مزدانة بالسيوف والأعلام الصغيرة المغطاة بالشعارات الإسلامية، ثم جلبوا ستة مدنيين ذُبحوا واحداً بعد الآخر أمامه. وكلما قدَّموا له واحداً من أولئك الرجال، طلبوا منه النطق بفتوى تُجيز لهم قتله، الأمر الذي رفَضَهُ الإمام... روى لي ذاك الملازم بأن أولئك «الإرهابيين» هم في الحقيقة عملاء لمديرية الاستخبارات

الأمنية: وما فعلوه كان عمليةَ إفسادٍ مخصصة للتداول الإعلامي هدَفُها إفقادُ الإسلاميين سُمْعَتهم. من يقومون بهذا النوع من العمليات، كانوا عموماً من الرجال الموثوقين لدى سماعين العماري.

تُبينُ هذه القضية، مثل كثير غيرها، أن الفعل النفسي الموجَّه للرأي العام، كان دوماً أحدَ «المكوِّنات» الجوهرية لـ «الحرب القذرة». لكن الفعل النفسي كان يُمارَس أيضاً داخل قوات الأمن نفسها. هكذا تلقينا من الجنرال العماري، عام 1994، مذكرةً تعرِّف المفردات التي علينا استخدامها فيما بيننا: يجب ألاّ نَصِفَ مَن نحاربهم بـ «الإرهابيين»، الصفة التي قد توحي بأنهم يقاتِلون من أجل قضية، بل بـ «لصوص» و«قطاع طرق» و«مغتصِبين»، إلخ. مثال آخر: في بداية العام 1995، تلقت جميع وحدات الجنرال سعيد باي مذكرةً تَمْنَعُنا من مشاهدة القنوات التلفزيونية الفرنسية (عدا قناة M6) التي نستطيع استقبالها بالصحون اللاقطة، بحجة أنها «توسِّخ صورةَ الجزائر، وتحاربنا». يلمُح هذا الكلام إلى الطريقة التي غطَّتْ بها تلك القنواتُ مسألةَ طائرةِ الإيرباص التابعة للطيران الفرنسي التي اختُطفت في الجزائر العاصمة، كما إلى ملفٍّ وثائقيٍّ عن المقاومة الإسلامية... طُبِّق هذا المنع فعلياً على الجنود وصفّ الضباط حصراً.

بصورة أكثر عمومية، أُعِدَّ كلُّ شيء من أجل تكييفنا للقتل دون مشاعر. الخسائر العديدة التي لحقت بنا بدءاً من العام 1993، أثارت طبعاً مشاعرَ الكراهية إزاء كل ذي لحيةٍ وقميص. لكن قادَتَنا عملوا على صيانة هذه المشاعر لدينا. أعتقد أنهم مثلاً تعمَّدوا، بدءاً من العام 1994، أن يتركوا رجالَ التانغو يشتموننا، عدةَ شهور، عبر أجهزة اللاسلكي التي نحملها: فبينما كان من السهل تغيير التردد، تَرَتَّب علينا البقاء دوماً على التَّردُّد المسمى 8 ـ 12. راح الإسلاميون ينعتوننا بالـ «كلاب» ويقولون بأننا لسنا مسلمين حقيقيين، وأنهم

مضطرون لقتلنا لأننا لا نحمي الشعب بل الجنرالات (لم يكونوا مخطئين في هذا) إلخ... ويدْعوننا أحياناً للانضمام إليهم... «حاورْتُهم» أنا أيضاً مرات عدة شاتِماً إياهم بدوري. وكانت جميعُ الوحدات تسمعنا. في النهاية، أمرنا الجنرال فوضيل شريف بعدم الرد عليهم بعد ذلك.

من المهم أخيراً الإشارة إلى أن الحرب القذرة حربٌ سريّة، فبدءاً من آذار 1993، لم يعد هناك أوامر خطية بالمهمات، مثل تلك التي كنا نستلمها في السابق. باتت التعليمات الصادرة بكل عملية، شفويةً فقط، مما يؤدي غالباً إلى جهلِ وحدات الأمن الأخرى، كالشرطة والدرك أو وحدات الجيش التي لا تنتمي إلى القوات الخاصة، بما تقوم به تلك الأخيرة من عمليات. أما المهمات القذرة (مذابح قرى بكاملها، إعدامات بلا محاكمة...) التي تقوم بها «الفصائل الخاصة» من أفواج مركز قيادة مكافحة التخريب، فقد بقيت أكثر سرية: علمتُ من ضباطٍ شاركوا فيها أنه لم يكن يحق لهم الكلام عنها حتى بالراديو إلاّ بأسماء رمزية وعلى ترددات خاصة.

كما قلت، لم يكن قادةُ مركز مكافحة التخريب، ومسؤولو قطّاعات العمليات يعهدون بهذه العمليات إلاّ لرجالٍ يثقون بهم كل الثقة، أصبحوا جميعاً قتلةً محترفين.

لم تكن الإجراءات القانونية تُحتَرم بالطبع أبداً وقت الاعتقالات. من حيث المبدأ، عندما نعتقل مشتَبَهاً به، علينا تسليمه لرجال مديرية الاستخبارات، ويفترض بهؤلاء إعطاؤنا وثيقةً موقَّعة تُحدِّد اسمَ المشبوه، ودواعيَ وظروفَ اعتقاله، إلخ. لكنْ لا شيء من هذا أبداً. والسبب معروف. لم يخرج أحدٌ ممن سُلِّموا للاستخبارات، حياً أبداً. فقط مرتكبو المخالفات البسيطة هم الذين كنا نستلم تعليماتٍ بأخذهم إلى قيادة الدرك أو الشرطة. وكثيراً ما شَكَّلت الاستجواباتُ التي تجري تحت التعذيب من قبل ضباط المركز العسكري للتحقيقات في الأخضرية، مادةً لتقارير مكتوبةٍ باليد، موجَّهة خصيصاً للجنرال

شيبان أو العقيد شنقريحة؛ لكنْ لم يكن فيها شيء رسمي طبعاً ويجري إتلافُها لاحقاً.

كانت المعلومات المتعلقة بالإعدامات والعملياتِ القذرة تنتشر سراً داخل القوات الخاصة، لكننا لم نكن نتكلم عنها كثيراً فيما بيننا. أما الجنود، فلم يكونوا يتساءلون، جميع المشبوهين المعتقلين هم من الـ «تانغو» في نظرهم، ومن الطبيعي تعذيبهم وقتلهم. كان معظم الضباط الشبان يؤيِّدون اللجوء إلى الوسائل الملتوية: فبالنسبة لهم، حتى الإسلاميين المدنيين مسؤولون عما يحدث: هم الذين يقتلون رفاقنا ويشنُّون هذه الحرب. ولذلك فجميع الوسائل مباحة. أما المعارضين لهذه الطرق، مثلي، فكانوا قلائل جداً، وكان من مصلحتهم التزام الصمت...

ما هي حصيلة الحرب؟

من الصعب إلى حد كبير وضع حصيلة دقيقة بالأرقام لهذه الحرب. أستطيع هنا أن أعرض فقط تقديراتٍ قمتُ بها في منتصف عام 1995، وقت إيداعي السجن. استناداً لرئيسيَّ آنذاك، الرائد بن أحمد وبعده الرائد صلاح الدين، وصل عدد القتلى منذ بداية الحرب في كانون الثاني 1992، إلى نحو 50.000 قتيل. حاولنا عدة مرات، بمشاركةِ ضباط شبان من قطاعات أخرى، تقدير حصة المسلَّحين والمدنيين في هذا المجموع.

تعرَضتْ صفوفُنا آنذاك، لخسائر أفدح كثيراً مما تعرَض له رجال التانغو. فكان يسقط بالفعل، في الكمائنِ التي ينصبها هؤلاء الأخيرون، عشرون أو ثلاثون، بل أربعون قتيلاً من جانبنا (عساكر، درك، شرطة...) بينما في العمليات التي نقوم نحن بها، كان عدد القتلى من رجال التانغو محدوداً عموماً أكثر بكثير (ثلاثة، أربعة أو خمسة، وبصورة استثنائية حوالى خمسة عشر). على هذا الأساس، وانطلاقاً من كمائن الإسلاميين وعمليات الجيش التي يمكن

إحصاؤها، أرى أن خسائر قوات الأمن بلغت خلال ثلاث سنين ونصف 4000 رجل على الأقل، فيما بلغت خسائر الإسلاميين زهاء 2000 رجل.

هذا يعني أن الغالبية العظمى من ضحايا الحرب، أي ما يزيد عن 40.000 شخص، آنذاك، هم من المدنيين. يمكنني القول بأن العدد الأكبر من هذا المجموع، لاأستطيع أن أكون أكثر دقة، سقطوا ضحية قوات الأمن. في الحقيقة، إذا قام الإسلاميون أحياناً بقتلِ أناسٍ بعدد كبير (لا سيما عند الحواجز الكاذبة)، فغالباً أكثر ما «استهدَفوا» ضحاياهم المدنيين بذاتهم. في حين كانت الوحدات الخاصة لقوات الأمن، مثلما قلت، تضرب في جميع الاتجاهات: تختطف مشبوهين جماعياً، تنفذ إعدامات بدون محاكمة، تصفّي قرى بكاملها، إلخ....

على هذا الصعيد، أخمِّن أنه لم يحدث تغير جوهري خلال سنوات سجني. فالسجناء العسكريون الجدد الذي كانوا يفِدون بانتظام إلى سجن البليدة، من جميع قطاعاتِ العمليات، كانوا يروون لنا أن الفظائع مستمرة بالطريقة نفسها: كمائن، قصف، تمشيط واعتقالات، تعذيب وإعدامات عرفية. بقي إرهابُ الإسلاميين وإرهابُ الدولة، يُغرِقُ الجزائر في الفوضى حتى اليوم.

لاشك أننا بلَغْنا الطامةَ الكبرى بانقضاء يوم 13 من كانون الثاني عام 2000، التاريخ الذي حدده القانون لِ «الوفاق المدني» الذي أعلنه الرئيس بوتفليقة من أجل أن يُلقي رجالُ التانغو أسلحتَهُم مقابل العفو عن جرائمهم. فبعد بضعة أسابيع أطلقَ الجنرال محمد العماري عمليةً على صعيد البلد كله ضد الجماعات الإسلامية المسلحة التي رفضت هذه الفرصة، مثل جماعة حسن حطاب وعنتر زوابري وغيرهما. ووفقاً لما جاء في الصحف، سُمِّيت هذه العمليةُ التي أُشركَ فيها مجملُ القوات الخاصة بقيادة الجنرال فوضيل شريف، باسم رمزٍ غير عادي: «سيفُ الحَجّاج».

ما هو غيرُ العاديّ في ذلك الاسم؟ ببساطة لأن اسم الحجاج بن يوسف، بالنسبة لجميع المسلمين، رمزٌ للموت والإرهاب. لا أحدَ منهم في العالم كله يجهل اسم هذا الشيطان. ففي القرن السابع، كان الذراعَ اليمنى لمعاوية بن أبي سفيان أولِ خليفةٍ أموي. حارَبَ علياً صهرَ الرسول وقَتل آلاف الأبرياء. سُمّي والياً على العراق، وألقى أمام الجموع التي استقبلته في الكوفة، خطبةَ رعبٍ ظلَّ صداها يتردَّد منذئذٍ، في التاريخ العربي كله: «إني أرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها، وإني لصاحبُها». بعد ذلك، قتلَ بالفعل وقطع رؤوس آلاف الرجال والنساء والأطفال من أجل إرساء بنيان قوي للإمبراطورية الأموية.

هذا الاسم الذي اختير لعمليةٍ عسكرية طُرحت على أنها نهائية، يدلُّ مرة أخرى على بربرية هؤلاء الجنرالات الذين راحوا منذ العام 1992 يشنُّون حرباً ضد الشعب الجزائري: يجب، في نظرهم، قطْعُ رؤوسِ جميع من يُعارضونهم، إسلاميين أو ديمقراطيين أو إرهابيين أو أبرياء، بالمعنى الحَرْفي للكلمة...

كانوا في الوقت نفسه مستمرين في التلاعب والحفاظ على دورة العنف، ربما لأنهم يعرفون بأنهم لا يستطيعون المضي بهذا البرنامج المخبول حتى نهايته. وكيف نفسّر تفسيراً آخَر مقتلَ عشراتِ الأشخاص، مدنيين أو أعضاء في قوات الأمن، كل يوم أثناء شهر رمضان ـ كانون الأول 2000؟ كيف نفسر ألا يتمكّن الآلافُ من أفراد القوات الخاصة، من القضاء على مقاتلي عنتر زوابري وحسن حطاب؟ حسب المصادر الرسمية، لم يكن هذا الأخير يرئس أكثر من نحو مئة من المقاتلين، لا غير. من جهتي أعتقد جازماً بأنّ عددَهم فاقَ ذلك بأربع مرات، وأن المسألة تتعلق بإرهابيين حقيقيين أفلَتوا من اختراقِ الأمن العسكري لصفوفهم (خلافاً لجماعة الزوابري الإسلامية المسلحة). لكن قواتهم لا تُقارَن بقوات الجيش.

إني مقتنعٌ، كما في السنين التي حاربتُ فيها الإرهاب، بأنّ

الجنرالات كانوا يلعبون لعبةً مزدوجة: ففي حين كان بوسع القوات الخاصة التغلُب بسهولةٍ على المقاتلين الإسلاميين، مَنَعوها من القيام بذلك بأوامرهم المتناقضة بحيث يتاح للإرهابيين الاستمرار في توجيه الضربات. وكان الثمنُ سقوطَ مئات المدنيين والعسكريين الذين لم يكونوا بالنسبة لهم أكثر من جنودٍ مرصودين للقتل. كان لديهم ما لدى الحجاج من احتقارٍ لحياةِ البَشَر...

فرنسا شريكة

تبدو الحصيلةُ اليومَ، بعد تسع سنين من بداية الحرب، مخيفة: 150.000 قتيلاً على الأقل، وآلاف المختَفين، ومئات آلاف الأرامل واليتامى والجرحى والمُرَحَّلين. وما زال المسؤولون عن هذه المأساة موجودين.

هؤلاء المسؤولون هم الجنرالات، قادةُ جيشنا الوطني الشعبي، الذين انتهكوا دوماً شعارَهُ: «الأمّة: واجبٌ وتضحية». العديد منهم ضباطٌ سابقون في الجيش الفرنسي. لم يفرّوا منه إلاّ في الشهور الأخيرة لحرب التحرير، ولم يجلبوا للجيش وللجزائر سوى الدمار والشقاء. إنهم جميعاً الورَثَةُ المباشَرون لأولئك الذين صادَروا ثورتنا، الذين قَتلوا وحطّموا أبطالَها الحقيقيين مثل عَبّان رمْضان الذي قُتل عام 1957 على يد رجال عبد الحفيظ بوصوف مسؤول الـ MALG سَلَفِ الأمن العسكري.

هؤلاء الجنرالات لم يريدوا «الدفاع عن الجمهورية» أبداً: لقد أعلنوا الحرب على الشعب الجزائري كله وليس على الإسلاميين. وهي حرب مصالح قذرة دفاعاً عن سلطتهم ومالهم، مال النفط الذي يسرقونه منذ سنين من الجزائريين ويريدون توريثه لأبنائهم. خالد نزار، العربي بلخير، محمد العماري، محمد مدين، فوضيل شريف، سماعين العماري، قايد صالح، اليمين زروال، إلخ: اللائحة طويلة

بأسماء كلِّ «أصحاب القرار» أولئك، الذين أغرقوا الجزائر في الشقاء. فبسببِ بضعِ مئاتٍ من الإرهابيينِ الإسلاميين، حارَبوا جميعَ المسلمين الجزائريين إلى درجة بات كلٌّ منهم يخاف معها الآن من التصريح بممارسته للشعائر الإسلامية.

ما يُشعرني بالغضب العميق أيضاً، هو الدعم الذي تقدّمه جميعُ القوى العالمية وخاصةً فرنسا لهؤلاء القتلة. ففي حين تقول تلك القوى بأنها تدافع عن حقوق الإنسان وتناضل ضد الظلم في كل مكان من العالم، لم تجرؤْ أيٌّ منها على الوقوف في وجه جنرالات الجزائر. على العكس، دَعمتْ حربَهُم مالياً وسياسياً. ولطالما ساعدَتْهُم فرنسا سراً ببيعهم الأسلحة وتأهيل عناصر من مديرية الاستخبارات، فضلاً عن تبييض مئات ملايين الدولارات المسروقة من قِبل الجنرالات بمساعدة المصارف الفرنسية (أيضاً السويسرية وغيرها).

يجب القول بأن للجنرالات المجرمين صِلاتٍ متعددة وقديمة مع فرنسا. درس بعضُهُم، مثل محمد العماري وفوضيل شريف في المدرسة الحربية بباريس. وليس مفاجئاً أن يستخدموا الطرق القذرة نفسها (تعذيب، مذابح، نابالم، تلاعب وإفساد من كل نوع...) التي استخدمها الجيشُ الفرنسي ضد الشعب الجزائري أثناء حرب التحرير. حتى أنهم أعطوا بعض الوحدات الخاصة تسميةً بالأحرف الأولى نفسها لبعض الوحدات التي عاثت فساداً أثناء حرب الجزائر الأولى مثل RPC 18 (*) وهو اسم أحد أفواج «المظليين المستعمِرين» من فرقة المظليين العاشرة التابعة للجنرال ماسّو Massu.

منحتني فرنسا حق اللجوء السياسي. لكن هذا لا يمنعني من أن أقول للحكومة الفرنسية بأن الشعب الجزائري الذي يعاني بصمتٍ

(*) الأحرف RPC تقابل الأحرف الأولى من Regiment de Parachutistes coloniaux وتعني فيلق المظليين الاستعماريين.

ويدفع الثمن من دمه ونفسه، لن ينسى أبداً الدعم الذي قدّمَتْهُ للجنرالات القتَلة. لم أعد اليومَ أعتقد كثيراً بأن «موطن حقوق الإنسان» يمكنه يوماً أن يُنجِد الشعب الجزائري: فثمة مصالح كثيرة قد تتعرض للاهتزاز.

الحكم على المذنبين

ما زلت أريد الاعتقاد بإمكانية العثور على الخلاص في بلدنا. لذا أوجه نداءً لمسؤولي الأحزاب السياسية الجزائرية، الذين يعرف معظمُهُم خطورةَ الوضع معرفةً تامة، ويسيرون مع ذلك جنباً إلى جنب مع القتَلة (باستثناء قلائل يفضحون جرائمهم، لكنهم ما زالوا شديدي الضعف أمام مناورات اللعبة السياسية التي يلعبها أصحاب القرار). أطلب منكم قطع العلاقة بجنرالات «المافيا» قبل فوات الأوان، قبل أن يلعن الشعب الجزائري أسماءكم إلى الأبد. تغلّبوا على ضعفكم! طالبوا بمحاكمة الجنرالات، وسيقف الشعب الجزائري كله وراءكم!

تقولون بأن الجزائر تعيش اليوم ديمقراطيةً. لماذا اختار هذا القدْرُ من الجزائريين المنفى إذن؟ لماذا دُمِّر اقتصادنا؟ لماذا تسكتون عن مئات ملايين الدولارات المسروقة كل عام من قبل الجنرالات؟ لماذا قُتِل عشراتُ الآلاف من مواطنينا؟ لماذا ما يزال الموتُ يَضرِب كل يوم؟ لماذا سُجن آلاف الجزائريين الذين لم يرتكبوا أي جرم؟ لماذا تُرك أولئك الذين عَذَّبوا واغتَصبوا وقَتلوا، سواء كانوا إسلاميين أو عسكريين، أحراراً وبدون عقاب؟ هل هذه ديمقراطية؟

تقولون بأن الأمة الجزائرية إذا حاولت الإجابة عن هذه الأسئلة، ستُجرَح وتَخسر. لكن، ما الذي ستخسره أكثر مما خسرت؟ أطلب منكم، باسم كل ما هو مقدَّس، أن تكسروا صمتكم وتقفوا في

وجه الجنرالات. أطلب من رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة ومسؤولي الأحزاب السياسية أن يشكّلوا بعثة تحقيق وطنية حرة ومستقلة، بنساءٍ ورجال شرفاء، لإظهار الحقيقة كلها بشأن الحرب القذرة التي يشنّها الجنرالات منذ تسع سنين، ضد الشعب الجزائري، لتحديد المسؤوليات، كلها، مسؤولية محمد العماري، ومحمد مدين وجميع القادة العسكريين القتَلة الآخرين، للإشارة بشكل واضح إلى المذنبين ومحاكمتهم على جرائمهم. انطلاقاً من ذلك فقط يمكننا الكلام عن الصفح.

من جانبي، إذا اجتمعتْ هذه الشروط، أنا مستعد للعودة إلى بلدي لتقديم شهادتي، وإعطاء كل تفاصيل الجرائم ـ تعذيب، قتل، اختفاء... ـ التي كنتُ شاهداً عليها، وكل الإثباتات حول مرتكبيها وضحاياها.

صحيح أن الإسلاميين لم يصلوا لحسن الحظ إلى السلطة، هل كان هذا بفضل العسكريين؟ لا أعتقد ذلك. من كل ما رأيتُه خلال السنين التي قاتلتُ فيها، هناك صورة بقيت محفورة في ذاكرتي، صورة أولئك الرجال والنساء والأطفال الذين يستيقظون كل صباح لكي يذهبوا لمواجهة الكابوس. ستبقى في ذهني صورة أولئك الناس البسطاء في الأخضرية، الذين كانوا يجدون كل يوم عند خروجهم من بيوتهم، جثةً أو رأساً يتعذّر التعرف عليه. ورغمَ ذلك، ينكبُّون على أعمالهم. أولئك هم من حاربوا الإرهاب في رأيي. أولئك المحتَقَرون، المهانون، المغلوبون على أمرهم، هم الذين هزموا الإرهاب الإسلامي، وهم الذين، ذات يوم، سيهزمون إرهاب الدولة. وذات يوم، ستضطر هذه السلطة الفاسدة الماضيةُ في نهب ثروات البلد، لمواجهة غضب الناس.

لأن مشكلة بلدنا، ليست الدين، ليست الإسلام، إنها الظلم: هذا ما يجب وضعُ حدٍّ له إذا أردنا أن يعود السلام.

ختاماً، أصر أن أتوجه إلى السيد محمد العماري، المسؤول الأول في نظري عن هذه التراجيديا. أعرف، من أحد أقربائكم، بأنكم وصفتموني يوماً بـ «سارق SOB(*)»، وأصر أن أجيبكم بأنني لست سارقاً ولا خائناً ولا جباناً. لستُ سوى ملازم صغير مخلصٍ لقَسَم الأول من تشرين الثاني 1954، وللمبادئ المقدسة للشعب الجزائري الذي خرجتُ منه. لستُ جباناً، فقد حاربتُ الإرهاب دون انقطاعٍ في المنطقة التي فُرِزْتُ إليها، ويمكنكم التحقق من ذلك.

بفضلِ ضباطٍ شبان مثلي، ما زلتم في السلطة، وما زلتم تذبحون شعبنا. هذا هو الشيء الوحيد الذي لا يمكنني أن أغفره لنفسي أبداً.

(*) قطاع عمليات بويرة، وهو أحد القطاعات التابعة للمركز الرئيسي للتحقيقات العسكرية.

AUTORITES	INDICATIFS
Station centrale	ABDOU
CDT CCC-ALAS	FAOUZI
CEM CCC-ALAS	AZIZ
Centre des OPS	AISSA
CDT Gpe Tactique/Lakh	HOCINE
CDT Gpe Tactique/Bouf	MOURAD
CDT DU 17°R.I.M	ZOUAOUI
CDT DU 25° R.R	TOUNSI
CDT du 4° R.A.P	BACHIR
CDT du 12° R.P.C	CHAFIK
CDT du 18° R.A.P	DAHMANE
CDT du 1° B " M	FARHAT
CDT du 2° B.F.M	DJAAFAR
CDT du 90° B.P.M	FARID
CDT du 93° B.P.M	HACHEM
CDT du 85° B.T.N	KRIM
CDT du 520° B.T.M	ALAOUA
CDT du 571° R.T.C.R	BOUAIEM
CDT du 9° RIM	CHORFI
CDT du 1° CR.GN	DJALAL
ONRB	HALIM
GIS	DAAS
Génie de Combat	YAGOUB
Soutien Mat.	ZAKARIA
Soutien Santé	SMAIL
Soutien Int.	MOULAY
Soutien Trans.	YAZID
Eventuel 1	RAMDANE
Eventuel2	DALY
Indicatif Collectif	KHALED

RESEAUX	CANAUX
CCC-ALAS	4 (Tango) et 2 (Zoulou)
90° B.P.M.	7 (Oscar) ou 9 (Delta)
93° B.P.M	8 (Bravo) ou 9 (Delta)
85° BTN	6 (Charly) ou 1 (Hotel)
571° RTCR	6 (Charly) ou 1 (Hotel)
17° R.I.M	8 (Bravo) ou 9 (Delta)
25° R.RECO	7 (Oscar) ou 9 (Delta)
520° BTM	6 (Charly) ou 1 (Hotel)
4° RAP	7 (Oscar) ou 9 (Delta)
12° RPC	9 (Delta) ou 1 (Hotel)
18° RAP	8 (Bravo) ou 9 (Delta)

<u>CONSIGNES POUR LES BARRAGES</u>

1- Mise en place d'un barrage (se Conformer à la variante donnée).

2- Concentrer les fouilles sur les papiers et particulièrement ceux des années 90-91 et 92.

3. Lors de l'arrestation d'un suspect, le faire descendre du véhicule en l'isolant de la voiture et en le fouillant, le mettre sous une bonne garde et fouiller la voiture Correctement.

4- Concentrer les fouilles des véhicules sur les MICROS-CAR, les BUS, et éviter d'arrêter les femmes sauf en cas d'exception

5- Rassembler les suspects en appelant la station directrice afin de diriger un véhicule pour les acheminer vers les points de gendarmerie Nationale.

6. Port de la tenue et le Comportement doivent être Contrôlés.

7- Ne pas se familiariser avec les passants

8. Etre vigilant, agressif et en état de disponibilité pour intervenir auprès des barrages amis attaqués.

Destinataires

- Tous les chefs de patrouilles
- Archives.

P/ Le Commandant du 25 RR

[signature]

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE -oOo-

1 Cie

MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE
ARMEE NATIONALE POPULAIRE
I° REGION MILITAIRE
25° REGIMENT DE RECONNAISSANCE
N° 60 /S.G/25° REG/RECO/I°RM/ A 93/

30 JAN 1993

BEN° MESSOUS:LE ______________/

Commission de prevention et de securite

PRESIDENT DE COMMISSION : Cne. TEBIB KHMISI.

Membre: - S/LT SEDIRA Mohamed.
- S/LT SOUADIA Habib.
- S/LT ELOUAFI Lazhar.
- ADJ LALILICHE N/eddine.
- S/CTL GUEFFAF Mechri.

ATTRIBUTION:

1) Revoir le plan garde et de sécurité du lieu d'implantation de l'unité.
2) Elaborer une étude qui refletera tous les points faibles et insuffis--ances en matière de securité.
3) presenter des suggestions en vue de pallier à ses insuffisances.
4) Rendre compte au commandament de l'unité de toute anomalie constatés.
5) Proposer les thèmes à instruire dans le programe d'instruction.
6) Un compte rendu doit être adressé mensuel au commandant d'unité.

DESTINATAIRES/
TOUTES LES Cie.
ARCHIVES.

LE COMMANDANT DU 25°REG/RECO/I°RM/



REPUBLIQUE ALGERIENNE
Démocratique et Populaire

MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE

1ère Région Militaire

MLE: 1427154?
MLE: 1477113?1
MLE: 1477062?
1477174?

FORMULE A N° ______

Modèle n° 712-30
Format : 21 x 27
(Papier blanc)

Désignation du Corps
25° RR/I° RM

ORDRE DE MISSION

Le (1) COMMANDANT DU 25° REGIMENT DE RECO./I° RM ordonne

à (2) Souaïdia Habib

Né le /// à ///

Grade S/Lt Unité 25°RR/I°RM Service Cie

de se rendre en mission de Beni-Messous à Chrea, Ouled Fayet, Rahmania, ...

pour (objet complet de la mission) : PATROUILLE DE RECONNAISSANCE + BARRAGES.

EFFECTIFS/: 12 /ELEMENTS ARMES DE:

/////P.A 01 /PS 00 /PM 08 /PKMS 01 /FAL 01 /RPG7 01 /SPG9 00 /FM 00 /

Moyens de transport (3) LAND-ROVER: 00 /JEEP/ 04 / (MLE Voir ce-dessus)

Date de départ 29/01/93

Date de retour 29/01/93

Les autorités civiles et militaires sont priées de faciliter à CET ELEMENT /// l'accomplissement de sa mission

Pièce d'identité // délivrée le /// à ///

A Beni-Messous le 28/01/ 1993

Le COMMANDANT DU 25° RR/I°RM.

(Signature et cachet)

(1) Désignation de l'autorité.
(2) Nom, prénoms du bénéficiaire.
(3) Spécifier le moyen de transport.

Imp. E.S.A.

REPUBLIQUE ALGERIENNE
Démocratique et Populaire

MINISTERE DE LA DEFENSE NATIONALE

1ère Région Militaire

(A 41)
CN.2.T.V

MLE: 14771271
MLE: 14770208
MLE: 14771375 / 14771598

Modèle n° 312 102
Format : 21 x 27
(Papier blanc)

FORMULE A N° ______

Désignation du Corps

25° RR/I° RM

ORDRE DE MISSION

Le (1) COMMANDANT DU 25° REGIMENT DE RECO./I° RM ordonne

à (2) SOUAINIA HABIB

Né le /// à ///

Grade S/Lt Unité 25°RR/I°RM Service Cie

de se rendre en mission de Beni-Messous à Chenga d'Fayet 1k Au Sud.

pour (objet complet de la mission) PATROUILLE DE RECONNAISSANCE + BARRAGES.

EFFECTIFS/: 12/ELEMENTS ARMES DE:

//////P.A 01/PS 00/PM 08/PKMS 01/FAL 01/RPG7 01/SPG9 00/PM 00

Moyens de transport (3) LAND-ROVER: 00/JEEP/ 04 / (MLE Voir ce-dessus)

Date de départ 07/02/93

Date de retour 07/02/93

Les autorités civiles et militaires sont priées de faciliter à CET ELEMENT /// l'accomplissement de sa mission

Pièce d'identité // délivrée le /// à ///

A Beni-Messous le 06/02/1993

Le COMMANDANT DU 25° RR/I°RM.

(Signature et cachet)

(1) Désignation de l'autorité.
(2) Nom, prénoms du bénéficiaire.
(3) Spécifier le moyen de transport.